



جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

العلاقات الإسنادية وتحولاتها في القراءات القرآنية

إعداد الطالب

علي محمد سالم الصرايرة

إشراف

الأستاذ الدكتور يحيى العباينة

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه

ففي اللغة والنحو - قسم اللغة العربية

جامعة مؤتة، ٢٠١١م

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبّر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة



قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب علي محمد الصرايرة الموسومة بـ:

العلاقات الاسنادية وتحولاتها في القراءات القرآنية

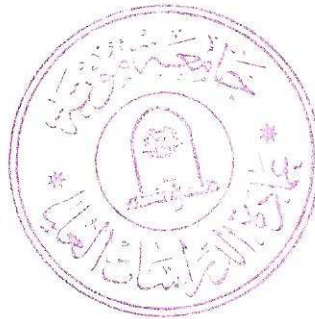
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في اللغة العربية.

القسم: اللغة العربية.

التاريخ	التوقيع	
2011/07/18		أ.د. يحيى عطية العبابنة
2011/07/18		أ.د. عودة أبو عودة
2011/07/18		د. سيف الدين طه الفقراء
2011/07/18		د. عادل سلمان البقاعين

عميد الدراسات العليا

أ.د. صالح الكساسبية



الإهداء

إلى

معلم البشرية ومنبع العلم نبينا محمد (صلى الله عليه وسلم).
إلى أبي العزيز، رمز الأبوة، و المثل والقُدوة.
إلى مثال الحنان و العطف، أمي أطال الله عمرها.
إلى الإخوة والأخوات، و أخص منهم بالذكر (خالد) شفاه الله.
وإلى كل من سلك طريقاً يلتمس به علماً.
أهدي هذا العمل ثمرةً جُهدٍ وكِفاحٍ.

علي محمد سالم الصرايرة

الشكر والتقدير

في هذا الموضوع أبدأ بحمد الله عزَّ وجلَّ وشكره على ما آتانيه من صبر على هذا البحث، ولا يسعني أيضاً إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل لعدد من الأشخاص، أولهم أستاذي الجليل العالم القدير الأستاذ الدكتور يحيى عباينة الذي حنَّ علي، وقدم لي من النصح والإرشاد ما جعلني مديناً له بما وصلت إليه، والذي ما توانى بتوجيهي بأرائه السديدة، لإخراج هذا الجهد بأكمل وجه .

ولا أنسى الأساتذة الأجلاء الذين قبلوا مناقشة هذا البحث، شاكرًا لهم على ما سيقدمونه من ملاحظات قيِّمة كفيِّلة بأن تجعل هذا الموضوع كما أردت، وسأخذها بعين الاعتبار لإكمال الفائدة وإخراج بحثي على أفضل صورة .

وأتقدم بالشكر أيضاً إلى موظفي مكتبة جامعة مؤتة ومكتبة الجامعة الأردنية لمساعدتي في الحصول على بعض المراجع والمصادر، وأخيراً من يستحقون الشكر لا يمكن حصرهم وعدَّهم في هذه الفقرة، لذلك أجملهم بهذا الشكر الجزيل الموصول لكل من قدّم نصيحة أو توجيهاً لي حول هذا البحث.

علي محمد سالم الصرايرة

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
أ	الإهداء
ب	الشكر والتقدير
ج	فهرس المحتويات
هـ	الملخص باللغة العربية
و	الملخص باللغة الإنجليزية
١	المقدمة
٤	الفصل الأول: العلاقات الإسنادية وتحولاتها في القراءات القرآنية
٤	١.١ التمهيد
٤	١.١.١ الإسناد لغة واصطلاحاً
٥	٢.١.١ الإسناد في كتب النحاة والبلاغيين
٩	٢.١ نظام الإسناد
١٥	٣.١ معنى العلاقات الإسنادية
١٨	٤.١ أشكال العلاقات الإسنادية
٢١	٥.١ تحول العلاقات الإسنادية
٢٤	٦.١ القراءات القرآنية
٢٥	١.٦.١ القراءات و الدرر النحوي
٢٧	٢.٦.١ القراءات القرآنية والإعراب
٣٠	الفصل الثاني: العلاقات الإسنادية وتحولاتها في البنية الاسمية للجملة
٣٢	١.٢ المبتدأ والخبر
٤٢	٢.٢ حذف عنصر من عناصر الإسناد الاسمي
٥٧	٣.٢ التقديم والتأخير
٦١	٤.٢ نواسخ الابتداء

الصفحة	المحتوى
٧٦	الفصل الثالث : العلاقات الإسنادية وتحولاتها في بنية الجملة الفعلية
٧٩	١.٣ العلاقة بين الفعل والمسند إليه وترتيب المكونات في الجملة
٨١	٢.٣ تحولات التركيب بين الإسناد بالفاعل والإسناد للمفعول
٨٧	٣.٣ تحولات الإسناد في الضمائر
٩٠	٤.٣ الذكر والحذف
١١٢	٥.٣ التقديم والتأخير
١٢٣	الفصل الرابع: تحول العلاقات الإسنادية في باب الأساليب
١٢٣	١.٤ النداء
١٤٢	٢.٤ الاختصاص
١٥٣	٣.٤ الإغراء والتحذير
١٥٨	٤.٤ الاشتغال
١٦٣	٥.٤ الخاتمة
١٦٨	المراجع

المخلص

العلاقات الإسنادية وتحولاتها في القراءات القرآنية

علي محمد سالم الصرايرة

جامعة مؤتة، ٢٠١١م

هذه الدراسة في العلاقات الإسنادية وتحولاتها في القراءات القرآنية في تفسير البحر المحيط لأبي حيّان الأندلسي.

تقدّم هذه الدراسة تعليلاً جديداً لبعض الحالات الإعرابية في القراءات القرآنية التي لا يمكن تطويعها لنظرية العامل وقسرية الإسناد إلا بتأويل وتكلف، وتهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر الإسناد في توجيه كثير من التحولات في أبواب النحو العربي، ومنهج هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي القائم على رصد الشواهد القرآنية التي تتحول فيها العلاقات الإسنادية في تفسير البحر المحيط لأبي حيّان الأندلسي.

وقد انقسمت الدراسة بعد اكتمالها في أربعة فصول وصدّرت بمقدمة: أمّا الفصل الأول فضمّ تمهيداً للموضوع، وحديثاً عن نظام الإسناد، ومعنى العلاقات الإسنادية وأشكالها، وتحولاتها، وضمّ جزءاً تحدثنا فيه عن القراءات القرآنية وعلاقتها بالدرس النحوي والإعراب، أمّا الفصل الثاني فقد تناول العلاقات الإسنادية وتحولاتها في بنية الجملة الاسميّة، وتناول الفصل الثالث العلاقات الإسنادية وتحولاتها في بنية الجملة الفعلية. أمّا الفصل الرابع، فتناول تحوّل العلاقات الإسنادية في بعض أبواب الأساليب اللغوية، وخاتمة تضمّنت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

Abstract

The Predicative Relations and Their Transformations in Holy Quranic Readings

Ali Moh'd Al Sarayreh

Mu'tah University, 2011

This study aims at investigating the predicative relations and their transformations in Holy Quranic readings in the interpretation of Al Baher Al Muheet for Abi Hayyan Al Andalusi.

This study presents a new explanation for some of syntactic cases in holy Quranic readings that cannot be adapted to the theory of the subject and predicate but only by interpretation and exaggeration. Also, the aim of this study is to demonstrate the effect of predication in directing many of the shifts or transformations in the sections of Arabic syntax. This study adopted the descriptive analytical method based on monitoring the holy Quranic evidences in which many of the predicative relations transform in the interpretation of Al Baher Al Muheet for Abi Hayyan Al Andalusi.

This study consists of four chapters. The first chapter includes an introduction and a preface. The second chapter discusses the predicative relations and their transformations in the construct of nominal sentence. The third chapter of this study presents the predicative relations and their transformations in the construct of the verbal sentence. The fourth chapter discusses the transformation of the predicative relations in some sections of the linguistic methods entries. Finally, the conclusion of the study consisted the significant findings of the study.

المقدمة:

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصَّلَاةُ والسَّلَامُ على خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، وَمَنْ تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين وبعد؛

إحساساً مني بأهمية العلاقات الإسنادية، تناولت هذه الدراسة العلاقات الإسنادية وتحولاتها في القراءات القرآنية في تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، فالدراسة تُقدِّمُ تعليلاً جديداً لبعض الحالات الإعرابية، التي لا يمكن تطويعها لنظرية العامل إلا بتأويل وتكلف، فالتحول في البنى التركيبية -السطحية والعميقة- قد ترك أثراً في تركيب الجملة ودلالاتها، وتتبعه نحويو العربية إلى قضية التحول من بنية إلى أخرى، وأدركوا الأثر الذي يتركه هذا التحول، إلا أنهم لم يفسروا به الحالات الإعرابية، ولم يفرّدوا له باباً خاصاً في كتبهم وفق مفهومهم له، فابن جنّي عندما تكلم عن حذف الفعل في جملة النداء قال: "ألا ترى أنه لو تُجشَّم إظهاره فقيل: (أدعو زيدا) (أنادي زيدا) لاستحال أمر النداء، فصار في لفظ الخبر المحتمل للصدق والكذب، والنداء ممّا لا يصحّ فيه تصديق وتكذيب"^(١).

كما أنّ أصحاب المدرسة التحويلية يرون أنّ لكل جملة مستويين من البنية، وهما: بنية سطحية (surface structure)، وتكون كلماتها الرئيسة محكومة بقوانين وقواعد تتحكم في نظم الكلمات الرئيسة الظاهرة في الجملة، والبنية الثانية: بنية عميقة (deep structure)، وهي بناء الجملة بكيفية معينة في انتظام معين بتقديم أو تأخير، أو حذف أو إضمار في ضوء قوانين التحويل التي تهدف إلى تحقيق المعنى المراد.

وقد ساقنتي الدراسة إلى مضائق صعبة لم يكن تذليلها يسيراً، أبرزها: أنني كنت غالباً لا أظفرُ بدليل واضح أثبتني منه اتجاه التحول في القراءة، وأي من القراءتين تحول عن الأخرى؟ وكانت عقبة كؤوداً في وجه الدراسة، إذ لا يوجد إشارات إلى أي من القراءتين كانت أصلاً، بالإضافة إلى أنّ التعليقات التي قدّمتها

(١) ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية،

الدّراسة لا تتوافق مع تعليلات النحويين القدامى، إذ إنهم التزموا بنظرية العامل وبقسرية الإسناد، وأنّ هذه الدّراسة قد تعاملت مع الانفعالات النفسية التي لم يولها القدماء اهتمامهم، ومن الصعوبات أيضاً قلة المراجع المتخصصة بالتحويلات بشكل عام.

وقد رجعت الدّراسة إلى مجموعة من الكتب القديمة وعلى رأسها (الكتاب) لسيبويه، و(الخصائص) لابن جنّي، و(معاني القرآن) للفراء، و(مغني اللبيب) لابن هشام، ومؤلفات السيوطي، وغيرها كثير من الكتب القديمة.

وأفادت الدّراسة من مجموعة من الدّراسات الحديثة أهمها كتاب (من الأنماط التحويلية في النحو العربي) لمحمد حماسة عبد اللطيف، الذي تناول فيه بصورة مباشرة بعض التحويلات، وكيفية التحوّل من بنية إلى أخرى مع الالتفات أحياناً إلى التحوّل الأسلوبي من الخبر إلى الإنشاء، ومن الدّراسات المفيدة في هذا المجال بحث يحيى العبابنة (أثر التحويلات الأسلوبية في تغيير الإعراب في الآيات القرآنية والشواهد الشعرية)، إذ أورد فيه رأياً يفسّر الحركات الإعرابية في أنماط معينة، ويرى أنّ التغيير في الإعراب ناتج عن التحوّل الأسلوبي الذي تعرّض له النمط اللغوي، وفسّره بعيداً عن نظرية العامل وقسرية الإسناد.

وكما أفادت هذه الدّراسة من كتب التفسير وعلى رأسها (جامع البيان) للطبري، و(الكشاف) للزمخشري، و(الجامع لأحكام القرآن) للقرطبي، و(روح المعاني) للأوسلي، وغيرها كثير.

وأفادت الدّراسة من الدّراسات الغربية الحديثة، وعلى رأسها الكتب التي تتحدث عن نظرية تشومسكي اللغوية، وكتب جون ليونز.

وجاءت الدّراسة بعد اكتمالها في أربعة فصول وخاتمة، وصُدّرت بمقدمة؛ أمّا الفصل الأوّل فضمّ تمهيداً للموضوع اشتمل على: الإسناد لغةً واصطلاحاً، والإسناد في كتب النّحاة والبلاغيين، ونظام الإسناد، ومعنى العلاقات الإسنادية، وأشكال العلاقات الإسنادية، ومعنى تحوّل العلاقات الإسنادية، والقراءات القرآنية، والقراءات القرآنية والدّرس النحوي، والقراءات القرآنية والإعراب.

أما الفصل الثاني فقد تناول العلاقات الإسنادية وتحولاتها في بنية الجملة الاسمية، واشتمل على: حدّ كل من المبتدأ والخبر، وحذف عنصر من عناصر الإسناد الاسمي، والتقديم والتأخير، ونواسخ الابتداء (النواسخ الفعلية والنواسخ الحرفية)، وتناول الفصل الثالث العلاقات الإسنادية، وتحولاتها في بنية الجملة الفعلية، واشتمل على: العلاقة بين الفعل والمسند إليه، وترتيب المكونات في الجملة، وتحولات التركيب بين الإسناد للفاعل والإسناد للمفعول، وتحولات الإسناد في الضمائر، والذكر والحذف، والتقديم والتأخير.

أما الفصل الرابع، فتناول تحوّل العلاقات الإسنادية في باب الأساليب اللغوية (النداء، الإغراء والتّحذير، والاختصاص، والاشتغال)، وخاتمةً تتضمن أهمّ النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

أما منهجُ هذه الدراسة فهو المنهج الوصفيّ التحليلي القائم على رصد الشواهد القرآنية التي تتحوّل فيها العلاقات الإسنادية في كتاب (تفسير البحر المحيط لأبي حيّان الأندلسي)، ثمّ العمل على تحليلها وتفسيرها في ضوء معطيات علم اللغة الحديث ما أمكن ذلك، مستعيناً بكتب النحاة وكتب التفسير.

الفصل الأول

العلاقات الإسنادية وتحولاتها في القراءات القرآنية

١.١ التمهيد

١.١.١ الإسناد لغةً واصطلاحاً

الإسناد لغةً: "كل شيء أسندت إليه شيئاً فهو مسند، وقد سند إلى الشيء يسندُ سُوداً. واستندَ وتساند. وأسندَ، وأسندَ غيره"^(١).

وجاء في المعجم الوسيط: "أسند الحديث إلى قائله: رفعه ونسبه، ونسب إليه أمره: وكله، وفي الشعر: نظمَه ذا سِنَاد، والإسناد عند علماء العربية: ضم كلمة إلى أخرى على وجه يفيد معنى تاماً"^(٢).

الإسناد اصطلاحاً:

يقول التهانوي: "عند أهل العربية يطلق على معنيين: أحدهما نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى أي ضمها إليها، وتعلقها بها، فالمنسوب يسمى مسنداً والمنسوب إليه مسنداً إليه... وثانيهما: الإسناد الأصلي فالإسناد غير الأصلي على هذا لا يسمى إسناداً وعرف بأنه نسبة إحدى الكلمتين حقيقة أو حكماً إلى الأخرى بحيث تفيد مخاطب فائدة يحسن السكوت عليها"^(٣)، وعلى ذلك فالجملة تتألف من ركنين أساسيين هما: المسند والمسند إليه، وهما عمدتا الكلام، ولا يمكن أن تتألف الجملة من غير مسند ومسند إليه، وهما المبتدأ والخبر، وما أصله مبتدأ وخبر، والفعل والفاعل ونائبه، ويلحق بالفعل اسم الفعل، فالمسند إليه هو المتحدث عنه بتعبير سيبويه ولا يكون إلا اسماً، وهو المبتدأ الذي له خبر، وما أصله ذلك، والفاعل، ونائب الفاعل.

(١) ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت ٣/٢٢٠.

(٢) مصطفى، إبراهيم، المعجم الوسيط، دار الدعوة، مصر، مجمع اللغة العربية، ١/٤٥٤.

(٣) التهانوي، محمد، كشف اصطلاحات الفنون، تحقيق لطفي عبد البديع، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ٣/١٤٤-١٤٥.

٢.١.١ الإسناد في كتب النحاة والبلاغيين:

ذكر النحاة المسند والمسند إليه منذ وقت مبكر، فقد ذكرهما سيبويه وعقد لهما باباً فقال: "هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يَغْنَى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدءاً فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيُّ عليه، وهو قولك عبد الله أخوك: وهذا أخوك"^(١)، و"الحاصل أنَّ الكلام لا يتأتى إلا من اسمين أو من اسم وفعل، فلا يتأتى من فعلين ولا من حرفين ولا من اسم وحرف ولا فعل وحرف ولا كلمة واحدة لأنَّ الإفادة إنما تحصل بالإسناد، وهو لا بد له من طرفين: مسند ومسند إليه، والاسم بحسب الوضع يصلح أن يكون مسنداً ومسنداً إليه، والفعل لكونه مسنداً لا مسند إليه، والحرف لا يصلح لأحدهما"^(٢).

وتحدّث البلاغيون عن أحوال المسند والمسند إليه من حيث الذكّر والحذف والتعريف والتكثير، فالإسناد عندهم لا يتحقّق إلا بالمسند والمسند إليه، وإذا غاب أحدهما راحوا يلتمسون له نكته بلاغية، فالجرجاني بدأ نظريته من علم النحو لا بل حصرها فيه، وعدّ وصف الكلم تسير وفقاً للإسناد، ويتضح ذلك في قوله: "معلوم أنَّ ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها سبباً من بعض، والكلم ثلاث: اسم، وفعل، وحرف، وللتعلّق فيما بينها طرق معلومة، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام، تعلّق ايم باسم، وتعلّق ايم بفعل، وتعلّق حرف بهما، فالاسم يتعلّق بالاسم بأن

(١) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (١٨٠هـ-)، (١٤٢٦-٢٠٠٦م)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٤، ٢٣/١.

(٢) انظر: الاسترأباضي، رضي الدين محمد بن حسن، (١٤٢١هـ/٢٠٠٠م)، شرح الرضي على الكافية في النحو، عالم الكتب، القاهرة، ١١/١. وانظر: ابن يعيش موفق الدين أبو البقاء (٦٤٣هـ-)، (١٩٨٠)، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت/لبنان، ١٨/١-٢٠، وانظر: السيوطي، جلال الدين (٩١١هـ-)، همع الهوامع في شرح جامع الجوامع، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، ود. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٣٩٤-١٩٧٥م، ١١/١.

يكون خبراً عنه أو حالاً منه^(١)، ومختصر كل الأمر: "أنه لا يكون كلام من جزء واحد، وأنه لا بدّ من مسند ومسند إليه"^(٢).

ومن مباحث الجملة التي عنيّ بها علماء البلاغة الحذف، فمن الخصائص الأولى للعربية الإيجاز، وما دام الأمر كذلك؛ فإنّ كل كلمة أو جملة يمكن أن يفهم المعنى من دونها؛ لوجود قرائن تدل على الحذف حريّاً بها أن تحذف، فإنّ الحذف أمر لا مناص منه، فما بالك إذا كان الحذف مزياً أخرى يزدان بها الكلام حسناً، ويجمل رونقاً، فذلك مما يؤكد الحذف؛ إن لم نقل يوجب حسب رأيي.

فقد أشار الجرجاني إلى هذا عندما قال: "هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجذك أنطق ما تكون إذا لم تتطرق وأتم ما تكون بياناً إذا لم تبين، وهذه جملة قد تتكرها حتى تخبر، وتدفعها حتى تنظر"^(٣)، وتتميماً للفائدة، سنلم بشيء مما ذكره البلاغيون في مقتضيات الذكر بعيداً عن كل ما فيه تكلف وتعمّل، ثم نعرّج على الحذف وما فيه من دقائق.

أولاً: الذكر

١. ذكر المسند إليه: قال صاحب (التلخيص)^(٤): أما ذكره، فلكونه الأصل ولامقتضى للعدول عنه، أو للاحتياط؛ لضعف التعويل على القرينة، أو لتبنيه على غباوة السامع أو إهانتته، أو التبرك بذكره، أو استلذاذه أو بسط الكلام حيث الإصغاء مطلوب؛ نحو: ﴿قَالَ هِيَ عَصَايَ﴾^(٥).

(١) الجرجاني، عبد القاهر (ت ٤٧١هـ)، (١٤٠٩هـ-١٩٨٨م)، دلائل الإعجاز في علم المعاني، وقف على تصحيح طبعه وعلّق على حواشيه الشيخ محمد رشيد رضا، دار الكتب العلميّة، بيروت/لبنان، الطبعة الأولى، صفحة (ق).

(٢) المرجع نفسه، ١١٢.

(٣) المرجع نفسه، ١١٢.

(٤) القروي، جلال الدين محمد عبد الرحمن، (١٩٣٢م)، التلخيص في علوم البلاغة، شرح: الأستاذ عبدا لرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي/بيروت، ٥٦.

(٥) سورة طه: الآية ٢٠ / ١٨.

٢. ذكر المسند^(١): فلما مرَّ في ذكر المسند إليه، من أغراض، وذلك لكون ذكره هو الأصل ولا مقتضى للعدول عنه، نحو: (العلم خير من المال)، ولضعف التعويل على القرينة، نحو: (حالي مستقيم ورزقي ميسور)، ولتنبيهه على غباوة السامع نحو قوله تعالى: ﴿كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ﴾^(٢)، ويذكر المسند إليه ليتعين كونه اسماً أو فعلاً؛ فإذا تعين كونه اسماً يفيد الثبوت، وإذا تعين كونه فعلاً يفيد التجدد، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنْفِقِينَ يُخَدِّعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَدِيعُهُمْ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَى يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾^(٣)، فإنَّ (خادعهم) تفيد الثبوت مطلقاً من غير ارتباط بزمن، أمَّا (يخادعون) فتفيد التجدد مرّة بعد أخرى، مقيداً بالزمان^(٤).

ثانياً: الحذف

١. حذف المسند إليه:

المسند إليه ركن في الجملة، بل هو أهم ركنيها؛ لذلك كان وجوده محتماً في الجملة، وإنما يُحذف إذا دلت قرينة على حذفه، ولولا القرينة لكان الحذف نقصاً وعبأً، ولا بد مع القرينة من محسنات ترجح الحذف على الذكر^(٥)، وأهم هذه المحسنات والدواعي:

١. أن يكون المقام مقام مدح أو ترحم أو ذم.

٢. عدم الفائدة من ذكر المسند إليه.

(١) إنّما ذكر المسند بعد المسند إليه لأنّ المسند محكوم به، والمسند إليه محكوم عليه

والمحكوم به مؤخّر عن المحكوم عليه طبعاً فاستحق ذلك الترتيب وضعاً.

(٢) سورة إبراهيم: الآية ١٤ / ٢٤.

(٣) سورة النساء: الآية ٤ / ١٤٢.

(٤) القروي، جلال الدين محمد عبد الرحمن، (١٩٨٢)، شرح التلخيص في علوم البلاغة،

شرحه وخرّج شواهد محمد هاشم دويدري، دار الجليل/بيروت، الطبعة الثانية، ٥٧.

(٥) المرجع نفسه، ١٦٠-١٦١.

٣. إذا وقع بعد الفاء المقترنة بجواب الشرط ؛كقوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلْ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ۖ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾^(١).

٤. إذا وقع بعد القول وما اشتق منه.

٥. المبادرة.

٦. اتباع الاستعمال، وسهولة الإنكار إذا دعت الحاجة^(٢).

٢. حذف المسند:

١. المسند قد يكون اسماً، وقد يكون فعلاً، وقد يكون القصد من الحذف الاختصار ولاحتراز عن العبث.

٢. أن يكون جواباً عن سؤال مقدر ؛ كقوله تعالى: ﴿فِي بُيُوتٍ أُذِنَ لِلَّهِ أَنْ تَرْفَعَ

وَيُذَكِّرَ فِيهَا أَسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾^(٣)، ببناء الفعل (يُسَبِّحُ)

للمجهول، وهذه إحدى قراءتين في الآية الكريمة - بضم الياء وفتح الباء -^(٤)،

والقراءة الأخرى (يُسَبِّحُ) ببناء الفعل للفاعل، وهي بضم الياء وكسر الباء^(٥)، ثم

قال تعالى: ﴿رِجَالٌ لَا تُلْهِيمُمْ تِجْرَةً وَلَا بَيْعَ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ

وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ تَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ﴾^(٦)، فعلى

(١) سورة فصلت: الآية ٤٦.

(٢) عباس، فضل حسن، (١٩٩٦)، البلاغة فنونها وأفانها، دار الفرقان، عمان/الأردن، الطبعة الثانية ٢٦٥-٢٦٧.

(٣) سورة النور: الآية ٢٤ / ٣٦.

(٤) قراءة يعقوب والمفضل وأبان، انظر: الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف (ت ٧٤٥هـ-)، (٢٠٠١)، تفسير البحر المحيط، دراسة وتحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، الطبعة الأولى، ٤٢١/٦.

(٥) قراءة الجمهور، وابن وثاب وأبو حيوة، انظر: الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ٤٢١/٦.

(٦) سورة النور: الآية ٢٤ / ٣٧.

القراءة الثانية؛ (يُسَبَّحُ) فعل مضارع، و(رجال) فاعل، ولا حذف هنا، وعلى القراءة الأولى: ((يُسَبَّحُ له فيها بالغدوِّ والآصال، رجالٌ...)) على بناء الفعل للمفعول لا يجوز أن تكون رجال فاعلاً؛ لأنَّ الفعل مبني للمجهول، بل هي فاعل لفعل محذوف يدل عليه المذكور، كأنه قيل: من المسبح؟ فقيل: يسبِّح رجال لا تلهيهم...))^(١).

٣. إذا تقدّم في الجملة ما يدلُّ عليه^(٢).

٢.١ نظام الإسناد:

من المعروف أنَّ اللغة نظام يفتح به الإنسان على أنظمة الكون والحياة، وأنَّ النظام النحوي يتكون من مجموعة من الأنظمة هي؛ نظام الإسناد، ونظام الوظائف، ونظام الربط، ونظام التوزيع، وتعمل هذه الأنظمة متماسكة لتتمكّن من بناء نص ما. ولقد استتدت القواعد النحويّة على عدّة موضوعات، لعل من أبرزها موضوع الإسناد، وهو موضوع ذو أثر كبير في تشكيل القاعدة النحويّة فقد طوّعت كثير من النصوص لتتلاءم مع موضوع الإسناد، فالجملة التامة هي التي تعبّر عن أبسط الصور الذهنيّة التامة التي يصحّ السكوت عليها.

وقد قرر النحاة أنَّ الجملة العربية تتكون من عنصري الإسناد وتشددوا في ذلك؛ فالجملة هي الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أيّ لغة من اللغات، وهي المركب الذي يبين المتكلم به أنَّ صورة ذهنيّة كانت قد تألّفت أجزاءها في ذهنه، ثم هي الوسيلة التي تنقل ما جال في ذهن المتكلم إلى ذهن السامع، وتتألف من ثلاثة عناصر رئيسية، هي: "١- المسند إليه، أو المتحدّث عنه، أو المبني عليه. ٢- المسند الذي يبنى عليه المسند إليه، ويتحدّث به عنه. ٣- الإسناد، أو ارتباط المسند بالمسند إليه، فقولنا: (هبّ النسيم) جملة تامة، تعبّر عمّا تمّ في الذهن من صورة تامة قوامها: المسند إليه، وهو (النسيم)، والمسند، وهو (هبّ) ثم إسناد الهبوب

(١) عباس، فضل حسن، البلاغة فنونها وأفنانها، ص ٢٧٠.

(٢) المرجع نفسه، ص ٢٧.

إلى النسيم، والإسناد عملية ذهنية تعمل على ربط المسند بالمسند إليه، كما عملت على ربط الهبوب بالنسيم^(١).

وقد وضّح النحاة الجملة، وحددوا معالمها وأشكالها بقولهم: "الحاصل أنّ الكلام لا يتأتى إلا من اسمين أو من اسم وفعل، فلا يتأتى من فعلين ولا من حرفين ولا اسم وحرف ولا فعل وحرف، ولا كلمة واحدة لأنّ الإفادة إنّما تحصل بالإسناد، وهو لا بد له من طرفين: مسند ومسند إليه، فالاسم بحسب الوضع يصلح أن يكون مسنداً ومسنداً إليه، والفعل لكونه مسنداً لا مسنداً إليه، والحرف لا يصلح لأحدهما"^(٢).

ولم يكتفَ بذلك التصنيف، بل صنفتَ الجمل تصنيفاً أكثر دقّة - وفقاً لموضوع الإسناد - فقد ميّز بين الجمل البسيطة والجمل المركبة، فالأولى هي التي تتضمن علاقة إسناد واحدة، سواء اشتملت على متعلقات لعنصري الإسناد، أو بأحدهما أم لم تشتمل^(٣)، أو هي ما استقلت بنواة إسنادية واحدة^(٤)، أمّا الجملة المركبة، فهي التي تتضمن علاقتي إسناد فأكثر سواء اشتملت على متعلقات الإسناد أم لم تشتمل، أو هي ما تكونت من مركب إسنادي ضمن مكوناتها المباشرة^(٥)، ونتيجة لذلك طوّعت كثير من النصوص لتتلاءم مع موضوع الإسناد، ودليل ذلك أنّ النحاة قد أجهدوا النصوص بالتأويل لأنهم خلطوا بين أمرين من الحق أن يفرّق بينهما وهما "المعنى الشكلي، والمعنى الفلسفي"، "فقد جعلوا الأخير أساساً لما يجب أن تؤديه النصوص فإذا لم تؤده استكملت بالفروض والظنون، فالحدث لا بدّ له من محدث في الواقع، فإذا وجد الفعل في اللفظ، فلا بدّ أن يستكمل بالفاعل، وهنا يأتي التقدير، والإسناد لا يكمل

(١) المخزومي، مهدي، (١٩٦٤)، في النحو العربي نقد وتوجيه، منشورات المكتبة العصرية، صيدا/بيروت، الطبعة الأولى، ٣١.

(٢) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ١/١٨، وانظر: السيوطي، همع الهوامع، ١/١١.

(٣) حميدة، مصطفى، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، (١٩٩٧)، مكتبة لبنان بيروت/لبنان، ط ١، ٢٠٥.

(٤) المنصف، عاشور، بنية الجملة في العربية، دار النهضة، بيروت/لبنان، ٥٣.

(٥) حميدة، نظام الارتباط، ٢٠٥.

في الواقع إلا بوجود مسند ومسند إليه، فإن غاب أحدهما من الجملة فلا بد من تقديره^(١)، ولكن الجملة العربية في أكثر حالاتها تتضمن شيئاً يشير إلى الإسناد دائماً شيئاً ألحق بالمسند إليه، وألصق به، وهو صوت الضمة في (النسيم)، وقد ألحقت به ليكون علماً على كونه مسنداً إليه، وقد ثبت بالاستقراء أن الضمة دائماً علم الإسناد، تلحق المسند إليه أو صفة المسند إليه تابعة له^(٢)، وعلى ذلك فالإسناد معنى مظهره وعلامته الرفع^(٣).

ويجدر بنا أن نمرّ مرّاً سريعاً بذلك الخلاف الناشب بين اللغويين والمناطقية في معنى الجملة، وإلى أي مدى يمكن تحديدها والوقوف على أركانها وأسسها، فقد تخلو الجملة من المسند إليه لفظاً، أو من المسند؛ لوضوحه وسهولة تقديره، كخلوها من المسند إليه في نحو قول المستهل: "الهلالُ والله"، ومن المسند في نحو قولك خرجت فإذا السَّبْعُ، أو نحو قولك: (زيد) في جواب من قال لك: من كان معك أمس؟، ونحو قولهم: لولا علي لهلك عمرو^(٤)، فالجملة عند المناطقية عبارة عن موضوع ومحمول - أي شخص أو شيء ينسب إليه أمر من الأمور -، ففي مثل (النار محرقة): يقولون: إنَّ (النار) أمر قد يوضع أمام العقل ليحكم عليه حكماً من الأحكام ولذلك يسمونه (الموضوع)، ويقولون: إنَّ (محرقة) هي الكلمة التي تكمل في ذلك الحكم، وهي التي تفيدنا تلك الصفة المعينة في النار، وهي في اصطلاحهم (المحمول)، ويشبه هذا ما جرى عليه أهل البلاغة من تقسيمهم الجملة إلى ركنين أساسيين: (المسند) وهو ما يناظر (محمول) المناطقية، والمسند إليه وهو الذي يعادل

(١) عيد، محمد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء القرطبي وضوء علم اللغة الحديث، (١٩٨٧)، عالم الكتب/القاهرة، ٢١٤.

(٢) المخزومي، في النحو العربي، ٣٢-٣٣. وانظر: مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، (١٩٥٩)، مطبعة لجنة التأليف والنشر، القاهرة، ٥٠-٥٣.

(٣) الجوارى، أحمد عبد الستار، (١٩٨٤)، نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ٤٩.

(٤) المخزومي، في النحو العربي، ٣٣.

(الموضوع) عند أهل المنطق^(١)، ويتضح من هذا أنّ المنطقي لا يعنيه من الجملة إلا ركنها الأساسيان، ولا يعنيه من هذين الركنين إلا استخراج الحكم المستفاد من ارتباط أحدهما بالآخر.

ويسوق اللغوي الحديث عبارات مثل: (سبحان الله)، ومثل: (وا أسفاه)، ومثل: (زيد) جواباً لمن سأل (من الناجح؟)، ويرى أنّ كلاً من هذه العبارات يفيد ذلك المعنى المستقل بالفهم الذي ينشده اللغويون القدماء في كل جملة، ويعدّ مثل تلك العبارات ((جملاً)) مستوفاة شرط المعنى المستقل بالفهم، وتفيدة فائدة يحسن السكوت عليها، و مع ذلك لا نكاد ننتيّن فيها موضوعاً ومحمولاً، أو مسنداً إليه ومسنداً. وقد تغلب القدماء من اللغويين على مثل هذه الصعوبة بفكرة (التقدير)، فيقدرون فعلاً محذوفاً أو مسنداً إليه محذوفاً، أو ضميراً مستتراً، وغير ذلك من افتراضات مشهورة في كتبهم^(٢)، فوضعوا:

١. "نظرية العامل"^(٣)، وقسموا الكلمات في الجمل إلى عوامل ومعمولات، فما كان من المعمولات لعامل مذكور رُبطَ به، وإن جاء على غير ما يعمله العامل احتالوا بعامل مقدّر محذوف، أو محذوف لا يجوز إظهاره، ولا غرض من هذا التقدير أو التأويل إلا تبرير الحركة الإعرابية ليس غير، وكثيراً ما يؤدّي إظهار ذلك المقدّر إلى تغيير في المعنى الذي قصد به التركيب.

(١) أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الخامسة، ٢٧٥.

(٢) أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، ٢٧٦.

(٣) تعد نظرية العامل الأساس الذي أقام عليه النحاة بنيانهم النحوي أصوله وسننه، وهي أيضاً الأساس الأول الذي دعا ابن مضاء إلى إلغائه، وقد هاجمها هجوماً هدف منه إلى إلغائها وهدمها؛ إيماناً منه بأنّها لا تفيد النحوي شيئاً، ويقول: "وقصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبّه على ما أجمعوا الخطأ فيه، فمن ذلك ادعائهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، أن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي، وعبروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا: "ضرب زيد عمراً" أنّ الرفع الذي في زيد والنصب الذي في عمر إنّما أحدثه (ضرب)... وهذا بين الفساد". انظر: القرطبي، ابن مضاء، كتاب الرد على النحاة، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثانية، ٧٦.

٢. التّأويل: "فالتأويل وُجِدَ في النحو نتيجة نظر عقلي عميق كانت له أسبابه غير المباشرة من تأثر الباحثين في النحو بطريقة الباحثين في العلوم التي صاحبته وعاصرته وبخاصة تأويل التفسير، أمّا أسبابه المباشرة حقّاً فهي الأصول النحوية الأخرى حيث اعتصر النحاة النصوص اللغوية اعتصاراً؛ لتتوافق مع تلك الأصول!!^(١)، (مثل العامل والمعمول والعلّة والمعلول والقياس)، وقد نَمّاه النظر العقلي وأبدع فيه حتى وصل به إلى درجة التعمية والإلغاز، ومن أهم مظاهره في النحو أربعة أمور: (الحذف-الاستتار-صوغ المصدر-التقدير في الجمل والمفردات)^(٢).

(١) عيد، محمد، أصول النحو العربي، ١٩٠.

(٢) مبدأ منع التّأويل والتقدير في الصيغ والعبارات، الأصل الثاني الذي ينبغي أن نتكئ عليه في تصنيف النحو تصنيفاً جديداً، ويعدّ ضرورة من ضرورات فهم الأساليب العربية فهماً دقيقاً وتطبيق هذا الأصل أو المبدأ يريحنا من ثلاثة أشياء: إضمار المعمولات، وحذف العوامل، وبيان محل الجمل والمفردات المقصورة والمبنيّة، أمّا إضمار المعمولات فنقصد بها الفاعل المضمر الذي يقدره النحاة مستتراً جوازاً أو وجوباً، وهو استتار وهمي لا دليل عليه، ففي جملة (زيد قام) نجد أنّ من التكلف اعتبار (قام) بها فاعل مستتر يعود على زيد، وزيد معنى في الجملة، فلا داعي لتقديره مع وجوده، فالفاعل يدل بمادته على الفاعل كما يدل على الحدث والزمان، ويتّضح هذا في الصيغ (أعلم، ونعلم، وتعلم)، فلماذا نقدرّ فاعلاً مستتراً وجوباً في الصيغ الثلاث (أنا، نحن، أنت)؟، بل ينبغي ألا نتحدّث عنه ما دام لا يمكن ظهوره، وخير من ذلك أن نقول: إنّ (أعلم) فعل مضارع للمتكلم، ونسكت، وليس من الضروري أن يكون لكل فعل فاعل، فقد يوجد الفاعل مع فعله وقد يحذف؛ لأن الفعل يدل عليه بنفسه ويتّضح هذا أكثر في فعل التعجب وأفعال الاستثناء (خلا، عدا، حاشا)، وفي (نعم، و بئس)، وفي باب التنازع مثل (قام وقعد الناس)، فالفاعل المضمر غير معروف، ومن ثمّ ينبغي ألا نتحدّث عنه، حتى لا نحيل على أشياء لا يراها الناس في الصيغة التي يقرعونها". انظر: ابن مضاء، الرد على النحاة، ٥٦-٥٨. وأنا أختلف مع د. شوقي ضيف في رأيه بإلغاء الفاعل المضمر في الفعل، وفي رأيه بأنّ (زيداً) في جملة (زيد قام) هو الفاعل، ولا داعي لتقديره ثانية؛ والباعث على الخلاف أنني أرى أن بنية الجملة العربية قائمة على عنصرين أساسيين هما: المسند إليه والمسند، فالمسند يمثله (الفعل والخبر)، والمسند إليه يمثله

وعلى ضوء ما تقدّم من كشف عن مفهوم الجملة عند النحاة وما لها من علاقة بالمعنى يصبح بالإمكان حملُ التغيّرات الإعرابية في عدد من مفردات القرآن الكريم مع أنّها جاءت على نسق إعرابي واحد من قبيل التحوّل الحاصل عن التغيّر في المعنى، فقد تتحول المفردة من مصدر إلى فعل، أي: من مفرد إلى جملة، كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ ﴾^(١) برفع (عَمَلٌ) إلى (إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ)^(٢) ببناء اللام في (عَمَلٌ) على الفتح لتصبح جملة فعلية فعلها ماضٍ، فيترتب على ذلك تغيّر في إعراب (غير) من صفة مرفوعة، إلى إعرابها مفعولاً به وما يترتب على

(الفاعل والمبتدأ)، وهذا يعني ضرورة وجود العنصرين لتكوين الجملة حتى لو حذف أحدهما أو أضمر، ونعرف أنّ ما يجوز حذفه وتقديره هو المبتدأ أو الخبر، أمّا الفعل والفاعل فلا يجوز أن يحذف أحدهما دون الآخر، إنّما يحذفان معاً أو يبقيان معاً، وإنّما كان الفاعل رفعاً لأنّه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت، ويجب بها الفائدة للمخاطب، فالفاعل والفعل بمنزلة الإبتداء والخبر إذا قلت: قام زيد فهو بمنزلة قولك: القائم زيد". انظر: المبرد، أبو العباس، محمد بن يزيد (٢٨٥هـ—)، (د.ت)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت/لبنان، ٨/١.

ويضيف ابن مضاء: "إنّ إغناء العوامل المحذوفة يريحنا من باب الاشتغال، ففي جملة (زيداً ضربته) نعرب زيدا مفعولاً به منصوباً، ولا نقدرّ العامل المحذوف ويكفي أن يعود عليه ضمير منصوب، وكذلك الأمر في أبواب الإغراء والتحذير والنداء والمصادر المنصوبة، فلا داعي للتقدير ما دام المقدر لا يظهر في الجملة ولا يحتاجه السامع ولا يعنيه المتحدّث، وأنّ من الواجب أن تُضمّ هذه الصيغ بعضها إلى بعض ويفرد لها باب خاص، نسميه باب الصيغ الشاذة، أو نسميه باب شبه الجملة. انظر: ابن مضاء، الرد على النحاة، ٥٩-٦٠.

(١) سورة هود: الآية ١١ / ٤٦.

(٢) قرأ الكسائي: (عَمَلٌ غَيْرٌ صَالِحٌ) جعله فعلاً، (ناصب غير صالح)، وهي قراءة علي وأنس وابن عباس وعائشة، انظر: الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ٥/٢٢٩.

ذلك من تحوّل في دلالة الآية الكريمة في إسناد الفعل وتحديد فاعله؛ إذ يسهم في تبرئة نبي الله نوح -عليه السلام- من عمل ولده، وما اقترفه من عصيان^(١).

٣.١ معنى العلاقات الإسنادية:

مما تجدر الإشارة إليه أنّ اللغة العربية ذات سمات وخصائص عُني بها النحويون القدامى، كما عُنيوا بالتركيب، وبيّنوا أنّ العلم بتركيب اللغة، هو العلم بالأغراض التي تعبّر عنها، للترابط الوثيق بين التركيب، والمعاني، أو الأفكار، فلقد جعل عبد القاهر الجرجاني الجملة الخبرية هي الأصل الأول للمعاني؛ فالأصل الأوّل هو الخبر.... والقائم في النفس أنه لا يكون خبر حتى يكون مُخبر به و مُخبر عنه كذلك لا يكون خبر حتى يكون له مُخبر يصدر عنه ويحصل عنه^(٢)، ورتّب نظم الكلام في اللفظ وفق ترتيب هذه الجمل الدلالية في النفس؛ فالألفاظ عنده تترتب لك بحكم أنّها خدم للمعاني وتابعة لها، ولاحقة بها، وأنّ العلم بمواقع المعاني في النفس علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق بالكلام الملفوظ عنده بناء قائم على علاقات محددة؛ لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض ويبني بعضها على بعض وذلك بأنّ تعتمد إلى اسم فتجعله فاعلاً لفعل، أو تعتمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبراً عن الآخر^(٣)، ونلاحظ أنّ الجرجاني في هذه النصوص قد سجّل سبقاً على دي سوسير فهو يرسم مخططاً لدورة الكلام، ويحددها بالعناصر الآتية: الخبر، المُخبر، المخبر.

وقد جعل دي سوسير العلاقات اللغوية نوعين، علاقات ذهنيّة ترابطية، وعلاقات سياقيّة، وجعل العلاقات السياقية، وهي التي تعنينا في هذا المقام قائمة على مفهوم

(١) انظر، الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن خالد (ت ٣١٠هـ)، (١٩٩٢م)، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ٤٩/٧. وانظر: الصابوني، (١٤٠٩)، معاني القرآن الكريم، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، تحقيق: محمد علي، الطبعة الأولى، ٣/٣٥٤-٣٥٥.

(٢) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ٣٣٣-٣٣٤.

(٣) المرجع نفسه، ٥١.

القيمة، فتأخذ الوحدة اللغوية قيمتها المعجمية من العلاقة بين وجهيها الدال والمدلول، وتأخذ قيمتها السياقية من علاقتها بالوحدات التي تسبقها والوحدات التي يلحق بها^(١)، فإذا علمنا أنّ العلاقات الترابطية هي علاقات ذهنية، وأنّ العلاقات السياقية هي علاقات نطقية كلامية عرفنا مدى الانسجام في التفكير اللغوي بين دي سوسير والجرجاني الذي رأى "أنّ الكلام يترتب في اللفظ على النحو الذي تترتب فيه المعاني في النفس"^(٢).

واقترح دي سوسير مبدأ الخطية، بمعنى أنّ الجزء الأوّل يلفظ في وحدة زمنية محددة قبل الثاني مباشرة على النحو الآتي:

السلسلة المنطوقة = المكوّن المباشر الأوّل + المكوّن المباشر الثاني

ثمّ جاء (تشومسكي)^(٣) فسَمّى المكوّن الأوّل (المركب الاسمي "N.P")، وسَمّى المكوّن الثاني (المركب الفعلي "V.P")، وأصبح التركيب الأساسي للجملة على النحو الآتي:

الجملة "SENTANSE" = V.P + N.P^(٤).

(١) دي سوسير، (١٩٨٥)، دروس في الألسنية العامة، تعريب صالح القرمادي ورفيقه، تونس، ١٨٦-١٩١.

(٢) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ٤٨.

(٣) انظر: ليونز، جون، (١٩٨٥)، نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة: حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١١٣-١١٥.

(٤) ففي جملة The MAN HIT THE BALL فهي مكونة من مسند إليه SUBJECT والمسند PREDICATE، وأنّ المسند إليه فيها عبارة عن مركب اسمي NOUN PHRASE، ويرمز إليه بالحرفين (N.P) ويتكون من أداة التعريف، ويرمز لها بالحرف (T)، ومن الاسم NOUN ويرمز له بالحرف (N)، وأمّا المسند في هذه الجملة فهو عبارة عن مركب فعلي VERB PHRASE ويرمز له بالحرف (V.P)، وهو يتكوّن من الفعل (VERB) ويرمز له بالحرف (V) والمفعول OBJECT وهو هنا يشبه المسند إليه من حيث أنّه يتكون من مركب اسمي مكوناً من أداة التعريف والاسم. انظر: ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ١١٥.

وأرى أنّ نظرية "رأس المركب"^(١) عند تشومسكي تتسجم مع نظرية الإعراب في التراث العربي؛ فقد لاحظ علماء العربية الأوائل أنّ الاسم الأوّل في المركب الاسمي هو الذي تظهر عليه العلامة الإعرابية، فجعلوا هذا الاسم فاعلاً أو نائب فاعل أو مبتدأ إذا كان مسنداً إليه، أو خبراً إذا كان مسنداً، فهذه إذن وظيفة تركيبية، في حين أنّ المركب كاملاً (برأسه وتكملته) يؤدي الوظيفة الدلالية ويمكن توضيح ذلك:

المركب الاسمي على النحو الآتي:

الجملة المركب/الوظيفة الدلالية رأس المركب/الوظيفة التركيبية

أ. إذا جاء نصر الله نصر الله والفتح/فاعل نصر / فاعل

والفتح

ب. الله نور السماوات نور السماوات نور / خبر المبتدأ

والأرض والأرض/خبر المبتدأ

مثل نوره كمشكاة مثل نوره/ مبتدأ مثل / مبتدأ^(٢)

ونذهب في هذا إلى أنّ (السلسلة الوصفية) يمكن أن تكون نواة إسنادية كاملة، إذا سبقت بنفي، مثل أمسافر أخوك؟ وما مذمومة أخلاقك^(٣).

وبذلك يكون كل تغيير أو تبدل في تركيب الجملة؛ إنّما يرجع إلى المعنى ومتطلباته؛ إذ المعنى يتطلب هذا التغيير والتبدل، لكونه ذا علاقة بين اللفظ والمعنى، وهذه العلاقة تقوم على أسس متعددة، فقد يكون الأساس فيها صوتياً، كأدراك جرس الكلمات، وإيقاعها، أو لغوياً كعلاقة الألفاظ بمدلولاتها المعجمية، أو نحوياً كالفاعلية و المفعولية، أو الخبرية والإنشائية.

(١) تشومسكي، (١٩٩٣)، المعرفة اللغوية، ترجمة الدكتور: محمد فتوح، دار الفكر

العربي/القاهرة، الطبعة الأولى، ١٨-٢١.

(٢) انظر: أبو صيني، صالح، نظام الإسناد في الجملة العربية "مقاربة لسانية نظرية

وتطبيقية"، منشورات أطلس للدراسات والأبحاث، المجلد الثاني، العدد الأول، ٢٠٠٧م،

١٣٨.

(٣) دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، ١٨٦-١٩١.

وعلى هذا يمكن النظر إلى الرأي القائل: "إنَّ العمل في تصوّر النحويين لم يكن تأثير لفظ في لفظ آخر، وإنما المعنى هو الذي يقتضي تغيير المواقع الإعرابية، وليست الألفاظ إلا دلالات على المعنى"^(١)، بأنه دليل على صحّة تأثير هذه التحوّلات الحاصلة في التركيب على تغيير الإعراب.

٤.١ أشكال العلاقات الإسناديّة:

١. الإسناد التام والناقص: يعرف النحاة الإسناد بأنه: "عبارة عن ضمّ إحدى الكلمتين إلى الأخرى على أوجه الإفادة التامة، أي على وجه يحسن السكوت عليه"^(٢)، وهذا ما يسمى عند النحاة بالإسناد الأصلي، ويقسمونه:

٢. الإسناد الأصلي: وهو ما تألف منه الكلام أي إسناد الفعل إلى الفاعل، وإسناد الخبر إلى المبتدأ.

٣. الإسناد غير الأصلي: وهو إسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة، والظرف، فإنها مع ما استندت إليه ليست بكلام ولا جملة^(٣).

وأما نحو (أقائم الزيدان ؟)، فلكونه بمنزلة الفعل ومعناه^(٤)، وعندهم أنّ نحو: (رأيت المنطلق غلامه)، أنّ (المنطلق) مسند إلى الغلام، والغلام مسند إليه، وأنّ نحو: ﴿خُشَعًا أَبْصَرُهُمْ﴾^(٥)، أنّ (خُشَعًا) التي هي حال مسنده إلى الأبصار

(١) ناصح، كريم حسين، (١٩٩٠)، أثر المعنى في الدراسات النحويّة حتى نهاية القرن

الرابع الهجري، رسالة دكتوراة، جامعة بغداد-كلية الآداب، ٧٨.

(٢) الجرجاني، أبو حسن، علي بن محمد (ت ٨١٦هـ)، (١٩٨٣)، التعريفات، تحقيق:

د. عبد المنعم الخفني، دار الكتب العلميّة، ٣٦. وانظر: ابن هشام، جمال الدّين أبو محمد

عبد الله بن يوسف (ت ٧٦١هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد

محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي/بيروت، ٦.

(٣) السامرائي، فاضل صالح، (د، ت)، الجملة العربيّة تأليفها وأقسامها، منشورات المجمع

العلمي، (د.ط)، ٥٠.

(٤) الأسترأباضي، شرح الرضي على الكافيّة في النحو، ١٧/١-١٩.

(٥) سورة القمر: الآية ٥٤ / ٧.

والأبصار مسند إليه، وأن نحو: ﴿أَخْرَجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلَهَا﴾^(١) أن كلمة (الظالم) التي هي نعت مسنده إلى الأهل^(٢).

ويرى السامرائي أن مثل هذا الإسناد (ناقص)، وأن ما عدّوه مسنداً في نحو ما مرّ ليس بمسند، فإنّ قولك: (رأيت المنطلق غلامه) أن (المنطلق) مفعول به، وهو فضلة و(غلامه) فاعل لاسم الفاعل الذي هو فضلة، فإنّ اسم الفاعل وعموم الصفات ترفع اسماً ظاهراً، أو ضميراً مستتراً على كل حال سواء أكانت عمدة أم فضلة^(٣)، وأنّ قولك: (يا مسافراً أخوه) مسافراً منادى وهو مفعول به عند النحاة رفع اسماً ظاهراً، وأنّ قوله تعالى: ﴿خُشَعًا أَبْصَرُهُمْ﴾^(٤)، (خاشعة) حال، و(أبصارهم) فاعل لاسم الفاعل الواقع فضلة.

ويقول السامرائي: "إنّ هذه كلها فضلات فكيف تكون مسنداً والمسند عمدة لا فضلة"^(٥)، وهذا كلام منطقي معقول.

ونتيجة لذلك يقسم الإسناد إلى قسمين:

١. الإسناد التام: وهو ما اشتمل على طرفي الإسناد مذكورين أو مقدرين، أو مذكور أحدهما والآخر مقدر، وذلك نحو: (الحق واضح)، ونحو: ﴿فَقَالُوا سَلَمًا قَالَ سَلَمٌ قَوْمٌ﴾^(٦)، فسلاماً مفعول لإسناد تام حذف طرفاه، والتقدير نسلم أو نحوه، وسلام إسناد تام حذف منه المسند والتقدير (سلامٌ عليكم) و(قوم) إسناد تام حذف منه المسند إليه، والتقدير (أنتم قومٌ)، وهو ما عليه النحاة^(٧).

(١) سورة النساء: الآية ٤ / ٧٥.

(٢) السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ٢٠.

(٣) المرجع نفسه، ٢١.

(٤) سورة المعارج: الآية ٧٠ / ٤٤.

(٥) السامرائي، الجملة العربية، ٢١.

(٦) سورة الذاريات: الآية ٥١ / ٢٥.

(٧) السامرائي، الجملة العربية، ٢١.

٢. الإسناد الناقص: وهو ما ذكر فيه أحد الطرفين دون ذكر الآخر لا لفظاً ولا تقديراً، وذلك نحو إعمال الوصف الرفع لا لكونه مسنداً بل لكونه وصفاً، وذلك نحو: (رأيت المنطلق أخوه)، فأخوه مسند إليه لاسم الفاعل، وليس له مسند فإنَّ (المنطلق) فضلة، وهو مفعول به، فهذا إسناد ناقص إذ ذكر المسند إليه وليس له المسند، ونحو: ﴿ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا ﴾^(١)، فأهلها فاعل لاسم الفاعل الواقع نعتاً، فهذا مسنداً إليه وليس له مسند لأنَّ الرفع له فضلة، وليس عمدة فهذا إسناد ناقص^(٢)، ونحو: ﴿ لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ ﴾^(٣)، فقلوبهم فاعل لاسم الفاعل الواقع حالاً، وهو مسند إليه، وليس له مسند لأنَّ الرفع له فضلة وليس عمدة، ونحو: (الفائز أخوه حاضر)، فأخوه فاعل للفائز الذي هو مبتدأ وخبره (حاضر)، فالفائز مبتدأ وهو مسند إليه، و(حاضر) مُسندٌ فهذا (إسناد تام)، أما (أخوه)، فهو فاعل لاسم الفاعل لا لكونه مسنداً، بل لكونه اسم فاعل فكل من الفائز وأخوه مسنداً إليه غير أنَّ الفائز له مسنداً والخبر فهو إسناد تام، و (أخوه) ليس له مسند فهو إسناد ناقص^(٤).

الإسناد المعنوي والإسناد اللفظي:

١. الإسناد المعنوي: هو أن تنسب للكلمة مالمعناها، نحو: (حضر أخوك، وخالد مسافر)^(٥)، ومعنى ذلك أنك تنسب الحضور في الأولى للشخص الذي هو أخوك

(١) سورة النساء: الآية ٤ / ٧٥.

(٢) السامرائي، الجملة العربية، ٢٢.

(٣) سورة الأنبياء: الآية ٢١ / ٣.

(٤) السامرائي، الجملة العربية، ٢٢.

(٥) الأزهرري، خالد بن عبد الله، (٢٠٠٠)، شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية، وبهامشه: حاشية للعلامة المتقن الألمي المتقن الشيخ يس بن زين الدين العلمي الحمصي، الطبعة الأولى، تحقيق: محمد باسل، دار الكتب العلمية بيروت/لبنان، ٢٩/١.

لا للفظ، وتنسب السفر للشخص المسمى بخالد وليس للفظ، وهذا الإسناد، هو الإسناد الشائع في اللغة، وإذا اطلق فإنما يراد هذا النوع من الإسناد^(١).

٢. الإسناد اللفظي: وهو أن ينسب الحكم إلى اللفظ كقولهم: (زعموا مطية الكذب)، أي: هذا اللفظ مطية الكذب، ومن حديث الصحيحين: "لا حول ولا قوة إلا بالله كرز من كنوز الجنة"^(٢)، أي كالكنز في نفاسته، ف (زعموا) في الجملة الأولى مبتدأ و(المطية) خبر، و(لا حول ولا قوة إلا بالله) مبتدأ أو (كنز) خبره^(٣).

٥.١ تحوّل العلاقات الإسنادية:

يبحث النحو في العلاقات المتنوعة بين الكلمات ثم بين الجمل، وما يحصل عن ذلك من تحوّل في التركيب نتيجة لتغيّر المعنى، سواء أكان ذلك في اختلاف الحركة، أم في اختلاف البنية.

أولاً: التحوّل لغةً و اصطلاحاً:

والمراد بالتحوّل (لغةً): التغيّر: جاء في اللسان "تحوّل عن الشيء: زال عنه إلى غيره... حال الشيء نفسه يحوّل حوّلًا بمعنيين: يكون تغيّرًا ويكون تحوّلًا.... يقال: حوّلوا عنها تحوّلًا وحوّلًا.... والتحوّل مصدر حقيقي من حوّلت"^(٤)، قال سبحانه: ﴿لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوْلًا﴾^(٥)؛ "أي: لا يطلبون تحوّلًا عنها إلى غيرها"^(٦)، فالمعنى اللغوي يعني التحوّل عن الشيء إلى غيره.

(١) السامرائي، الجملة العربية، ٢٦.

(٢) النايسابوري، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري، : صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مع الكتاب: تعليق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي-بيروت، ٢٠٧٦/٤.

(٣) السامرائي، الجملة العربية، ٢٦.

(٤) ابن منظور، لسان العرب، ١١/١٨٧-١٨٨.

(٥) سورة الكهف: الآية ١٨/١٠٨.

(٦) القرطبي، أبو عبد الله محمد بن احمد (ت٦٧١هـ-)، (٢٠٠٣)، الجامع لأحكام القرآن، اعتنى به وصححه: هشام سمير البخاري، عالم الكتب، الرياض-السعودية.

التَّحوّل اصطلاحاً: "هو تحويل جملة إلى أخرى أو تركيب آخر، والجملة المحوّل عنها هي ما يعرف بالجملة الأصل، والقواعد التي تتحكم في جملة الأصل أو (البنية العميقة) هي قواعد تحويلية"^(١)، إذ إنّ الانتقال من البنية العميقة إلى البنية السطحية، نوع من أنواع التحوّل، إذ تتحول الجملة من حال إلى أخرى، بأحد قوانين التحوّل المعروفة. ويضيف العبابنة أنّ "التحويلات الأسلوبية هي عبارة عن تحويلات في دلالة النمط اللغوي، وهذه التحويلات بدورها تتطلّب تغييراً في الإعراب يناسب التحوّل الأسلوبي الطارئ على النمط اللغوي"^(٢).

ثانياً: تحوّل العلاقات الإسنادية:

من المسلّم به أنّ التحوّل في النظام النحويّ بطيء قياساً بأنظمة اللغة الأخرى: الدلالية، والصرفية، والصوتية، إلا أنّ التحوّل من طبيعة اللغة، فسرعان ما تأنف من الإقامة على حال، ولعلها تدرك أنّ سرّ حياتها في هذا الطبع، فابن جنّي يشير إلى ذلك بقوله: "... وهذا ونحوه، ممّا يدلّك على تتقلّ هذه الأحوال بهذه اللغة، واعتراض الأحداث عليها، وكثرة تغوّلها وتغيّرها"^(٣)، كما أنّ الاتجاه الطبيعي للغة، وبخاصّة في صورتها الدارجة أو المتكلم بها، وهو اتجاه يبعدها عن المركز، أو ما يمكن أن يسمى اتجاهاً طردياً مركزياً، "فاللغة تميل إلى التغيّر، سواء خلال الزمان أو عبر المكان إلى الحد الذي لا توقف تيّاره العوامل الجاذبة نحو المركز"^(٤)، و"ظاهرة الحياة في اللغة تتناسب تناسياً طردياً مع ملامح التغيّر والاستحالة فيها"^(٥).

(١) عبد اللطيف، محمد حماسة، (١٩٩٢)، من الأنماط التحويلية في النحو العربي، دار غريب القاهرة، ١٣.

(٢) العبابنة، يحيى، (١٩٩٣)، أثر التحويلات الأسلوبية في تغيير الإعراب في الآيات القرآنية والشواهد الشعرية، إربد: مجلة أبحاث اليرموك سلسلة الآداب واللغويات، مجلد ١١، عدد ١، ص ٩.

(٣) ابن جنّي، الخصائص، ٣٨٧/١.

(٤) باي، ماريو، (١٩٨٣)، أسس علم اللغة، ترجمة: أحمد مختار عمر، الطبعة الثانية، القاهرة، عالم الكتب، ٧١.

(٥) المسدي، عبد السلام، (١٩٨١)، التفكير اللساني في الحضارة العربية، (د.ط)، ليبيا تونس الدار العربية للكتاب، ٩٥.

وأنَّ أساس التَّغْيِرات هو التباينات الفرديَّة العشوائِيَّة التي ليس لها اتجاه، ولكن التَّغْيِرات لها اتجاه يتَّخذ المتكلمون دون وعي أو قصد، وهو ما يعني عدم إمكانية التنبؤ علمياً بالاتجاه الذي ستسلكه اللغة في تغيُّراتها بناءً على تغيُّرات قد حصلت^(١). ولقد أدرك العرب منذ بداية الدرس النحوي أنَّ اللغة تقوم على أصل مقدَّر، وتركيب ظاهر، ولمَّا لم يستطيعوا تعليل ظاهرة إعرابية وفق قواعدهم؛ لجأوا إلى الأصل أو إلى تقدير الكلام، فهم يقولون: أصله كذا، أو قياسه كذا...الخ، كما أنَّ أصحاب المدرسة التحويلية يرون أنَّ لكل جملة مستويين من البنية، وهما: بناء ظاهر سطحي (surface structure)، وتكون كلماته الرئيسة محكومة بقوانين وقواعد تتحكم في نظم الكلمات الرئيسة الظاهرة في الجملة، والبنية الثانية: بنية عميقة (deep structure)، وهو بناء الجملة بكيفية معينة في انتظام معيَّن بتقديم أو تأخير أو حذف أو إضمار في ضوء قوانين التَّحويل التي تهدف إلى تحقيق المعنى المراد.

وأقول: إنَّ التحوّل في البنى التركيبية -البنية السطحية والبنية العميقة- قد ترك أثراً في تركيب الجملة ودلالاتها، وتنبّه نحويو العربية إلى قضية التحوّل من بنية إلى أخرى، وأدركوا الأثر الذي يتركه هذا التحوّل، إلا أنَّهم لم يفسروا به الحالات الإعرابية، ولم يفرّدوا له باباً خاصاً في كتبهم وفق مفهومهم له، فابن جنّي عندما تكلم عن حذف الفعل في جملة النداء قال: "ألا ترى أنّه لو تحشّم إظهاره فقل: (أدعو زيدا) (أنادي زيدا) لاستحال أمر النداء، فصار في لفظ الخبر المحتمل للصدق والكذب، والنداء مما لا يصح فيه تصديق وتكذيب"^(٢).

أمّا المراد بالتَّحوّل في هذه الدراسة هو انتقال الاستعمال بالتركيب النحويّ من حال إلى حال على صعيد البنية التركيبية، وأثره في القراءات القرآنية. كما أنَّ مردّ هذه التحوّلات التي أسهمت في اتّساع التراكيب تبعاً لتغيُّر المعنى ما كانت إلا نتيجة لاختلاف القراءات بين الأئمة.

(١) sapir ، aharvest book ،brace world ،Harcourt inc.new yor.p 155.

(٢) ابن جنّي، الخصائص، ٢٨٦/١.

وأعتقد أنّ الاختلاف في الأوجه الإعرابية بين التراكيب هو ما كان المعنى حاضراً فيها ليس تحوُّلاً شكلياً؛ لأنّ القصدية فيه قائمة والوعي حاضر، لأنّه مرهون بغرض معنويّ أو بلاغيّ وهو ما أنشده في هذه الدراسة، وسيتمّ توضيح ذلك في الفصول القادمة إن شاء الله تعالى.

٦.١ القراءات القرآنيّة:

القراءات القرآنيّة - متواترها و شاذّها - تعدّ ميداناً رحباً للدراسات النحويّة واللغوية، ومنهلاً ثراً لتعرف اللهجات العربية التي كانت سائدة في عصر بزوغ نور الإسلام، وقد نال القرآن الكريم وقراءاته اهتماماً منقطع النظير من لدن المسلمين الذين كانوا حريصين كل الحرص على تعلّم أمور دينهم، فضبطوا نص القرآن والقراءات التي أخذوها عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وعن الصحابة - رضي الله عنهم - بصورة ليس فيها أدنى ريب.

لهذا أصبح القرآن الكريم وقراءاته المثل الأعلى الذي يأخذ علماء اللغة العربية منه شواهدهم لوضع القواعد وتدوين الأصول، وصار المصدر الأوفى في دراسة اللهجات العربية، وأنزل القرآن الكريم باللّغة العربيّة على النبيّ محمد - صلى الله عليه وسلم -؛ ليكون هادياً للناس، ونذيراً ودستوراً دائماً لهم. ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾^(١)، و وعد جلّ جلاله بصونه من النسيان والتّحريف، قال: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾^(٢).

ومن هذا المنظور كان لزاماً على علماء اللغة والنحو الحفاظ عليه من أيّ لحنٍ قد يأتيه من أولئك الذين اعتنقوا الإسلام من غير العرب؛ أو ممّن كان لاحتكاكهم بالشعوب الأخرى أثر في لغتهم، فأصاب لسانهم لكمةٌ أبعدتهم عن الفصاحة، ويجب ألا ننسى أنّ القرآن الكريم هو السبيل للبحث في لغة العرب نثرها وشعرها؛ لتكون معينة على فهمه وتفسيره، وهو وسيلة الاحتجاج التي يعتمدها النحاة

(١) سورة يوسف: الآية ١٢ / ٢.

(٢) سورة الحجر: الآية ١٥ / ٩.

في ضبط اللغة وتفعيدها، حيث إنَّ الكثير من قرَّائه أسَّسَ قواعد العربية على ما جاء في القرآن، ولا عجب في ذلك فجلهم من النحاة: "فمن البصريين: عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وعيسى بن عمر النخعي، وأبو عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد الفراهيدي، ومن الكوفيين: علي بن حمزة الكسائي، ويحيى بن زياد الفراء"^(١).

١.٦.١ القراءات والدَّرس النَّحوي:

القرآن الكريم هو النص الصحيح المجمع على الاحتجاج به في اللغة والنحو والصرف وعلوم البلاغة، لذلك فقد حظي بعناية العلماء والأئمة والباحثين، فكان اهتمام النحاة بالقراءات القرآنية جلياً فهم من أخذوا بشروط القراءة المقبولة -غالباً- ولكنهم قبلوا القراءة النادرة والشاذة - أحياناً - بعد أن أخضعوها لمقاييسهم، فهم - مثلاً - لم يقبلوا قراءة أحد من القرَّاء إلا إذا ثبت أخذه عمَّن فوقه بطريق المشافهة والسماع حتى يتصل الإسناد بالصحابي الذي أخذ عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-^(٢).

ومع ذلك وجدتُ ابن الجزري يقبل كلَّ قراءة؛ "لأنَّ القراءة سنة متَّبعة يلزم قبولها والمصير إليها"^(٣).

ورغم أنَّ سيبويه يخضع أحياناً القراءات للقياس النحوي، فهو يرى - مثلاً - أنَّ (ما) في قوله تعالى: ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾^(٤) عاملة عمل (ليس) في لغة أهل الحجاز، إلا أنَّ بني تميم يرفعون الخبر إلا من عرف منهم كيف هي في المصحف^(٥). ولكنه

(١) المخزومي، د. مهدي، (١٩٨٦م)، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ط٣، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ٣٨٢.

(٢) الصالح، د. صبحي، (١٩٦٩م)، مباحث في علوم القرآن، دار العلم، بيروت، ٢٥٠.

(٣) ابن الجزري، لمحمد بن محمد العمري، (د.ت)، النشر في القراءات العشر، تصحيح: علي محمد الضباع، مطبعة مصطفى محمد، مصر، نشر المكتبة التجارية الكبرى ١٠/١-١١.

(٤) سورة يوسف: الآية ١٢ / ٣١.

(٥) سيبويه، الكتاب، ٥٩/١.

يشاطر التميميين رأيهم في عدم إعمال (ما)، ويرى أن ذلك هو الأقيس؛ لأنها حرف، وليست فعلاً، فهي لا تشبه (ليس) من ناحية الفعلية، ولا من ناحية الإضمار، وفي ذلك يقول: "وأما بنو تميم فيجرونها - أي يجرون الحرف ما - مجرى: أمّا وهل، وهو القياس؛ لأنه ليس بفعل، وليس: ما ك: ليس، ولا يكون فيها إضمار"^(١)، والأخذ بالقياس في القراءات عند سيبويه لا يمنعه من أن يصرّح في كتابه أن القراءة سنّة، وليست مجالاً للاجتهاد والاختيار، وفي مثل ذلك يقول: "فأما قوله عزّ وجل: ﴿كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾"^(٢)، فإنما جاء على: زيدا ضربته - وهو عربي

كثير - وقرأ بعضهم: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾"^(٣) إلا أن القراءة

لا تخالف لأنها السنّة"^(٤) وإن كان رأي الرّفع في (ثمود) أجود.

استعان سيبويه بالقراءات النادرة والحروف المخالفة في بناء أصوله مثلما استعان بالقراءات المعروفة، وهو من طوعها - كسائر المصادر - لمقاييسه، و توزعت في مواقع مختلفة من كتابه.

فأجاز بقراءة بعضهم^(٥): ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾"^(٦) نصب (يغفر) التي عطف على جواب الشرط بإضمار (أن) بعد الفاء^(٧)، وأجاز بقراءة

(١) سيبويه، الكتاب، ٥٧/١.

(٢) سورة القمر: الآية ٥٤ / ٤٩.

(٣) سورة فصلت: الآية ٤١ / ١٧.

(٤) سيبويه، الكتاب، ٧٤/١.

(٥) الأندلسي، البحر المحيط، قراءة ابن عباس والأعرج ٣٦٠/٢.

(٦) سورة البقرة: الآية ٢ / ٢٨٤. (فيغفر).

(٧) سيبويه، الكتاب، ٩٠/٣.

ناس^(١) من الكوفيّين: ﴿ ثُمَّ لَنُنزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴾^(٢) نَصَبَ (أَيُّهُمْ) عَلَى الْإِضَافَةِ.

وَعَدَّ هَذِهِ الْقِرَاءَاتُ مَقْيَاسًا يُقَيَسُ عَلَيْهِ، كَقِيَاسِهِ مَعَ الْخَلِيلِ قَوْلُهُمْ: "لَا سِيَّمًا زَيْدٌ" عَلَى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ﴾^(٣) بَرَفَعِ (بَعُوضَةً)^(٤).

حَتَّى إِنَّهُ فِي مَوَاضِعٍ يَعِدُّهَا أَصْلًا يُخْرَجُ عَلَيْهَا الْقِرَاءَةُ الْمَشْهُورَةُ، كَمَا فَعَلَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ ﴾^(٥). قَالَ: "أَرْفَعُهُ مِنْ وَجْهَيْنِ: عَلَى شَيْءٍ لَدَيَّ عَتِيدٌ، عَلَى: ﴿ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخٌ ﴾^(٦) يُرِيدُ: أَنَّ (عَتِيدٌ) مَرْفُوعٌ عَلَى النَّعْتِ مِنْ (مَا)، أَوْ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ لِمَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ. أَي: هُوَ عَتِيدٌ^(٧).

وَمَجْمَلُ الْقَوْلِ: إِنَّ سَبِيْبِيَّهَ كَانَ وَفِيًّا لِسُنَّةِ الْقِرَاءَةِ، لَا يَبْخُلُ عَنْ وَصْفِ بَعْضِهَا بِالْقُوَّةِ — إِنَّ تَوَافُرَتْ لَهَا شُرُوطُ الْقُوَّةِ أَوْ الْحَسَنِ — إِنَّ وَافَقَتْ الذَّائِعَ الْمَعْرُوفَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ — الَّذِي يَتَوَخَّى فِيهِ ضَبْطُ لُغَةِ الْقُرْآنِ وَصَوْنُهَا مِنَ التَّحْرِيفِ.

٢.٦.١ القراءات القرآنية والإعراب:

تعد القراءات القرآنية التي تعاورها النحاة، مادة من مواد الدرس النحوي؛ لأنها- وإن تفاوتت النظرة إليها، واختلفت الآراء في رفضها وقبولها- أحدثت نوعاً من التفاعل البناء بين النحاة، وما الاختلاف فيها إلا السبيل والمنطلق إلى لغة قرآنية سليمة من كل زللٍ أو لحنٍ قد يقع فيه من يجهل القراءات القرآنية وما هي عليه من

(١) ابن خالويه، الحسين بن أحمد، (١٩٣٤م)، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ،

عني بنشره: ج. برجشتراسر، المطبعة الرحمانية، مصر، ص ٨٦.

(٢) سورة مريم: الآية ١٩ / ٦٩. (أَيُّهُمْ).

(٣) سورة البقرة: الآية ٢ / ٢٦.

(٤) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، قراءة رؤبة بن العجاج، ص ١.

(٥) سورة ق: الآية ٥٠ / ٣٣.

(٦) سورة هود: الآية ١١ / ٧٢.

(٧) سيبويه، الكتاب، ١٠٦/٢.

سلامة في اللغة، فالقرآن الكريم الذي جاء على سبعة أحرف كلُّ منها شافٍ وافٍ، لا سبيل لتخطئة قراءته إذا ما توافرت لها شروط القراءة الصحيحة، ولم تخرج عن مقاييس اللغة نثرها وشعرها.

ومما لا شك فيه أنّ الصلّة بين القراءات القرآنية - المشهور منها والشاذ - والإعراب متينة، ولعلّ في قول عبد العال سالم مكرم ما يؤكد ذلك: "إنّ النّحاة الأوّل الذين نشأ النّحو على أيديهم كانوا قرّاء: كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى ابن عمر التقفي، ويونس، والخليل، ولعلّ اهتمامهم بهذه القراءات وجههم إلى الدراسة النّحوية، ليلتئموا بين القراءات والعربيّة، بين ما سمعوا ورووا من القراءات، وبين ما سمعوا ورووا من كلام العرب"^(١).

والقرآن الكريم - في قراءته - خير حافظ للّغات واللّهجات، والفضل في ذلك يرجع إلى عناية القرّاء وتدقيقهم في الضبط وتخريجهم في التلقّي حتّى إنّهم ليراعون اليسير من الخلاف ويلقّنونه ويدوّنونه.

هكذا كان احتواء القرآن للتغيّرات الإعرابية التي تطرأ بتغيّر القبائل، ومثل ذلك: إعمال (ما) عمل (ليس) عند الحجازيين، وإهمالها عند التميميين، في قوله تعالى: ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾^(٢) أمّا مسألة (ضمير الفصل)، فبنو تميم لا يهملونه، بل يعدّونه مبتدأ، ويرفعون ما بعده على الخبر^(٣) قرأ بها الأعمش وزيد بن علي الآيّة: ﴿ وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ السَّمَاءِ أَوْ آتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾^(٤).

ومن المسائل التي احتواها القرآن تبعاً للتغيّرات الإعرابية التي طرأت عليها بتغيّر القبائل إلزام المثني الألف، وهي لهجة بلحارث بن كعب وزيد وبعض بني

(١) مكرم، د. عبد العال سالم، (١٩٩٢م)، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، مطبعة

دار المعارف بمصر، ٧٧.

(٢) سورة المجادلة: الآية ٥٨ / ٢.

(٣) الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ٢٧/٨.

(٤) سورة الأنفال: الآية ٨ / ٣٢.

عذرة، ونسبها الزجاج إلى كنانة، وابن جني إلى بعض بني ربيعة، فهؤلاء كلهم يلزمون المثني الألف ويعربونه بحركات مقدرّة عليها، وبه قرأ ابن كثير^(١) الآية:

﴿ قَالُوا إِنَّ هَذَا لَسِحْرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ تُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا

بَطْرِيقتِكُمُ الْمُثْنَى ﴾^(٢)، وقرأ أبو سعيد الخدري^(٣): ﴿ فَكَانَ أَبُوهُمَا مُؤْمِنًا ﴾^(٤).

وهكذا فالقرآن الكريم الذي عُرِفَ عنه بأنه معرب، وهل أدلّ على ذلك من

قول الرسول الكريم مخاطباً المسلمين: "أعربوا القرآنَ والتمسوا غرائبَه"، فطلبه هذا

دليل قاطع بأنّ القرآن معرب، وإعراب القرآن ضرورة يقتضيها المعنى مثل ذلك

قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ وَالْذَوَابِّ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذَلِكَ إِنَّمَا تَخَشِي

اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ ﴾^(٥)، وقوله تعالى: ﴿ وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ

وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ فَإِنْ تُبْتُمْ

فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَبَشِّرِ الَّذِينَ كَفَرُوا

بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾^(٦)، وقوله عزّ وجل: ﴿ وَإِذْ أَبْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ

قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ﴾^(٧) هذه

الآيات وغيرها لا تفهم الفهم الذي من أجله أنزلت إلا بالإعراب.

(١) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٣٢١/٢.

(٢) سورة طه: الآية ٢٠ / ٦٣.

(٣) الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ٢٥٥/٦.

(٤) سورة الكهف: الآية ١٨ / ٨٠.

(٥) سورة فاطر: الآية ٣٥ / ٢٨.

(٦) سورة التوبة: الآية ٩ / ٣.

(٧) سورة البقرة: الآية ٢ / ١٢٤.

الفصل الثاني

العلاقات الإسنادية وتحولاتها في البنية الاسميّة للجملة

يبحث النحو في الجملة عن الأجزاء الأساسية للتركيب، من فعل، واسم، وحرف، وما لهذه الأجزاء من وظائف تؤدّيها أثناء التأليف، وما يطرأ على هذه الأجزاء من ظواهر لغوية شتى، كالتقديم والتأخير، والذكر والحذف. كما يبحث في الأجزاء التي لا يقوم عليها أصل البناء؛ وإنّما التي يقوم عليها تمام المعنى، من متعلقات الأسماء والأفعال كالمفعولات والتوابع، ويبحث أيضاً في المعاني العامّة التي تطرأ على الجمل في دورانها في الاستعمال واختلاف مناسبات القول، كالاستفهام والنفي، والشرط، والتوكيد وغيرها ممّا تؤدّيه الأدوات المختلفة^(١).

أي إنّ النحو يبحث في العلاقات المتنوعة بين الكلمات ثم بين الجمل، وما ينتج عن ذلك من ((تحوّل)) في التركيب نتيجة لتغيّر المعنى، سواء أكان ذلك في اختلاف الحركة أم في اختلاف البنية.

وسنتناول في هذا الفصل تحولات العلاقات الإسنادية في بنية الجملة الاسميّة :
لقد جعل معظم النحاة - القدامى والمحدثين - الجملة الاسميّة أساس بحثهم في التركيب؛ لأنّ عنايتهم قد انصرفت، جلّها، إلى الإعراب، ولم يولوا الجملة الفعلية سوى بعض الاهتمام السابق، لأنّ الجملة الاسميّة معربة الجزأين : المبتدأ والخبر، وأنّ عوامل لفظية تدخل عليها فتتسخ عمل الابتداء، أما الجملة الفعلية فإنّ واحداً من طرفيها هو المعرب عادةً، وهو الفاعل، أمّا الطرف الآخر، وهو الفعل، فأغلب أحواله البناء^(٢).

كما أنّ فندريس يفرّق بين الجملة الاسميّة والجملة الفعلية معتمداً على موضوع الجملة، " فموضوع الجملة الفعلية أن تأمر بحدث، أو أن تقرّر حدثاً، أو

(١) المخزومي، مهدي، (١٩٨٦)، في النحو العربي قواعد وتطبيق، مطبعة الرائد العربي، ٨٢.

(٢) الجوّاري، أحمد عبد الستار، (١٣٩٤-١٩٧٤)، نحو الفعل، مطبعة المجمع العلمي العراقي/بغداد، (د.ط)، ٢١.

أن تتخيل حدثاً، أما الجملة الاسمية فيعبر بها عن نسبة صفة إلى شيء نحو: (البيت جديد)"^(١).

ونتيجة لذلك فقد عرّفت الجملة الاسمية بأنها: " الجملة التي يكون فيها المسند دالاً على الدوام، أو هي التي لا يكون فيها المسند فعلاً"^(٢)، والجملة الاسمية عند التحويليين هي التي تحتوي المسند إليه(المبتدأ)، وترد في النصوص حسب شكلين كبيرين : شكل تتجرد فيه من البداية بأفعال وحروف عاملة، وشكل يُسبق فيه المبتدأ والخبر بتلك المكونات النحويّة وهي النواسخ^(٣).

ولقد ذهب الجوّاري إلى أن التركيب الاسمي في اللغة العربية ما هو إلا ثمرة من ثمار التطور والتحوّل الذي قطعه اللغة في عهود سحيقة، لا نكاد نتبيّن لها ملامح أو نشهد لها آثاراً^(٤)، ويستدلّ على ذلك بفعل الكون ("كان" الزائدة)، الذي يوجد في بعض اللغات السامية، فالعربية كانت ستسلك سبيل غيرها من اللغات فتستعين بفعل الكون على الإسناد، ويستشهدون على ذلك (بكان) الزائدة في قول أم عقيل بن أبي طالب:

أَنْتَ تَكُونُ مَا جِدَّ نَبِيْلُ
إِذَا تَهَبَّ شَمَالُ بَلِيْلُ^(٥)

(١) فندريس، جوزيف، (١٩٥٠)، اللغة، ترجمة القصاص والدواخلي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٦٣.

(٢) المخزومي، مهدي، (١٩٨٥)، في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، (د.م)، الطبعة الثالثة، ٨٦.

(٣) عاشور، المنصف، بنية الجملة، ٥٤.

(٤) الجوّاري، نحو الفعل، ١٨-١٩.

(٥) هذا البيت لأم عقيل بن أبي طالب، وهي فاطمة بنت أسد بن هشام بن عبد مناف، انظر: شرح ابن عقيل ٢٩٢/١.

وقد اشترط النحاة لكونها زائدة شرطين: أولهما: أن تكون بلفظ الماضي، الثاني: وقوعها بين شيئين متلازمين ليسا جاراً ومجروراً^(١)، ويقول تمام حسّان: "إنّ علاقة الإسناد في العربية قد سدّت مسدّ الأفعال المساعدة، التي يرى الجوّاري أنّها كانت في العربية، فالإسناد إحدى القرائن المعنوية التي أصبحت لازمة للغة العربية، ويقابله في اللغات الغربية الإسناد المقترن بالقرائن اللفظية التي يسمونها الأفعال المساعدة، إذ لا يمكن دون هذه القرينة أن نفهم علاقة الإسناد في تلك اللغات"^(٢).

ولقد حدد النحاة الإسناد في الجملة الاسمية بركنين هما: المبتدأ والخبر، هما اللذان لا تتم رابطة الإسناد إلا بهما، لذا سيعالج هذا الفصل العلاقات الإسنادية و تحولاتها في بنية الجملة الاسمية من حذف لأحد عناصر الإسناد الاسمي و نواسخ الإسناد الاسمي.

١.٢ المبتدأ والخبر:

أولاً: حدّ المبتدأ والخبر :

"هما الاسمان المجردان للإسناد نحو قولك: (زيد منطلق)"^(٣)، و"هما اسمان تتألف منهما جملة مفيدة، نحو: (الحق منصور)"، و(الاستقلال ضامنٌ سعادة الأمة)، ويتميّز المبتدأ عن الخبر بأنّ المبتدأ مُخبرٌ عنه، والخبر مُخبرٌ به"^(٤) والمبتدأ: هو

(١) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ٢٥٧/١.

(٢) حسّان، تمام، (١٩٨٥)، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٣، ١٩٢.

(٣) انظر: الزمخشري، أبي القاسم محمود بن علي، (١٩٩٣)، المفصل في صناعة الإعراب، تحقّد. علي بو ملح، دار ومكتبة الهلال/بيروت، ٤٣/١.

(٤) الغلاييني، مصطفى، (١٤١٤-١٩٩٣)، جامع الدروس العربية، راجعه د. عبد المنعم خفاجة، منشورات المكتبة العصرية، بيروت-لبنان، الطبعة الثامنة والعشرون، ٢/٢٥٣.

المسند إليه الذي لم يسبقه عاملٌ، والخبر ما أُسْنِدَ إلى المبتدأ، وهو الذي تتم به مع المبتدأ الفائدة، والجملة المؤلفة من المبتدأ والخبر تدعى جملةً اسميةً^(١).

ثانياً: حدّ المبتدأ: اسم صريح أو غير صريح: ولا يصلح أن يكون جملة أو شبهها، وهو مجرد من عامل لفظي غير مزيد، مخبر عنه، ويجوز أن يكون وصفاً رافعاً لمنفصل كاف^(٢).

ثالثاً: حدّ الخبر: " و هو الجزء الثاني الذي تحصل به أو بمتعلقه الفائدة التامة مع مبتدأ غير رافع لمعمول سدّ مسدّ الخبر"^(٣)، و"هو كل ما أسندته إلى المبتدأ أو حدّثت به عنه وذلك على ضربين مفرد وجملة"^(٤).

ومن قضايا المبتدأ والخبر في هذه الدراسة ما يلي:

١. قال تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾^(٥).

قرأ أبو الشعثاء^(٦) (لا ريبُ فيه) بالرفع، وكذا قراءة زيد بن علي^(٧)،

وقرأ زهير الفرقبي (لا ريبٌ) بالرفع والتثنية^(٨).

(١) الغلايني، جامع الدروس العربية، ٢/ ٢٥٣-٢٥٤.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ١/ ٢٢، ٢٤، ١٢٨-٣٣٤، ٧٨/٢، ١٢٢، وانظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ١/ ١٥٤، وانظر: السيوطي، همع الهوامع، ١/ ١٥٤، وانظر: العبابنة، يحيى عطية، (٢٠٠٦م)، تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٦٨-٦٩.

(٣) انظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ١/ ١٥٩-١٦٠، وانظر: العبابنة، تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري، ٧١-٧٢.

(٤) ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، (١٩٧٩)، كتاب اللمع في العربية، تحقّق حسين محمد شرف، عالم الكتب، القاهرة، الطلعة الثانية، ٢٦، وانظر: سيبويه، الكتاب، ١/ ١٣٨.

(٥) سورة البقرة، الآية ٢/٢.

(٦) وهو سليم بن الأسود المحاربي التابعي، راوٍ لهذه القراءة الشاذة، انظر: الخطيب، عبد اللطيف، معجم القراءات، دار سعد الدين للطباعة والنشر، ١/ ٢٧ (الهامش).

(٧) الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ١/ ٣٦.

(٨) انظر: ابن خالويه، مختصر شواذ القرآن (من كتاب البديع)، ٢.

وفي قراءة الرفع على الابتداء وجهان^(١): أحدهما: أن يعمل (لا) عمل (ليس)، ويجعل الخبر (فيه)، وقد ذكر هذا الوجه سيبويه^(٢) واستشهد عليه بقول الشاعر {مجزوء الكامل}:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحٍ^(٣)
أي ليس براح لي، وهذا سائغٌ فيما إذا كان الاسم نكرة^(٤).

والوجه الثاني: أن يكون ألغى (لا)؛ وهو القياس فيها^(٥)، و(ريبٌ) مبتدأ و (فيه) الخبر^(٦)، ومثله قوله تعالى: ﴿لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾^(٧).

(١) الأندلسي، البحر المحيط، ٣٦/١.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٥٨/١، وانظر: النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت ٣٣٨)، (١٩٨٥)، إعراب القرآن، تحقّ زهير غازي زاهد، ط ٢، من إصدارات عالم الكتب، ٥٨/١، وانظر: العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت ٦١٦هـ-)، (١٩٨٧)، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، ط ٢، دار الجليل، بيروت-لبنان، ١٥/١.

(٣) البيت لسعد بن مالك القيسي، انظر: سيبويه، الكتاب، ٥٨/١، وانظر: المبرد، المقتضب، ٣٦٠/٤، وانظر: النحاس، إعراب القرآن، ١٧٩/١، وانظر: ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (ت ٥٧٧هـ-)، (د.ت)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت-لبنان، ٣٦٧/١.

(٤) في أوضح المسالك ١/١٨٤، وأمّا لا فإعمالها عمل ليس قليل؛ ويشترط أن يكون المعمولان نكرتين والغالب أن يكون خبرهما محذوفاً حتى قيل يلزم ذلك، وانظر في ذلك أيضاً: ابن يعيش، شرح المفصل، ١/١٠٨، وانظر: ابن الأنباري، الإنصاف، مسألة رقم ٥٣.

(٥) الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ٣٦/١، قال: إنّ هذا ضعيف لعدم التكرار.

(٦) انظر: العكبري، أبو البقاء (ت ٦١٦هـ-)، (١٩٩٦)، إعراب القراءات الشواذ، ط ١، عالم الكتب، بيروت-لبنان، ١/١٠٨-١٠٩.

(٧) سورة يونس، الآية ١٠/٦٢.

٢. وفي قوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾^(١).

"قرأ الحسن: (وأرجلكم) بالرفع، وهو مبتدأ محذوف الخبر"^(٢). قال ابن خالويه: "(وأرجلكم) بالرفع الحسن على تقدير: (وأرجلكم مسحها إلى الكعبين كذلك) ابتداء وخبر"^(٣).

فالتحوّل الناتج في هذه القراءة (قراءة الرفع) يفيد معنى أنّ أرجلكم مغسولة أو ممسوحة إلى الكعبين^(٤)، في حين أنّ قراءة النصب تدلّ على أنّ الأرجل مغسولة^(٥)، وأسْتَحْسِنُ مع ابن خالويه^(٦) قراءة الرفع؛ لأنها موافقة للغة العربية.

٣. وفي قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ

فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُخْرَجُ مِنْهُ حَبًّا كَبَابًا وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ

وَجَنَّاتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَبِهٍ^٧ أَنْظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا

أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ^٨ إِنَّ فِي ذَٰلِكُمْ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٦٦﴾﴾^(٧).

"قرأ محمد بن أبي ليلى والأعمش في رواية عنه عن عاصم: (وجنات من أعناب) بالرفع"^(٨)، و"أنكر أبو عبيد وأبو حاتم هذه القراءة حتى قال أبو حاتم: هي

(١) سورة المائدة، الآية ٦/٥.

(٢) الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ٤٣٨/٣.

(٣) انظر: ابن خالويه، مختصر شواذ القرآن، ٣١، وانظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٣٠٦/١.

(٤) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (ت ٥٣٥هـ)، (د.ت)، الكشف عن حقائق غموض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، رتبه و ضبطه وصححه: مصطفى حسين أحمد، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، ٣٠٦/١.

(٥) المرجع نفسه، ٣٠٥/١.

(٦) ابن خالويه، مختصر شواذ القرآن، ٣١.

(٧) سورة الأنعام، الآية ٦/٩٩.

(٨) الأندلسي، تفسير البحر المحيط ١٩٠/٤.

محال لأن الجنّات من الأعناب لا تكون من النخل" (١)؛ إلا أنّ هذه القراءة (الرفع) لها التوجيه الجيد في العربية، وجّهت على أنه مبتدأ محذوف الخبر، فقدّره النحاس: (ولهم جنات) (٢)، وقدّره الزمخشري: (وثمّ جنات من أعناب) (٣)، وقال العكبري: "ويقرأ بضم التاء على أنه مبتدأ وخبره محذوف، والتقدير: (من الكرم جنات)، ولا يجوز أن يكون معطوفاً على (قنّوان)؛ لأنّ العنب لا يخرج من النخل" (٤).

قال أبو جعفر: "القراءة جائزة والتقدير: (لهم جنات)" (٥) كما قرأ جماعة من القراء: ﴿بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴿٨﴾ لَا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنزِفُونَ ﴿٩﴾ وَفِكَهَةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ ﴿١٠﴾ وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ ﴿١١﴾ وَحُورٍ عِينٍ ﴿١٢﴾ كَأَمْثَلِ اللَّوْلُؤِ الْمَكْنُونِ ﴿١٣﴾﴾ (٦)، وأجاز مثل هذا سيبويه والكسائي والقراء (٧)، ومثله كثير، وعلى هذا أيضاً (وحوراً عيناً) (٨) حكاه سيبويه وأنشد:

جَنِّي بِمِثْلِ بَنِي بَدْرِ لِقَوْمِهِمْ أَوْ مِثْلِ أُسْرَةِ مَنْظُورِ بْنِ سَيَّارِ (٩)

(١) انظر: الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ١٩٠/٤.

(٢) النحاس، إعراب القرآن، ٤٩٩/١.

(٣) الزمخشري، الكشاف، ٣٧١/١.

(٤) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٤١٠.

(٥) الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ١٩٠/٤.

(٦) سورة الواقعة، الآية ١٨/٥٦-٢٣.

(٧) سيبويه، الكتاب، ٤٩/١، وانظر: النحاس، إعراب القرآن، ٨٦/٢.

(٨) قراءة أبي بن كعب، انظر: ابن خالويه، مختصر شواذ القرآن، ١٥١.

(٩) البيت لجريز، انظر: شرح ديوان جريز، (١٩٩٥)، تحقيق: إيليا الحاوي، الشركة

العالمية للكتاب، بيروت-لبنان: ٣١٢-٣١٣، وانظر: سيبويه، الكتاب، ٩٤/١، وموضع

الشاهد، وهو (جئني بمثل... أو مثل).

وقال مكي: وقد روي الرفع عن عاصم، على معنى (لهم جنات) على الابتداء ولا يجوز عطفه على (قنوان)؛ لأن الجنات لا تكون من النخيل^(١).
ويمكن أن نذهبَ مذهبَ الشَّجْري في توجيه التحوّل في هذه القراءة، قال الشجري في أماليه: "فقوله-أي مكيّ- لأنّ الجنات لا تكون من النخل، فيه لبس؛ لأنّها يوهم أنّها لا تكون إلا من العنب دون النخل، وليس الأمر كذلك، بل تكون الجنّة من العنب على انفراده، وتكون من النخل على انفراده، وتكون منهما معاً.....، فكان الصواب أن يقول: لأنّ الجنات التي تكون من الأعناب لا تكون من النخل"^(٢)، وقال في هامشه: ((وجنات)) بالرفع، فيكون نسقاً على اللفظ دون المعنى؛ لأنّ العنب لا يخرج من النخل^(٣).

٤. وفي قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾^(٤).

قرأ نافع وابن عامر: (الله) بالرفع؛ فقيل: خبر مبتدأ محذوف أي: (هو الله)^(٥)، وهذا الإعراب أمكن؛ لظهور تعلقه بما قبله، والرفع على ثلاثة أوجه: أحدها: على الابتداء، وما بعده خبر، والثاني: على الخبر، والمبتدأ محذوف؛ أي: (هو الله)، والذي صفة، والثالث: (الله) مبتدأ، والذي صفة، والخبر محذوف؛ تقديره: (الله الذي له ما في السماوات وما في الأرض العزيز الحميد)؛ وحذف لتقدّم ذكره^(٦).

(١) القيسي، مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ)، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: ياسين محمد السواس، الطبعة الثانية، دار المأمون للتراث، دمشق، ٢٨١/١.

(٢) الشجري، هبة الله علي بن حمزة، (١٩٩٢)، الأمالي الشجرية، تحقيق: محمود الطنجي، مكتبة الخانجي، الطبعة الثانية، انظر: المجلس الحادي والثمانين ١٨١/٣.

(٣) المرجع نفسه، ١٨١/٣، وانظر: البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود بن حمد (ت ٥١٦هـ)، (١٩٩٣)، تفسير البغوي المسمى معالم التنزيل، تحق خالد العك ومروان سوار، ط ٢، دار المعرفة، بيروت-لبنان، ١٧٢/١.

(٤) سورة إبراهيم، الآية ١٤/٢.

(٥) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: ٤٠٣/٥-٤٠٤.

(٦) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٣٥/٢.

قال أبو جعفر: يجوز أن يكون الذي قرأ بالرفع (الله الذي) أراد معنى من خفض في إتباع الكلام بعضه بعضاً، ولكنه رفع لانفصاله من الآية التي قبله، كما قال جل ثناؤه: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ﴾^(١) إلى آخر الآية، ثم قال: ﴿التَّائِبُونَ﴾^(٢)، ومعنى قوله: ﴿اللَّهُ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالسَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾^(٣) الله الذي يملك جميع ما في السماوات وما في الأرض^(٤).

فيكون التحول في قراءة الرفع لإرادة المعنى؛ لكي يتبع الكلام بعضه بعضاً.

٥. وفي قوله تعالى: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾^(٥).

قرأ الجمهور: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ﴾ بالنصب على الاشتغال، وقرأ أبو السَّمال

بالرفع على الابتداء^(٦).

قال الفراء^(٧): والرفع وجه جيد، وقد سمعت ذلك عن العرب:

وما كلُّ من يظنُّني أنا مُعْتَبٌ ولا كلُّ ما يروى عليَّ أقول^(٨)

إلا أنَّ النحاس قال: ويجوز رفعه بالابتداء إلا أنَّ نصبه أولى؛ ليعطف ما

عمل فيه الفعل على ما عمل فيه الفعل، وهذا قول الخليل وسيبويه^(٩).

(١) سورة التوبة، الآية ١١١/٩.

(٢) سورة التوبة، الآية ١١٢/٩.

(٣) سورة إبراهيم، الآية ٢/١٤.

(٤) الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، ٤١٤/٧، وانظر: القرطبي، ، الجامع لأحكام القرآن، ٢٨٨/٩.

(٥) سورة يس، الآية ١٢/٣٦.

(٦) الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ٣٢٥/٧.

(٧) الفراء، معاني القرآن: ٩٥/٢.

(٨) البيت من الطويل، بلا نسبة في لسان العرب (ظنن)، و تهذيب اللغة (ظن) ١٤ /

٣٦٤، وكتاب العين ٨ / ١٥٢.

(٩) النحاس، إعراب القرآن، ٣٨٦/٣-١٨٧.

فالتحوّل في القراءة وقبولها عند الفراء ناتج عن سماعها عن العرب، ولأنّ معنى الآية : (ما من شيء إلا قد أحصيناه في إمام مبيّن) ^(١)، ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾ ^(٢)، فلا يكون إلا رفعا؛ لأنّ المعنى - والله أعلم - أعلم - كل فعلهم في الزُّبُرِ مكتوب، فهو مرفوع بفي، وَ (فعلوه) صلة لشيء. ولو كانت (في) صلة لفعلوه في مثل هذا الكلام جاز رفع (كل) ونصبها؛ كما تقول: (وكل رجل ضربوه في الدار)، فإن أردت: (ضربوا كل رجل في الدار) رفعت ونصبت، وإن أردت: (وكل من ضربوه هو في الدار) رفعت ^(٣).

٦. قال تعالى: ﴿وَالطَّيْرُ مَحْشُورَةٌ كُلُّ لَّهُ أَوَابٌ﴾ ^(٤).

قرأ الجمهور: (والطير محشورة) بنصبهما عطفاً على الجبال، وقرأ ابن أبي عبلة، والجحدري، : (والطير محشورة) برفعهما مبتدأ وخبر ^(٥).

ونلاحظ أنّ الفراء قد أجاز قراءة: ((الطير محشورة)) بالرفع؛ لما لم يظهر الفعل معها كان صواباً، وتكون مثل قوله تعالى: ﴿حَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَرِهِمْ غِشَاوَةً﴾ ^(٦).

(١) الفراء، معاني القرآن، ٩٥/٢.

(٢) سورة القمر، الآية ٥٤ / ٥٢.

(٣) الفراء، معاني القرآن، ٩٥/٢-٩٦.

(٤) سورة ص، الآية ٣٨ / ١٩.

(٥) الأندلسي، البحر المحيط: ٣٩٠/٧. وانظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، ١٢٩، وانظر: العكبري، إعراب القراءات الشواذ، ٣٩١/٢، وانظر: الزمخشري، الكشاف، ٣٦٥/٣ (بدون نسبة للقراءة).

(٦) سورة البقرة، الآية ٧/٢، وانظر: الأندلسي، البحر المحيط: ٤٩/١.

وقال الشاعر:

وَرَأَيْتُمْ لِمَجَاشِعِ نَعْمًا وَبَنِي أَبِيهِ جَامِلٌ رُغْبًا^(١)

ولم يقل: جاملاً رُغْباً والمعنى: و رأيتم لهم جاملاً رُغْباً، فلما لم يظهر الفعل جاز رفعه^(٢).

وقد لاحظت أن القرطبي قد حمل التحول في القراءة على (المعنى) بعد أن أجاز قراءة الرفع، يقول: "لأنَّ المعنى: سخرنا الطير مجموعة إليه لتسبح الله معه"^(٣).

٧. وقال تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ وَالْفَلَكَ تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ ۗ ﴾^(٤).

قرأ الجمهور: (و الفلك) بالنصب، وضمَّ اللام ابن مقسم، والكسائي عن الحسن وانتصب عطفاً على (ما).....، وقرأ السلمي والأعرج وطلحة وأبو حيوة والزعفراني: بضم الكاف مبتدأ وخبر^(٥).

(١) البيت من الكامل بلا نسبة في ديوان الأدب، (١٩٧٤)، للفارابي، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم (ت ٣٥٠هـ)، تحقيق: أحمد مختار عمر، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة: ١ / ٣٥٨، ورواية البيت في المعجم المفصل:

وَرَأَيْتُمْ لِمَجَاشِعِ نَعْمًا وَبَنِي أَبِيهِ جَامِلٌ رُغْبًا

(٢) الفراء، معاني القرآن ٤٠١/٢.

(٣) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ١٤٣/١٥، وانظر: الرازي، فخر الدين أبو عبد الله بن محمد بن عمر (ت ٦٠٦هـ)، (١٩٨٣)، تفسير الفخر الرازي (التفسير الكبير)، الطبعة الثانية، دار الفكر بيروت-لبنان، ١٨٦/٢٥.

(٤) سورة، الحج، الآية ٢٢/٦٥.

(٥) الأندلسي، البحر المحيط، ٣٨٧/٦. وانظر: ابن خالويه، مختصر شواذ القرآن: ٩٦، والنحاس، إعراب القرآن: (يجوز الرفع على الإبتداء) ١٠٥/٣، والمخشري، الكشاف: ٣٥٤/٢، والعكبري، إعراب القراءات الشواذ: (يقراً بالرفع على أنه مبتدأ وتجري) خبره، والجملة في موضع حال، ويجوز أن تكون مستأنف) ١٤٩/٢.

وقد رجّح الطبري قراءة النصب، فقال: "والنصب هو القراءة عندنا في ذلك لإجماع الحجّة من القراء عليه"^(١)، إلا أنّ هذه القراءة - الرفع - مقبولة، لأنّ النّحاس، والعكبري قد وجّها التحوّل في هذه القراءة وقدّراه على أنّه (مبتدأ وخبر)^(٢).

٨. وفي قوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ﴾^(٣).

قرأ الجمهور بالنصب (الحجّ والعمرة)، وقرأ عليّ، وابن مسعود، وزيد بن ثابت، وابن عبّاس، وابن عمر، والشعبيّ، وأبو حيوة، (والعمرة لله) بالرفع على الابتداء والخبر^(٤).

وفي تفسير التحوّل في هذه القراءة، قال أبو جعفر: "فأمّا الذين قرءوا ذلك برفع (العمرة) فإنّهم قالوا: لا وجه لنصبها، فالعمرة إنّما هي زيارة البيت ولا يكون مستحقاً اسم معتمر إلا وهو زائر...، وقوله أيضاً: "الصواب من قرأ في (العمرة) الرفع على أنّه من أعمال البرّ لله فتكون مرفوعة بخبرها الذي بعدها وهو قوله: (الله)"^(٥).

ونجد الزمخشري قد فسّر التحوّل في هذه القراءة بقوله: "(والعمرة لله) بالرفع كأنّهم قصدوا بذلك إخراجها عن حكم الحج وهو الواجب"^(٦)، وكذلك الفراء "من رفع رفع العمرة؛ لأنّ المعتمر إذا أتى البيت فطاف به وبين الصفا والمروة حلّ من

(١) الطبري، جامع البيان، ١٣٨/١٧.

(٢) النّحاس، إعراب القرآن، ١٠٥/٣، العكبري، إعراب القراءات الشواذ، ١٤٩/٢، وانظر: القرطبي، الجامع لأحكام، ٨٦/١٢.

(٣) سورة البقرة، الآية ١٩٦/٢.

(٤) الأندلسي، البحر المحيط، ٨٠/٢، وانظر: الخطيب، عبد اللطيف، (١٤٢٢-٢٠٠٢)، معجم القراءات، دار سعد الدين، الطبعة الأولى، ٢٦٨/١، أضاف "القزاز عن أبي عمرو والكسائي عن أبي جعفر وأبو حيوة، وابن مسعود والحسن"، وانظر: ابن خالويه، مختصر شواذ القرآن، ١٢، العكبري، التبيان في إعراب القرآن ١٣٧/١، العكبري، إعراب القراءات الشواذ، أشار "إلى أنّ العمرة مستحبّة، ولذلك رفع فقطعها عن الأمر" ٢٣٦/١.

(٥) الطبري، جامع البيان ٢١٢/٢.

(٦) الزمخشري، الكشاف، ١١٨/١-١١٩.

عمرته، والحج يأتي فيه عرفات وجميع مناسك الحج^(١)، وذلك قوله: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ﴾^(٢)، و"من احتج للرفع، إذا نصبت وجب أن تكون العمرة واجبة، قال أبو جعفر: وهذا الاحتجاج خطأ لأن هذا لا يجب به فرض؛ وإنما الفرض^(٣): ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ﴾^(٤).

وقد وجه أبو حيان التحوّل في هذه القراءة بأنه جاء ليخرج العمرة عن الأمر، ويفرد به الحج، وأضاف وينبغي أن يحمل هذا كله على التفسير^(٥) كما بيناه في الأعلى.

٢.٢ حذف عنصر من عناصر الإسناد الاسمي:

لقد طال الحذف معظم أبواب النحو العربي ولم يختص بفضلة دون عمدة، وعدّ ابن جنّي الحذف من شجاعة العربية^(٦)، فقد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة، ولكن لا بدّ في ذلك كله من دليل، سواء أكان هذا الدليل معنوياً يقتضيه المعنى أم صناعياً، أي تقتضيه الصناعة النحوية، سواء أدلّ على هذا الحذف قرينة لفظية أم قرينة المقام^(٧).

والحذف ليس أمراً اعتباطياً، يسير حسب ذوق المتكلّم أو هواه، بل هو الذي تقتضيه الصناعة، وذلك نحو أن تحذف خبراً دون مبتدأ أو العكس، أو شرطاً بدون

(١) الفراء، معاني القرآن، ١١٧/١.

(٢) سورة البقرة، الآية ١٩٦/٢.

(٣) النحاس، إعراب القرآن ٢٩٣/١.

(٤) سورة آل عمران، الآية ٩٧/٤.

(٥) الأندلسي، البحر المحيط ٨٠/٢.

(٦) ابن جنّي، الخصائص، ٣٦٠/٢.

(٧) السامرائي، فاضل، (٢٠٠٣)، الجملة النحوية، دار الفكر، ط ٢ بيروت-لبنان، ٨٤.

جزاء أو العكس، أو معطوفاً بدون معطوف عليه، أو معمولاً بدون عامل نحو قوله تعالى: ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا ﴾^(١).

والحذف نوعان: الواجب والجائز^(٢)، فالواجب نحو: حذف الفعل في التحذير، والجائز فيما دلَّ عليه دليل لفظي أو مقامي^(٣)، ويطل الحذف ركني الجملة الاسمية، فيحذف المبتدأ أو يحذف الخبر، جوازاً أو وجوباً بشرط أن يدلَّ عليهما دليل^(٤).
أولاً: حذف المبتدأ:

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَنْزَلَ عَلَى الْمَلَائِكَةِ بِبَابِلَ هَرُوتَ وَمَرْوَتَ وَمَا يَعْلَمَانِ ﴾^(٥).

قرأ الحسن والزهري: (هاروت وماروت) بالرفع، فيجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف، أي هما هاروت وماروت، إن كانا ملكين^(٦).

(١) سورة النحل، الآية ١٦/٣٠. وانظر: الأندلسي، البحر المحيط، "قرأ زيد بن علي: خير بالرفع، أي: المنزل" ٤٨٨/٥، وانظر: العباينة، يحيى عطية (١٤٣٠-٢٠٠٩)، قراءة زيد بن علي، جمع وتحقيق وتوثيق ودراسة، دار الكتاب الثقافي، الطبعة الأولى، "خير" بالرفع، وهي قراءة أبي نهيك، جعلها ابتداءً كلاماً (استئنافاً) وليست معمولاً للفعل (قالوا)، "٣٢٢.

(٢) انظر: ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد (ت ٧٦١هـ) - (٢٠٠٣)، مغني اللبيب، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ٨٥٣، ابن يعيش، شرح المفصل ٨٩/١.

(٣) السامرائي، الجملة النحوية ٨٩.

(٤) ابن هشام، مغني اللبيب، ٨٢٢.

(٥) سورة البقرة، الآية ٢/١٠٢.

(٦) الأندلسي، تفسير البحر المحيط ٣٣٠/١.

نلاحظ أنّ قراءة الرفع قد أجازها أبو حيان لأنها موافقة لوجه من وجوه اللغة
(خبر لمبتدأ محذوف تقديره "هما")^(١).

١. وفي قوله تعالى: ﴿فَلِلَّهِ الْحَمْدُ رَبِّ السَّمَوَاتِ وَرَبِّ الْأَرْضِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٢).

"قرأ الجمهور: (ربّ) بالجر في الثلاثة على الصفة، وقرأ ابن محيصن:
بالرفع فيهما على إضمار (هو)"^(٣).

وقراءة ابن محيصن يعني: ((ربّ)) بالرفع على تقدير: هو ربُّ السماوات،
وهو ربُّ الأرض، وهو ربُّ العالمين.

ووجدتُ القرطبي قد حمل قراءة الرفع على (المعنى) بقوله: "قراءة الرفع
على معنى (هو الربُّ)"^(٤).

٢. وفي قوله تعالى: ﴿لَا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ﴾^(٥).

قرأ الجمهور: (لا باردٍ ولا كريم) بجرهما، وقرأ ابن أبي عبلة: برفعهما، أي:
(لا هو باردٌ ولا كريم)^(٦).

وقراءة الرفع على اعتبار حذف المبتدأ، يقول الفراء: "لو رفعت ما بعد (لا)
لكان صواباً من كلام العرب"^(٧)، وقد حمل كلامه هذا على قول المخبّل:

(١) الأندلسي، البحر المحيط: ٣٣٠/١-٣٣١، وانظر: ابن خالويه، مختصر شواذ القرآن: ٨،
و الزمخشري، الكشاف: ٢٣١/١، والرازي، تفسير الفخر الرازي ٨٦/١، العكبري،
إعراب القراءات الشواذ: ١٩٢-١٩٣.

(٢) سورة الجاثية، الآية ٤٥/٣٦.

(٣) الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ٥٢/٨.

(٤) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ١٥٣/١٦، وانظر: الشوكاني، تفسير فتح القدير: ١٧/٥.

(٥) سورة الواقعة، الآية ٥٦/٤٤.

(٦) الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ٢٠٩/٨.

(٧) الفراء، معاني القرآن: ١٢٦/٣.

وتُريكَ وجهاً كالصَّحيفَةِ، لاَ ظَمَانٌ، مُخْتَلَجٌ وَلَا جَهْمٌ^(١)

حيث رفع الاسم الواقع بعد (لا) على اعتباره خبراً لمبتدأ محذوف تقديره (هو)، وكان ترجيح هذه القراءة (الرفع)؛ لِمَا جاء به الفراء من كلام العرب، إلا أن الخليل ابن أحمد منع تأويل القراءة على حذف المبتدأ، في الحديث عن قول الأخطل: **وَلَقَدْ أُبَيَّتُ مِنَ الْفَتَاةِ بِمَنْزِلٍ فَأَبَيْتُ لَأَ حَرَجٌ وَلَا مَحْرُومٌ^(٢)** يريد: ما أنا حرجٌ، ويقول سيبويه: زعم الخليل، أن هذا ليس على إضمار أنا، ولو جاز هذا على إضمار أنا لجاز: (كان عبدالله لا مسلمٌ ولا صالحٌ) على إضمار هو، ولكن وجهه عند الخليل أن يكون: فأبيت بمنزلة الذي يقال له: لا حرجٌ ولا محرومٌ^(٣).

٣. وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾^(٤).

قرأ الضحَّاك، وإبراهيم بن أبي عبلة، و رؤبة بن العجاج، وقطرب (بعوضة) بالرفع، واتفق المعربون على أنه خبر ولكنهم اختلفوا فيما يكون عنه خبراً، فقيل: خبر مبتدأ محذوف تقديره: (هو بعوضة)^(٥). وقال أبو حيَّان: " وفيه وجهان:

أحدهما: أن هذه الجملة صلة لـ (ما) و (ما) موصولة بمعنى (الذي)، وحذف هذا العائد وهذا الإعراب لا يصح؛ إلا على مذهب الكوفيين، إذ لم يشترطوا في جواز حذف هذا الضمير لطول الصلَّة، وأمَّا البصريون فإنهم اشترطوا ذلك في غير

(١) المفضل الضبيّ، أبو العباس المفضل بن محمد، (١٩٩٨)، ديوان المفضليات، تحقيق: محمد حمود، دار الفكر، بيروت-لبنان: ١/١١٥، وانظر: ابن منظور، لسان العرب: مادة (فلج) ٢/٢٨٩.

(٢) الأخطل، أبو مالك غيَّاث بن غوث، (١٩٩٥)، ديوان الأخطل، شرح: مجيد طراد، دار الجليل، بيروت لبنان: ٨٤.

(٣) سيبويه، الكتاب: ٢/٨٥.

(٤) سورة البقرة، الآية ٢/٢٦.

(٥) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: ١/١٢٣.

(أي) من الموصولات وعلى مذهبهم تكون هذه القراءة على هذا التخريج شاذة، ويكون إعراب (ما) على هذا التخريج بدلاً، والتقدير: مثلاً الذي هو بعوضة. والوجه الثاني: أن تكون ما زائدة أو صفة، وهو بعوضة وما بعده جملة، وقيل خبر مبتدأ مفلوظ به وهو ((ما)) على أن تكون استفهامية^(١). والرفع على وجهين: على أن يكون بمنزلة قول من قال: {مثلاً ما بعوضة} أو بمنزلة قوله: {إنما زيدٌ منطلق} ^(٢).

وقد حمل الزمخشري التحول في هذه القراءة؛ أنها تُعزى إلى روبة بن العجاج، وهو أمضغ العرب للشيخ والقيصوم، والمشهود له بالفصاحة، وكانوا يشبهون به الحسن^(٣)، " وما بعوضة" بالرفع لغة تميم^(٤)؛ وبناءً على ذلك يمكن القول إن التحول في هذه القراءة مقبول؛ لأنه مسموع عن العرب ولغة من لغاتها، وهي لغة تميم.

٣. وقوله تعالى: ﴿ قَالَتْ يَوَيْلَىٰٓ ۖ أَلِدُ وَأَنَاٰ عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا ۖ إِنَّ هَٰذَا

لَشَيْءٌ عَجِيبٌ ۗ ﴾^(٥).

"قرأ ابن مسعود- وهو في مصحفه-، والأعمش: (شيخ) بالرفع وجوزوا فيه وفي (بعلي) أن يكونا خبرين كقولهم: (هذا حلو حامض)، وأن يكون (بعلي) خبراً، و(شيخ) خبر مبتدأ محذوفاً"^(٦).

(١) الأندلسي، البحر المحيط: ١/ ١٢٣. اختار أبو حيان التخريج الثاني الذي هو للبصريين ورفض الأول بحجة أنه لا يكون فصيحاً على مذهب البصريين، انظر: العبابنة، يحيى القاسم، (١٩٨٩)، منهج أبي حيان الأندلسي في اختياراته من القراءات القرآنية في تفسيره "البحر المحيط" في ضوء علم اللغة المعاصر، رسالة دكتوراة، جامعة عين شمس/ كلية الآداب /قسم اللغة العربية وآدابها: ٢٨٣.

(٢) سيبويه، الكتاب: ١٣٨/٢.

(٣) الزمخشري، الكشاف: ١/ ٣٨٥.

(٤) النحاس، إعراب القرآن: ١/ ٢٠٤.

(٥) سورة هود، الآية ١١/٧٢.

(٦) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: ٥/ ٢٤٤.

قال أبو جعفر: الرفع من خمسة أوجه: نقول: هذا زيدٌ قائمٌ، فزيد بدل من هذا وقائم خبر المبتدأ، ويجوز أن يكون (هذا) مبتدأ و(زيد قائم) خبرين، وحكى سيبويه: (هذا حلوٌ حامضٌ) ويجوز أن يكون (قائم) مرفوعاً على إضمار (هذا) أو (هو) ويجوز أن يكون مرفوعاً على البدل من زيد، والوجه الخامس، أن يكون (هذا) مبتدأ و(زيد) مبيئاً عنه و(قائم) خبراً^(١).

فالتحول في هذه القراءة موافق لوجه من وجوه العربية، قال القرطبي: " وهذا بعلي شيخ) خبر مبتدأ محذوف يجوز...."^(٢).

٤. وفي قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾^(٣).

قرأ النخعي، وطلحة بن مصرف: (ثم يدركه) برفع الكاف، وذكر ابن جنبي: هذا الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: (ثم هو يدركه الموت)) فعطف الجملة من المبتدأ والخبر على الفعل المجزوم وفاعله^(٤).

وعلى هذا حمل يونس قول الأعشى:

إِنْ تَرَكَبُوا فَرَكُوبُ الْخَيْلِ عَادَتُنَا
أَوْ تَنْزَلُونَ فَإِنَّا مَعَشَرُ نُزُلٍ^(٥)

(١) النحاس، إعراب القرآن: ٢/٢٩٤. وانظر: سيبويه، الكتاب: ٢/٨١-٨٢، والفراء، معاني القرآن: ١/١٢ أو ٢/٢٣ و٣/١٧، ٨٢، ٤٠٣، ٢١٦، وذكر القيسي، في مشكل إعراب القرآن (سبعة أوجه) ٢/٧٠٧-٧٠٨.

(٢) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ٩/٦٢، وانظر: الشوكاني، فتح القدير: ٢/٧٣٨.

(٣) سورة النساء، الآية ٤/١٠٠.

(٤) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: ٣/٣٣٦.

(٥) البيت من البسيط، وهو للأعشى، أبو عبيد ميمون بن قيس بن جندل، في ديوانه، تحقيق إيليا الحاوي، (١٩٩٥)، الشركة العالمية للكتاب: ١١٣، وانظر: البغدادي، عبد القادر بن عمر، (١٩٧٩)، خزنة الأدب، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط١، دار البحوث العلمية، الكويت: ٨/٣٩٤، ٥٥٢، وانظر: السيوطي، جلال الدين أبو عبد الرحمن (ت ٩١١هـ)، (د.ت)، شرح شواهد المغني، تحقيق: محمد محمود، لجنة التراث العربي: ٢/٩٦٥، سيبويه، الكتاب: ٣/٥١، السيوطي، وهمع الهوامع: ٢/٦٠.

المراد وأنتم تنزلون.

ويقرأ بضم الكاف^(١)، وفيه وجهان: أحدهما: أنه أراد ((ثُمَّ يَدْرِكُهُ))^(٢)، يقرأ بالرفع على الاستئناف؛ أي: (ثم هو يدرِكُهُ)، والثاني: أنه نقل حركة الهاء إلى الكاف، وسكَّنَهَا على الوقف، ثم أجرى الوصل مُجْرَى الوقف، ثم إنه ضمَّ الهاء ولم يُسكِّن الكاف^(٣).

وحمل الشوكاني أيضاً قراءة الرفع: "على أنه خبر مبتدأ محذوف"^(٤)؛ لأنها موافقة للعربية، وهناك مواطن كثيرة^(٥).

ثانياً: حذف الخبر:

أما حذف الخبر فيكون جوازاً ويكون وجوباً، وقد أجاز النحاة حذف الخبر في كثير من مواطن اللغة، واستشهدوا لذلك بكلام العرب، كقول الشاعر:

لَهْفِي عَلَيْكَ لِلْهَفَةِ مِنْ خَائِفٍ يَبْغِي جَوَارِكَ حِينَ لَاتٍ مُجِيرٌ^(٦)

يقصد (ليس له مجير) فحذف شبه الجملة الواقعة في محل رفع خبر، وإلى ذلك ذهب ابن جنِّي وجمهور العلماء^(٧).

١. ومن أمثلة ذلك في هذه الدراسة، قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ

أَزْوَاجَكَ الَّتِي ءَاتَيْتَ أَجُورَهُنَّ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكَ

(١) العكبري، إعراب القراءات الشواذ: ٤٠٥/١.

(٢) الزمخشري، الكشاف: ٥٥٨/١، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن: ٣٠٨/١.

(٣) الأندلسي، البحر المحيط: ٣٣٦-٣٣٧/٣، وانظر: الزمخشري، الكشاف: ٥٥٨/١.

(٤) الشوكاني، فتح القدير: ٧٦٢/١.

(٥) سورة الزمر، الآية ٩/٣٩ (٤١٩/٧)، ق ٨/٥٠ (١٢١/٨)، سورة المطففين، الآية

٦/٨٣ (٤٤٠-٣٣٨/٨)، سورة النازعات، الآية ٣٣/٧٩ (٤٢٣/٨)، سورة القيامة،

الآية ٤/٧٥ (٣٨٥/٨)، سورة الأحزاب، الآية ١٦/٣٣ (٢٢٠/٧)، سورة سبأ، الآية

٣/٣٤ (٢٠٧/٧)، فاطر ١/٣٥ (٢٩٧/٧)، وغيرها كثير.

(٦) البيت لعبد الله بن أيوب التميمي، انظر: ابن هشام، أوضح المسالك ١/١٨٧، و

الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ٢٠٠/١.

(٧) ابن جنِّي، الخصائص: ٢٤٥/٢.

وَبَنَاتِ عَمِّكَ وَبَنَاتِ عَمَّتِكَ وَبَنَاتِ خَالِكَ وَبَنَاتِ خَالَتِكَ الَّتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ
وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ
مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ﴿١﴾.

قرأ الجمهور: (وامرأة) بالنصب^(١)، وقرأ أبو حيوة: (وامرأة مؤمنة) بالرفع
على الابتداء والخبر محذوف، أي: (أحللناها لك)^(٢). وفي قراءة: (خالصة)
بالرفع^(٤)، على الابتداء والخبر محذوف، أي: ((أحللناها لك)).

ولتوجيه قراءة الرفع قيل: "قرئ بالرفع لأنها صفة لامرأة على قراءة من قرأ
امرأة بالرفع، وقد أجمع العلماء على أن هذا خاص بالنبي - صلى الله عليه وسلم -،
وأنه لا يجوز لغيره ولا ينعقد النكاح بهبة المرأة نفسها إلا ما روي عن أبي حنيفة
في أن ذلك خاص بالنبي - صلى الله عليه وسلم -^(٥).

٢. قال تعالى: ﴿ وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصْرَى يَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا
وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾^(٦).

قرأ ابن هرمز، والأعرج، وابن أبي عبله "بل ملة إبراهيم" برفع "ملة"، وهو
خبر مبتدأ محذوف: أي الهدى ملة، أو أمرنا مثله، أو نحن ملته أي: أهل ملته، أو
مبتدأ محذوف الخبر أي: "بل ملة إبراهيم حنيفاً ملتناً"^(٧).

(١) سورة لأحزاب، الآية ٣٣/٥٠.

(٢) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: ٢٤١/٧.

(٣) المرجع نفسه، ٢٤٢/٧. وانظر: ابن خالويه، مختصر شواذ القرآن: ١٢٠، الشوكاني:
فتح القدير ٢٩٢/٤.

(٤) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: ٢٤٢/٧.

(٥) الشوكاني، فتح القدير: ٤١٤/٤.

(٦) سورة البقرة، الآية ١٣٥/٢.

(٧) الأندلسي، البحر المحيط: ٤٠٦/١. وانظر: ابن خالويه، مختصر شواذ القرآن: ١٠.

ومجاز الرفع في هذه القراءة على (المعنى) أي: (ملتنا وديننا ملّة إبراهيم) (١) ،
 أي: ملّته ملتنا، أو أمرنا ملّته (٢)، على حين جوز الفخر الرازي الوجهين (٣).
 ٣. وفي قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا يَجِبَالٌ أُوْبَىٰ مَعَهُ وَالطَّيْرُ
 وَالنَّارُ لَهُ أَحَدِيدٌ ﴾ (٤).

قرأ الجمهور : (والطير) بالنصب عطفاً على موضع "يا جبال"، وقرأ
 السلمي، وابن هرمز، وأبو يحيى، وأبو نوفل، ويعقوب، وابن أبي عبله، وجماعة من
 أهل المدينة، وعاصم في رواية: "والطير" بالرفع عطفاً على لفظ "يا جبال" وقيل :
 عطفاً على الضمير في "أوبى" وسوّغ ذلك الفصل بالظرف، وقيل: رفعاً بالابتداء،
 والخبر محذوف أي: والطير تؤوب (٥).

وقراءة النصب أقوى في القياس من قراءة الرفع (٦)، قال سيبويه: " قال: أبو
 عمرو بإضمار فعل تقديره: وسخرنا له الطير" (٧).

وجواز الرفع على أن يتبع ما قبله، ويجوز رفعه: على أوبي أنت والطير (٨)،
 وأنشد بعض العرب في النداء:

ألا يا عمرو والضحاك سيراً فقد جاوزتما خمر الطريق (٩)

(١) الفراء، معاني القرآن، ١/١٩٤.

(٢) الزمخشري، الكشاف: ١/٣١٤، الطبري، جامع البيان: ١/٦١٤.

(٣) الرازي، تفسير الفخر (التفسير الكبير)، ٤/٨١.

(٤) سورة سبأ، الآية ٣٤/١٠.

(٥) الأندلسي، البحر المحيط: ٧/٣٤٠.

(٦) اختار هذه القراءة " أبو عمر وعيسى بن عمر ويونس والجرمي" انظر: الخطيب، معجم
 القراءات، ٧/٣٤١.

(٧) سيبويه، الكتاب: ١/٣٠٥.

(٨) الفراء، معاني القرآن: "بالعطف على الضمير المرفوع في قوله: "أوبي"، ٢/٣٥٥.

(٩) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الأزهرية لـ(نور الدين الحلبي، أبو الفرج، علي بن
 إبراهيم (ت ٩٧٥هـ - ١٠٤٤م)، تحقيق: فخر الدين قباوة، وزارة الثقافة، دمشق: ١٦٥،
 والدرر، لـ(ابن عبد ربه، أبو عمر، أحمد بن محمد بن عبد ربه، مكتبة الحياة، عمّان -

ويجوز نصب " الضحَّاك " ورفع، والنصب يجري في الحرف المنادى، كما يجري المعطوف: يُنصب ويرفع، ألا ترى أنك تقول: إنَّ أخاك قائمٌ وزيد، وإنَّ أخاك قائمٌ وزيداً، فيُجرى المعطوف في إنَّ بعد الفعل مجرى النعت بعد الفعل^(١).

ومن رفع رداً على ما في قوله: سبحي من ذكر الجبال كان جائزاً، وقد يجوز رفع (الطير) وهو معطوف على الجبال فيكون ذلك كقول الشاعر السابق^(٢).

وفي توجيه قراءة الرفع نذكر أن توجيهها على ما تحمله من الدلالة على عزّة الربوبية وكبرياء الإلهية حيث جعلت الجبال منزلةً منزلة العقلاء الذين إذا أمرهم أطاعوا، وأذعنوا، وإذا دعاهم سمعوا، وأجابوا: إشعاراً بأنه ما من حيوان وجماد، وناطق وصامت إلا وهو منقاد لمشيئته غير ممتنع عن إرادته^(٣).

٤. وفي قوله تعالى: ﴿ يَتَأْتِيهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۗ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ۗ ﴾^(٤).

قرأ الجمهور بنصب الميم في (والأرحام)، وقرأ حمزة بجرها، وهي قراءة النخعي، وقتادة، والأعمش، وقرأ عبد الله بن يزيد بضمها... أما الرفع فوجه على أنه مبتدأ والخبر محذوف قدره ابن عطية: (والأرحامُ حقٌّ أن توصل)، وقدره

الأردن: ١٦٨/٦، و الأنصاري: شرح قطر الندى وبلّ الصدى: ٢١٠، ابن يعيش، شرح المفصل ١/١٢٩، وابن منظور، لسان العرب: ٤/٢٥٧ (خمر)، ابن جني، اللع: ١٩٥، والسيوطي، همع الهوامع ٢/١٢٤، وانظر: يعقوب، إميل بديع، (١٤١٧-١٩٩٦)، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، دار الكتب العلمية، الخزانة اللغوية، ط١، بيروت- لبنان، ٥ / ٢٤٥ وروايته للبيت:

ألا يا زيدُ والضحَّاكُ سيرا
فقد جاورتما خمر الطريق

(١) الفراء، معاني القرآن: ٢/٣٥٥، وانظر: الأنصاري، شرح قطر الندى وبلّ الصدى، ٢٩٣.

(٢) الطبري، جامع البيان، ٤٦/٢٢.

(٣) انظر: الزمخشري، الكشاف: ٥٥٥/٢.

(٤) سورة النساء، الآية ١/٤.

الزمخشري: ((الأرحامُ مما يُنقى أو مما يُتساءل به))، وقدَّره أحسنَ من تقدير ابن عطية، إذ قدَّرَ ما يدلُّ عليه اللفظ السابق وابن عطية قدَّره من المعنى^(١).
 وذهب ابن جنِّي (ت ٣٩٢هـ) في تجويزه قراءةَ الرفع إلى أنه "ينبغي أن يكون رفعه على الابتداء وخبره محذوف، أي: (والأرحامُ ممَّا يجب أن تتقوه، وتحتاطوا لأنفسكم فيه) وحسنَ رفعه؛ لأنَّه أوكدُ في معناه؛ ألا ترى أنَّكَ إذا قلت: ضربتُ زيداً، فزيد فضلة على الجملة، وإنَّما ذكر فيها مرة واحدة، وإذا قلت: زيد ضربته، فـ(زيد) ربُّ الجملة، فلا يمكن حذفه كما يحذف المفعول على أنه نيِّف وفضلة بعد استقلال الجملة... ولمَّا كانت الأرحام فيما يُعنى به وتقوى الأمر في مراعاته جاءت بلفظ المبتدأ الذي هو أقوى من المفعول، وإذا نصَّبت الأرحامُ أو جرَّت فهي فضلة، والفضلة متعرضة للحذف والبُدْلة، فإن قلت: فقد حذف خبر الأرحام أيضاً على قولك، قيل: أجل؛ ولكنَّه لم يحذف إلا بعد العلم به، ولو قد حذفت (الأرحام) منصوبة أو مجرورة، فقلت: ((واتقوا الله الذي تساءلون به)) لم يكن في الكلام دليل على الأرحام أنها مرادة أو مُقدَّرة، وكلِّما قويت الدلالة على المحذوف كان حذفه أسوَّغ^(٢)،

(١) الأندلسي، البحر المحيط، ١٥٧/٣. وقدَّرها العكبري، التبيان في إعراب القرآن : "الأرحام محترمة أو واجب احترامها" ٣٢٧/١، وقدَّرها الشوكاني، فتح القدير : "الأرحام صلوها، وزاد أن الرفع على الإغراء عند من يرفع به" ٤١٨/١. وانظر: الزمخشري، الكشاف: ٣٧٢/١، وانظر: ابن عطية (ت ٥٤٦هـ)، (١٩٧٥-١٩٩١)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: المجلس العلمي بفاس المغرب، ٤٨٣/٣، وانظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ٥/٥.

(٢) ابن جنِّي، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ)، (١٩٦٦-١٩٦٩م)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف، ود. عبد الحليم النجار، ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٧٩/١-١٨٠، وانظر: النَّحاس، إعراب القرآن، ٤٣١/١-٤٣٢.

* ويقيس ابن جنِّي على ذلك قراءة (و أرْجُلُكم) بالرفع في قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا

الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى

والرفع على أنه مبتدأ خبره محذوف كأنه قيل: (والأرحامُ كذلك) على معنى: والأرحامُ ممَّا يتَّقَى أو الأرحامُ ممَّا يسأَلُ به، والمعنى: أنهم كانوا يُقرُّون بأنَّ لهم خالقاً وكانوا يتساءلون بذكر الله والرحم، فقيل لهم: اتَّقوا الله الذي خلقكم واتَّقوا الذي تتناشدون به واتَّقوا الأرحام فلا تقطعوها، أو (واتَّقوا الله الذي تتعاطفون بأذكاره وبإذكار الأرحام) (١)، أو على تقدير: والأرحامُ صِلُوها، أو والأرحامُ أهل أن توصل (٢).

بيد أنه من الأحوط ألا يذهب بنا تحليل ابن جنِّي مذهباً بعيداً، فنتوهم معه أن لتلك القراءة الشاذة وجهاً من البلاغة يفوق وجهي النصب والجر في القراءة المتواترة، ولم يكن هذا - فيما أعتقد - مقصداً للرجل أو مبتغاه، بل دليل احتجابه لقراءة الجر بالطريقة نفسها (٣).

٥. وفي قوله تعالى: ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ (٤).

"قرأ الجمهور (السارق والسارقة) بالرفع على الابتداء والخبر محذوف...". (٥).

الْمَرَّافِقِ وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴿٦﴾ سورة المائدة،

الآية ٦/٥، انظر: ابن جنِّي، المحتسب، ٢٠٨/١.

(١) الزمخشري، الكشاف، ٤٦٢/١-٤٦٣.

(٢) الشوكاني، فتح القدير، ٦٢٦/١.

(٣) حملها ابن جنِّي على حذف الباء الجارة لتقدم ذكرها، فقامت شهرته في ذا الموضوع مقام ذكره؛ إذ كان المحذوف عنده في حكم الملفوظ به إذا دلَّت الدلالة عليه، انظر: ابن جنِّي، الخصائص، ٢٨٥/١-٢٨٦.

(٤) سورة المائدة، الآية ٣٨/٥.

(٥) الأندلسي، البحر المحيط: ٤٧٦/٣، وانظر: سيويه، الكتاب، ٧١/١-٧٢، ٢٠١/٢،

وانظر: الفراء، معاني القرآن، ٢٤٢/١، وانظر: الزجاج، أبو إسحاق (ت ٣١١هـ)،

(١٩٨٨)، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب،

بيروت، الطبعة الأولى، ١٧١/٢، وانظر: ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، (١٩٩٢)، إعراب

القراءات السبع وعللها، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، نشر مكتبة

اختر سيبويه (١٨٠هـ) أن يكون رفعهما على الابتداء والخبر محذوف تقديره: (فيما ينلّي عليكم حُكْمُ السارقِ والسارقة)؛ إذ لا يستقيم عنده أن يُرتَّبَ الأمر المقترن بالفاء في مثل هذا خيراً للمبتدأ^(١).

اختر الفراء (٢٠٧هـ)، والمبرد (٢٨٥هـ)، والزجاج (٣١١هـ) أن يكون رفعهما على الابتداء والخبر (فاقطعوا) على تضمين (ال) معنى الشرط؛ لأنَّ القصد ليس إلى سارق أو زان بعينه^(٢).

وهما مرفوعان بما عاد من ذكرهما، والنصب فيهما جائز؛ وإنما تختار العرب الرفع (السارق والسارقة) لأنهما غير موقَّتين، فوجَّها توجيه الجزاء؛ كقولك: مَنْ سَرَقَ فاقطعوا يده، فـ(مَنْ) لا يكون إلا رفعاً، ولو أردت سارقاً بعينه أو سارقة بعينها كان النصب وجه الكلام^(٣)، وصحة الرفع فيه أنَّ (السارق والسارقة) مرفوعان بفعلهما على ما وصفت للعلل التي وصفت^(٤).

وقراءة الرفع على معنى: (وفيما فرض عليكم السارق والسارقة)، وقيل: الرفع فيهما على الابتداء والخبر (فاقطعوا أيديهما)، وليس القصد إلى معين إذ لو قصد معيناً لوجب النصب، تقول: (زيداً اضربه) بل هو كقولك: (مَنْ سَرَقَ فاقطع يده)، قال الزجاج: وهذا القول هو المختار، وقرئ: (السارق) بالنصب، فهما على تقدير: (اقطعوا السارق والسارقة) وهو اختيار سيبويه، لأنَّ الفعل بالأمر أولى، قال سيبويه -رحمه الله-: الوجه في كلام العرب النصب كما تقول: (زيداً اضربه)،

الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٢/٢، وانظر: النحاس، إعراب القرآن، ٤٩٥/١، ، وانظر: ابن عطية، المحرر، ٢٣٣/٤. وانظر: ابن هشام، قطر الندى: ٢٦٩، العكبري (٦١٦هـ)، التبيان، ٥١٤/٣، الشوكاني، فتح القدير، ٣٩/٢.

(١) سيبويه، الكتاب، ١٤٢/١-١٤٣.

(٢) الفراء، معاني القرآن، ٣٠٦/١، وانظر: المبرد، المقتضب، ٢٢٥/٣، وانظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ١٧١-١٧٢/٢، وانظر: النحاس، إعراب القرآن، ١٩/٢.

(٣) الفراء، معاني القرآن، ٣٠٦/١.

(٤) الطبري، جامع البيان، ٥٦٩/٤.

ولكنَّ العامة أبت إلا الرفع (يعني عامة القراء وجلَّهم)، فأنزل سيبويه النوع (السارق) منزلة الشخص المعين^(١).

٦. وفي قوله تعالى: ﴿ قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ ﴾^(٢).

قرأ الجمهور: (فالحقَّ والحقَّ) بنصبهما، وقرأ ابن عباس، ومجاهد، والأعمش: بالرفع فيهما، فالأول: مبتدأ خبره محذوف، قيل: تقديره "فالحقُّ أنا"، وقيل: فالحقُّ مني، وقيل: تقديره: (فالحقُّ قَسَمِي)، وحذف كما حذف في " لعمر ك لأقومنَّ"، وفي قول الشاعر:

فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي^(٣)
وَأَوْصَالِي^(٣)

ويمين الله قسَمِي، وهذه الجملة هي جملة القسم وجوابه^(٤)، أجاز الفراء^(٥) قراءة الرفع، ومن رفع (الحقَّ) رفعه بالابتداء أي: (فأنا الحقَّ)^(٦)، أو (الحقُّ مني) ، ويعدُّ هذا التحوُّل في القراءة مقبولاً لموافقة العربية " على أنَّ الأول مبتدأ محذوف

(١) انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ٦/١٥٢.

(٢) سورة ص، الآية ٣٨/٨٤.

(٣) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه، ديوان امرئ القيس، دار صادر بيروت/لبنان ٣٢، وانظر: سيبويه، الكتاب، ٣/٥٠٤، وانظر: ابن جني، الخصائص، ٢/٢٨٤، وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٧/١١٠، ٨/٣٧، وانظر: ابن منظور، لسان العرب، ١٣/٤٦٣ (يمن)، وانظر: البغدادي، خزنة الأدب، ٩/٢٣٨-٢٣٩، ١٠/٤٣-٤٤-٤٥، وانظر: المبرد، المقتضب، ٢/٣٦٢، وانظر: السيوطي، همع الهوامع، ٢/٣٨.

(٤) الأندلسي، البحر المحيط: ٧/٤١١. وانظر: ابن خالويه، مختصر شواذ القرآن: ١٣٠.

(٥) الفراء، معاني القرآن: ٢/٤١٣.

(٦) النحاس، إعراب القرآن: ٣/٤٧٤، العكبري، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٣١٦.

الخبر"، كقوله: لعمرك، أي: "فالحقُّ قسَمي لأملأنَّ"^(١). ويوجد مواطن كثيرة على حذف الخبر^(٢).

وفي الختام نذكر مدى اهتمام الموجهين بظاهرة الذكر والحذف، وأنهم أشاروا إلى كثير من صورها المعهودة في درس اللغة والبلاغة المترتبة على تغاير القراءات وتوجيهها، وذلك من خلال وجهين من وجوه التغاير أحدهما: ما تحقق فيه الذكر والحذف نصًّا، بأن تحذف إحدى القراءات ما تذكره الأخرى، والآخر: ما دلَّ تغايره الإعرابي خلال توجيهه على: أن ثمة محذوفاً يجوز تقديره في الكلام؛ جرياً على أصله في العربية.

وقد غلب الطابع اللغوي على تناول معظمهم، فكانوا يكتفون بمجرد تقدير المحذوف والإبانة عن مسوغاته من دلالة الكلام عليه أو العلم به، وربما يشيرون إلى علته العامة من التخفيف والاختصار.

ونشير إلى أن تقدير المحذوف الذي يناسب الغرض والسياق، مع أهمية مراعاته أحياناً في تحليل النصوص، لا يصلح أن يكون داعياً بلاغياً من دواعي الحذف، بل هو - فيما أرى - شرط يُحْتَرزُ به في مجال التفسير واستنباط الأحكام، ومن صرف الاهتمام إليه في مجال البحث البلاغي يجعلنا نفتقد المزية البلاغية المنوطة بالحذف، وذلك عندما يكون غرض الكلام الاهتمام بالمذكور، فلنقول مثلاً يحذف لتتوافر العناية بالمقول، ونستعيد الصورة والحال التي قيل فيها وكأنها ماثلة أمامنا، فيكون لفظ القول على هذا مضمرًا في الواقع ومضمرًا في الجملة المعبرة عنه، ولو رحنا نهتم بتقدير القول المحذوف ليس غير لصار في حكم الملفوظ به،

(١) انظر: البغوي، تفسير البغوي: ١٠٣/١، الزمخشري، الكشاف: ٢٢/٣، القرطبي، الجامع

لأحكام القرآن: ("فأنا الحقُّ أو الحقُّ مني" رويًا جميعاً عن مجاهد) ٢٢٩/١٥.

(٢) سورة المائدة، الآية ٥ / ٩٥ (١٩/٤)، سورة الأنعام، الآية ٦ / ٩٦ (١٨٦/٤)، سورة

الأنعام، الآية ٦ / ١٤ (٨٥/٤)، سورة الإسراء، الآية ١٧ / ٦٠ (٥٦/٦)، سورة ص،

الآية ٣٨ / ٤٠ (٣٩٩/٧)، سورة الواقعة، الآية ٥٦ / ٢٢ (٢٠٦/٨)، سورة الأحزاب،

الآية ٣٣ / ٥٦ (٢٤٨/٧)، سورة المائدة، الآية ٥ / ٦٩ (٥٣١/٣)، وغيرها كثير.

وَلتَغَيَّرَ المعنى لدى المتلقي من استحضار صورة المقول إلى حكايته فينقلب غرض الكلام.

١. تمثل ظاهرة الحذف والذكر أسلوباً من أساليب العربية في التعبير، وقد تمثلت بذلك لهجة من اللهجات العربية.
٢. كان من مظاهر تحويل التراكيب النحوية وضع الظاهر موضع المضمرة.
٣. لكل تركيب من هذه التراكيب الجديدة أغراض ومعانٍ مختلفة عما كان عليه التركيب الأصلي المحوَّلة عنه- وردت خلال هذه الدراسة- فضلاً عن الغرض الصوتي الذي أدته هذه التراكيب.

٣.٢ التقديم والتأخير:

ذكر النحويون^(١): "أنَّ الأصل في المبتدأ التقديم على الخبر؛ لأنه محكوم عليه، وأجازوا تقديم الخبر عليه إن لم يمنع مانع من ذلك.

١. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَا هِيَّةَ قُلُوبُهُمْ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السَّحَرَةَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ﴾^(٢).

قرأ ابن أبي عبلة وعيسى: "لاهية" بالرفع على أنه خبر^(٣). تُقرأ برفع (لاهية)، على أنها خبر للمبتدأ المتأخر ((قلوبهم))، والتقدير: قلوبهم لاهية، والتقديم هنا جوازي؛ لأنَّ الآية خلت من موجبات التقديم^(٤)، والمعنى صحيح سواء أتقدم الخبر أم لم يتقدم.

وقد أجاز الفراء، و الكسائي: "لاهية قلوبهم" بالرفع، بمعنى "قلوبهم لاهية"^(٥)، ويجوز أن يكون المعنى: "إلا استمعوه لاهية قلوبهم"^(٦).

(١) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ٣٢/٢.

(٢) سورة الأنبياء، الآية ٢١/٣.

(٣) الأندلسي، البحر المحيط ٢٩٦/٦.

(٤) العكبري، إعراب القراءات الشواذ: ١٠٢/٢.

(٥) الفراء، معاني القرآن: ١٩٧/٢-١٩٨، والنحاس، إعراب القرآن: ٦٣/٣.

(٦) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ٢٣٧/١١.

٢. وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغُونَ وَالنَّصْرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾^(١).

قرأ السبعة: (والصابغون) بالرفع وعليه مصحف الأمصار، والجمهور، وفي توجيه القراءة وجوه: أحدها مذهب سيوييه والخليل ونحاة البصرة أنه مرفوع بالابتداء، وهو منوي به التأخير.....^(٢).

ذهب سيوييه (ت ١٨٠هـ) إلى أن رفعهما محمول على التقديم والتأخير، والتقدير: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا مِنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ وَالصَّابِغُونَ كَذَلِكَ)^(٣)، و أنشد من نظائره قول بشر بن أبي خازم^(٤):

وَالِإِفَاعَلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ
أَي : فاعلموا أَنَّا بُغَاةٌ وَأَنْتُمْ كَذَلِكَ^(٥).

وذكر الفراء: إنما جاز الرفع في (والصابغون)؛ لأنَّ إن ضعيفة فلا تؤثر إلا في الاسم دون الخبر (والذين) هنا لا يتبين فيه الإعراب فجرى من جهة واحدة الأمران فجاز رفع الصابغين رجوعاً إلى أصل الكلام^(٦).

(١) سورة المائدة، الآية ٥ / ٦٩.

(٢) الأندلسي، البحر المحيط، ٣/ ٥٣١.

(٣) سيوييه، الكتاب، ٢/ ١٥٥.

(٤) البيت من الوافر، وهو في ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي، تحقيق: عزة حسن، منشورات دار الثقافة، دمشق، ط٢، ١٩٧٢، ص: ١٦٥.

(٥) انظر: أبو عبيد، معمر بن المثنى (ت ٢١٠هـ)، (١٩٥٤م)، مجاز القرآن، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١/ ١٧٢-١٧٣، ٢/ ٤٧، وانظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٢/ ١٩٢-١٩٤، وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٨/ ٦٩-٧٠، وانظر: ابن الأنباري (٥٧٧هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة ٢٣، ٢/ ١٨٥.

(٦) الفراء، معاني القرآن، ١/ ٣١٦، وانظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ٦/ ٢٤٦.

وما التقديم والتأخير في هذه القراءة إلا لفائدة، فإن قلت: ما فائدة هذا التقديم؟ قلت: فائدته التنبيه على أن الصابئين يتأب عليهم إن صحَّ منهم الإيمان والعمل الصالح فما الظن بغيرهم؛ وذلك أن الصابئين أبين هؤلاء المعدودين ضلالاً وأشدَّهم غيًّا، وما سُموا صابئين إلا لأنهم صبأوا عن الأديان كلها، أي خرجوا، كما أن الشاعر قدَّم قوله (وأنتم) تنبيهاً على أن المخاطبين أوغُلُّ في الوصف بالبغيظة من قومه، حيث عاجل به قبل الخبر الذي هو (بغيظة) لئلا يُدخِل قومه في البغي قبلهم مع كونهم أوغُلُّ فيه منهم وأثبت قدماً^(١).

وتجدر الإشارة إلى أن ذلك النسق القرآني الذي وردت به (آية المائدة: ٥/٦٩) قد تكرر في موضعين آخرين من آي الذكر الحكيم (البقرة ٦٢/٢)^(٢) و(الحج ١٧/٢٢)^(٤) اتَّفَق على نصب (الصابئين) فيهما، ولكن جمهور القراء قد عدلوا إلى تلك المغايرة الإعرابية في هذه الآية الكريمة، فقطعوا اللفظ برفعه عن الجريان على

(١) انظر: الزمخشري، الكشاف، ١/٦٦٠-٦٦١، وانظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ٥/١٥٧-١٥٨، وانظر: العمادي، أبو السعود (ت ٩٨٢هـ)، (١٩٧١م)، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، تحقيق: عبد القادر أحمد عطا، مكتبة الرياض الحديثة، السعودية، ٢/٩٤، وانظر: الشوكاني، فتح القدير، ٢/٦٢، انظر: الألوسي، روح المعاني، ٦/٢٠١-٢٠٣، وانظر: سلطان، منير، (١٩٨٨م)، بلاغة الكلمة والجملة والجمل، منشأة المعارف بالإسكندرية، ١٤٣-١٤٤.

(٢) ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصْرِيُّ مَنْ ءَامَنَ

بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ .

(٣) ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصْرِيُّ وَالصَّابِئِينَ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ

وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا

هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ .

(٤) ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصْرِيُّ وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ

أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ .

ما قبله؛ ليُضَافَ إلى الموضوعين معنى آخر ما كان ليتحقق لو أنَّ الكلام جرى على وتيرة واحدة، فينفرد بذلك كلُّ موضعٍ بمعنى يخصّه علاوة على ما يفيدته تكرير النسق فيها جميعاً من تقرير معانيها.

٣. وفي قوله تعالى: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا^ط وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا^١ وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ^٢﴾.

قرأ ابن أبي عبلة: "وبالوالدين إحساناً" بالرفع، وهو مبتدأ^(٣)، يذكر أبو حيَّان: لو رفع الإحسان بالباء^(٣) إذا لم يظهر الفعل كان صواباً؛ كما تقول في الكلام: أحسن إلى أخيك، وإلى المسيء الإساءة^(٤)، ويقرأ (إحساناً) بالرفع، على أنه مبتدأ وما قبله الخبر، وبذلك يكون تقديم الخبر وجوباً؛ لأنَّ شبه الجملة من الجار والمجرور (بالوالدين)، والمبتدأ (إحساناً) نكرة^(٥).

ويكون توجيه التحوّل في القراءة على معنى: "واجب الإحسان إليهما"^(٦)، ويوجد مواطن كثيرة منها^(٧).

إنَّ القرآن الكريم دقيق في وضع الألفاظ دقّة عجيبة، فقد تكون له خطوط عامة في التقديم والتأخير، وقد تكون هناك مواطن تقتضي تقديم هذه اللفظة أو تلك، كلُّ ذلك مراعى فيه سياق الكلام والاتساق العام في التعبير على أكمل وجه وأبهى صورة، ونشير إلى ما يأتي:

-
- (١) سورة النساء، الآية ٤/٣٦.
 - (٢) الأندلسي، البحر المحيط: ٣/٢٤٤.
 - (٣) يريد أن يكون (إحساناً) بالرفع مبتدأ خبره (بالوالدين).
 - (٤) الفراء، معاني القرآن: ١/٢٦٦، النحاس، إعراب القرآن: ١/٤٥٤.
 - (٥) العكبري، إعراب القراءات الشواذ: ١/٣٨٤، وانظر: شرح ابن عقيل "موجبات تقدّم الخبر" ١/٢٢٣.
 - (٦) القرطبي، الجامع الأحكام القرآن: ٥/١٧١.
 - (٧) سورة إبراهيم، الآية ١٤/٢٤ (٥/٤٢٢)، سورة الجاثية، الآية ٤٥/٢١ (٨/٤٧)، سورة الأعراف، الآية ٧/١٤٩ (٤/٣٩٤)، سورة الأنعام، الآية ٦/٢٣ (٤/٩٥)، سورة الأنعام، الآية ٦/١٤٣ (٤/٢٣٩)، وغيرها كثير.

١. نلاحظ أنّ التقديم والتأخير يحقق الانسجام والتلاؤم بسبب مراعاته للفاصلة القرآنية مع اهتمامه بارتباط اللفظ والمعنى ارتباطاً تلاحمياً كارتباط البشرية بلونها، وهذا مما ينفرد به القرآن الكريم في الجمع بين اللفظ والمعنى جمعاً تاماً لا انفصال فيه.

٢. للتقديم والتأخير أسباب كثيرة يجمعها الاهتمام والعناية بما يقدّم من الألفاظ .
٣. إنّ تقديم الألفاظ بعضها على بعض له أسباب عديدة يقتضيها المقام وسياق القول، يجمعها قولهم: "إنّ التقديم إنّما يكون للعناية والاهتمام وقد تكون العناية بحسب مقتضى الحال"^(١).

٤.٢ نواسخ الابتداء:

النسخ (لغة): إبطال الشيء وإقامة آخر مقامه، أو هو تبديل الشيء بالشيء، والنسخ أيضاً: نقل الشيء من مكان إلى مكان، والنسخ كذلك الإزالة^(٢).
وسمّيت النواسخ بهذا الاسم للسبب الذي تقدّم، إذ إنّها تنسخ المعنى والإعراب؛ فهي تأتي لازمة معنوية (نسخ المعنى)، أمّا الجملة الاسميّة في اللغة العربية فتخلو من معنى الزمان^(٣)، فهي تصف المسند إليه بالمسند، ولا تشير إلى حدث، ولا إلى زمن؛ وذلك لاهتمامها بإسناد الموضوع للمحمول.

وقد اهتمّ النحاة العرب بالنواسخ، لما لها من أهميّة كبيرة في عمليات تحوّل الشكل والمعنى، داخل وحدات الجملة الاسميّة، ونظر النحاة المحدثون إلى النواسخ كونها ظاهرة نحوية لغوية عامّة، تعبّر بوساطتها اللغات عن كثير من الدلالات والمقاصد^(٤)؛ وللسبب ذاته طالّت النظرية التحويليّة موضوع النسخ ((copping، وأولته أهميّة كبيرة، وعدّته إحدى الوظائف الرئيسيّة، التي تحوّل التركيب الباطني

(١) السامرائي، صالح فاضل، (١٤١٨هـ-١٩٩٨م)، التعبير القرآني، دار عمّار، الطبعة الأولى، ٥١.

(٢) ابن منظور، لسان العرب: ١٤/١٢١ (نسخ).

(٣) حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها: ١٩٣.

(٤) المنصف، بنية الجملة: ٥٤.

المجرد الذي يحتوي على معنى الجملة إلى التركيب الظاهري المحسوس، الذي يجسد مبنى الجملة وشكلها شبه النهائي^(١).

وتنقسم إلى قسمين: (النواسخ الفعلية)، و (النواسخ الحرفية).

النواسخ الفعلية: وهي الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، فترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل، ويسمى اسمها، وتتصب الخبر تشبيهاً بالمفعول ويسمى خبرها، وقد جعلها ابن مالك ثلاثة أقسام: أولها: ما يعمل هذا العمل مطلقاً، وهي ثمانية: كان، أمسى، أصبح، أضحى، ظلّ، بات، صار، ليس، والثاني: ما يعمل بشرط أن يتقدّمه نفي أو نهي أو دعاء، وهي أربعة: زال، برح، فتى، انفك، أما النوع الثالث: فهو ما يعمل بشرط تقدّم (ما) المصدرية الظرفية، وهو (دام)^(٢).

النواسخ الحرفية: سميت نواسخ؛ لأنها تنسخ المعنى والإعراب، أمّا كونها حروفاً فذلك عائد إلى صيغتها وتركيبها البنائي، فهي ليست أفعالاً ولا أسماء، بل حروف، وإن عملت عمل الفعل، وتضمّنت معناه، ومما لا شكّ فيه أنّ هناك فرقاً كبيراً بين هذه النواسخ والنواسخ الفعلية على الرغم من اقتراب هذه الحروف من الأفعال في بعض خصائصها^(٣).

ونبدأ أولاً بالنواسخ الفعلية:

تأتي (كان) على ثلاثة أقسام: الناقصة والتامة والزائدة.

(١) الخولي، محمد علي، (١٩٨١)، قواعد تحويلية للغة العربية، دار المريخ للنشر،

الرياض، المملكة العربية السعودية، ط ١ :

ومثل للنواسخ بالرسم الآتي:

أ + ب ————— ب + أ + ب

فقد نسخ الرمز الثاني (ب) ووضع المنسوخ في أول الطرف الأيسر أي أنّ : (أ + ب) في الطرف الأيمن موجودة أيضاً في الطرف الأيسر مسبوقاً بالرمز (ب)، وهو الرمز المنسوخ عن الرمز الأصلي (ب) ٣٨-٣٩.

(٢) ابن هشام، أوضح المسالك: ٢٣١/١.

(٣) ابن الأثيري، كمال الدين أبي البركات (ت ٥٧٧ هـ)، (١٩٨٢)، الإنصاف في مسائل

الخلاص، ومعه كتاب: الانتصاف من الإنصاف لـ محمد محيي الدين عبد الحميد، (د.

م)، ١٧٧/١.

أولاً: (كان) الناقصة، ومثاله قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَخْرِجُوهُمْ مِّنْ قَرْيَتِكُمْ ۗ إِنَّهُمْ أَنَاسٌ يَّتَطَهَّرُونَ ۗ ﴾^(١).

قرأ الحسن: (جوابٌ) بالرفع^(٢)، وأجاز سيبويه^(٣) هذه القراءة (الرفع) في كون خبر (كان) مصدراً مؤولاً إذا كان اسمها معرفاً بالإضافة^(٤)، ويتبعه بذلك النحاس^(٥).
إلا أن الفراء كان له رأي آخر، إذ رفض إتيان المصدر المؤول من (أن) وما بعدها خبراً لـ (كان)، إذا عُرِّفَ اسمها بالإضافة^(٦)، ويقول في قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ قَوْلُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِي أَمْرِنَا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا ۗ ﴾^(٧):
نصبتَ القول بـ (كان)، وجعلت (أن) في موضع رفع، وهو بذلك يوافق قراءة الجمهور؛ أي جعل المصدر المؤول اسماً لـ (كان)^(٨).

ونرجح رأي الجمهور في هذه القراءة الشاذة لوجهين، أحدهما: أن (أن) قالوا: يشبه المضمر في أنه لا يُضمر؛ فهو أعرف، والآخر أن ما بعد إلا مثبت؛ والمعنى: (كان قولهم ربنا اغفر لنا ذنوبنا في الدعاء)، ونراه - الفراء - بعد ذلك يحكم على هذه القراءة الشاذة بالبعد^(٩).

(١) سورة الأعراف، الآية ٧/٨٢.

(٢) الأندلسي، البحر المحيط: ٤/٣٣٢، "الكلام لابن عطية نقله أبو حيان".

(٣) سيبويه، الكتاب: ١/٥٠.

(٤) سيبويه، الكتاب: ١/٥٠.

(٥) النحاس، إعراب القرآن: ٢/١٢١.

(٦) الفراء، معاني القرآن: ١/٢٣٧.

(٧) سورة آل عمران، ٣/١٤٧.

(٨) الفراء، معاني القرآن، ١/٢٣٧.

(٩) انظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: ١/٢٤٤، وفي إعراب القراءات الشواذ:

يقرأ بالرفع (جوابٌ) على أنه اسم كان، والخبر (إلا أن قالوا).

٢. وقوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا اقْتُلُوهُ أَوْ حَرِّقُوهُ﴾^(١).

قرأ الجمهور: (جواب) بالنصب، والحسن، وسالم الأفتس (بالرفع) اسم لـ(كان)^(٢).

فـ(أن) محمولة على (كان)، كأنه قال: "فما كان جواب قومه إلا قول كذا وكذا"، وإن شئت رفعت (الجواب)^(٣).

والقراءة التي هي (النصب) لإجماع قرأة الأمصار على ذلك نقلاً مستفيضاً وراثية عن الحجة؛ وإنما اختير النصب في القول؛ لأن (أن) لا تكون إلا معرفة، فكانت أولى بأن تكون هي الاسم دون الأسماء التي قد تكون معرفة أحياناً ونكرة أحياناً، ولذلك اختير النصب في كل اسم ولي (كان) إذا جاء بعده (أن) الخفيفة: كقوله: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا اقْتُلُوهُ أَوْ حَرِّقُوهُ﴾^(٤).

وقوله: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾^(٥)، فأما إذا كان كان الذي يلي (كان) اسماً معرفة، والذي بعده مثله فسواء الرفع والنصب في الذي ولي (كان)؛ وهو الخبر نصبته ورفعت الذي بعده، وذلك كقوله جل ثناؤه: ﴿ثُمَّ كَانَ عِاقِبَةَ الَّذِينَ أَسْتَأْذَنُوا السُّوْءَىٰ أَنْ كَذَّبُوا بِغَايَتِ اللَّهِ وَكَانُوا بِهَا يَسْتَهْزِئُونَ﴾^(٦)، إن جعلت (العاقبة) الاسم رفعتها وجعلت (السوأي) هي: الخبر منصوبة، وإن

(١) سورة العنكبوت، الآية ٢٩/٢٤.

(٢) الأندلسي، البحر المحيط: ١٤٨/٧.

(٣) سيبويه، الكتاب: ١٥٥/٣، ومثل هذه الآية الآيات: ٥٦ من النحل و٢٤، ٢٩ من العنكبوت، ورابعة في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَخْرِجُوهُمْ مِّنْ قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أَنَاسٌ يَّتَطَهَّرُونَ﴾ ٨٢ من سورة الأعراف.

(٤) سورة العنكبوت، الآية ٢٩/٢٤.

(٥) سورة الأنعام، الآية ٦/٢٣.

(٦) سورة الروم، الآية ٣٠/١٠.

جعلت (العاقبة) الخبر نصبت، فقلت: ﴿ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ﴾^(١)، وجعلت (السوأي) هي

الاسم فكانت مرفوعة، وكما قال الشاعر:

لَقَدْ عَلِمَ الْأَقْوَامُ مَا كَانَ دَاءَهَا بَثْهَلَانَ إِلَّا الْخَزْيُ مِمَّنْ يَقُودُهَا^(٢)

ورُويَ أيضاً (مَا كَانَ دَاوَهَا) (دَاءَهَا) بَثْهَلَانَ إِلَّا الْخَزْيُ) نصباً ورفعاً، على ما قد بيّنت، ولو فعل مثل ذلك مع (أَنْ) كان جائزاً غير أن أفصح الكلام ما و صفت به عند العرب^(٣)، وهناك مواطن كثيرة^(٤).

ثانياً: **كَانَ التَّامَّةُ**: وهي التي تستغني بمرفوعها، ولها عدّة معانٍ، فتكون بمعنى (حضر)، وبمعنى (حدث)، يقال: (كان أمرٌ)، وبمعنى (كفل) يقال: (كنت الصبيّ) أي: (كفلته)، وبمعنى (غزل) يقال: (كنت الصوت) أي: (غزلته)^(٥).

ومن أمثلة كان التامة في هذه الدراسة، قوله تعالى: ﴿يَبْنِيْ اِنْهَا اِنْ تَكُ

مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ فَتَكُنْ فِيْ صَخْرَةٍ اَوْ فِي السَّمَوَاتِ اَوْ فِي الْاَرْضِ يَأْتِيَهَا اللّهُ﴾^(٦).

(١) سورة الروم، الآية ٣٠ / ١٠.

(٢) البيت بلا نسبة، انظر: أبو الفرج، المعافى بن زكريا بن يحيى الجريدي النهرواني ابن الجرار (ت ٣٠٣-٣٩٠هـ/٩١٦-١٠٠٠م)، (١٩٨١)، الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي، تحقيق: د.محمد مرسي الخولي، مكتبة السلطان، اسطنبول: المجلس الحادي والسبعون ١٨٩٤ (نسخة الكترونية).

(٣) الطبري، جامع البيان: ٤٦٤/٣، وانظر: الشوكاني، فتح القدير ٢٨٢/٤.

(٤) منها: سورة الأنفال، الآية ٣٥/٨ (٣١٥/٥)، سورة القصص، الآية ٤٦/٢٨ (١٢٣/٧)، سورة العنكبوت، الآية ٢٤/٢٩ (١٤٨/٧)، سورة يونس، الآية ٢/١٠ (١٢٢/٥)، سورة سبأ، الآية ١٥/٣٤ (٢٧٠/٧)، سورة الأحزاب، الآية ٦٩/٣٣ (٢٥٣/٧)، سورة آل عمران، الآية ١٤٧/٣ (٧٥/٣)، وغيرها كثير.

(٥) ابن هشام، أوضح المسالك: ٢٥٣/١.

(٦) سورة لقمان، الآية ١٦/٣١.

قرأ نافع: (مُتَقَالٌ) بالرفع على أنْ (تَكُّ) تامّة، و(هذا) فاعل لها، وهي قراءة الأعرج، وأبي جعفر^(١)، و يجوز نصب (المُتَقَال) ورفعه، فمن رفعه (بِتَكُنْ)، واحتملت النكرة ألا يكون لها فعل في (كان) و(ليس) و أخواتها^(٢).

واستبعد أبو حاتم أن يقرأ (إِنْ تَكُّ مُتَقَالٌ حَبَّةٌ) بالرفع؛ لأنَّ مُتَقَالاً مُذَكَّرٌ فلا يجوز عنده بالياء، قال أبو جعفر: وهذا جائز صحيح، وهو محمول على المعنى؛ لأنَّ المعنى واحد، وهذا كثير في كلام العرب^(٣).

ومن قرأ بالرفع: كان ضمير القصّة، وإِنَّمَا أَتَتْ (المُتَقَال) لإضافته إلى (الحبّة) كما قال: {كَمَا شَرَقَتْ صَدْرُ الْقَنَاقَةِ مِنَ الدَّمِ}^(٤)، وَرُوِيَ أَنَّ ابْنَ لِقْمَانَ قَالَ لَهُ: أَرَأَيْتَ الْحَبَّةَ الَّتِي تَكُونُ فِي مَقْلِ الْبَحْرِ، أَي: (في مغاصه) يعلمها الله.....، فقال: إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ أَصْغَرَ الْأَشْيَاءِ فِي أَخْفَى الْأَمْكَانَةِ: لأنَّ الحَبَّةَ فِي الصَّخْرَةِ أَخْفَى مِنْهَا فِي الْمَاءِ^(٥).

وفي توجيه هذه القراءة، فَإِنَّ (تَكُّ) ترجع إلى معنى خردلة، أي: إن تك حبّة من خردل، وقيل: أسند إلى المُتَقَال فعلاً فيه علامة التأنيث من حيث انضاف إلى مؤنث هو منه؛ لأنَّ مُتَقَال الحَبَّة من الخردل إمّا سيئة أو حسنة.....، و(تَكُّ) هنا بمعنى (تقع) فلا تقتضي خيراً^(٦).

ومعنى الكلام المبالغة و الانتهاء في التعظيم، أي: أن قدرته تعالى تتال ما يكون في تضاعيف صخرة وما يكون في السماء والأرض^(٧).

(١) الأندلسي، البحر المحيط: ١٨٧/٧.

(٢) الفراء، معاني القرآن: ٣٢٨/٢.

(٣) النحاس، إعراب القرآن: ٢٨٤/٣ "يقال: اجتمعت أهل اليمامة؛ لأنَّ من كلامهم (اجتمعت اليمامة)."

(٤) عجز بيت صدره: وَ تَشْرَقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَدَعَتْهُ

البيت من الطويل، وهو للأعمش في ديوانه، ص ١٧٣، وانظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة ٣٤٣/٧.

(٥) الزمخشري، الكشاف: ٥١٧/٢.

(٦) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ٦٢/١٤.

(٧) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ٦٢/١٤، وانظر: الشوكاني، فتح القدير: ٢٣٩/٤.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى : ﴿ إِنْ كَانَتْ إِلَّا صِيحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ

خَمِدُونَ ﴾^(١).

قُرِيءٌ : (إِنْ كَانَتْ إِلَّا صِيحَةً) بنصب (الصيحة)، وكان ناقصة، واسمها مضمر، أي : (إِنْ كَانَتْ الْآخِرَةُ أَوْ الْعُقُوبَةُ)، وقرأ أبو جعفر، وشيبة، ومعاذ بن الحرث القاري: (صِيحَةً) بالرفع في الموضعين على أَنْ (كان) تامة، أي ما حدثت أو وقعت إِلَّا صِيحَةً^(٢).

الرفع والنصب جائزان^(٣)، وفي قراءة (الرفع) جعلوا الكون بمعنى الوقوع، والحدوث، فكأنه قال: (ما وقعت عليه إِلَّا صِيحَةً واحدة)، وأنكرَ هذه القراءة أبو حاتم وكثير من النحويين بسبب التأنيث، فهو ضعيف كما تكون (ما قامت إِلَّا هند) ضعيفاً من حيث كان المعنى: (ما قام أحد إِلَّا هند)، قال أبو حاتم: فلو كان كما قرأ أبو جعفر لقال: "إِنْ كَانَتْ إِلَّا صِيحَةً"^(٤)، قال النَّحَّاسُ: لا يمنع شيء من هذا يقال: (ما جاءتني إِلَّا جاريتك) بمعنى: (ما جاءتني امرأة أو جاريتك)، وتقدير الرفع: ما قاله أبو إسحاق، قال: "المعنى إِنْ كَانَتْ عَلَيْهِمْ إِلَّا صِيحَةً واحدة"^(٥)، وقدّره غيره: (ما وقعت عليهم إِلَّا صِيحَةً واحدة)، و(كان) بمعنى (وقع) كثير في كلام العرب^(٦).

(١) سورة يس، الآية ٣٦/٢٩.

(٢) الأندلسي، البحر المحيط: ٣٣٢/٧، وأضاف الخطيب (الأعرج): "صِيحَةً" بالرفع على أَنَّ "كان" تامة، أي: ما حدثت أو وقعت إِلَّا صِيحَةً، انظر: الخطيب، معجم القراءات: ٤٧٧/٧.

(٣) الفراء، معاني القرآن: ٣٧٥/٢.

(٤) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ٢١/١٥.

(٥) النحاس، إعراب القرآن، ٣٩٠/٣.

(٦) المرجع نفسه، ٣٩٠/٣، وانظر: الأشموني: شرح التصريح ٢٨٠/١.

فنحمل التحوّل في هذه القراءة (الرفع) على أن تكون (كان) بمعنى (وقع)، إلا أنّ القراءة عندي النصب لإجماع الحجة على ذلك^(١)، وهناك مواطن كثيرة^(٢).
ومن النواسخ الفعلية أفعال القلوب التي قال فيها صاحب الكتاب: " هذا باب الأفعال التي تستعمل وتلغى، فهي : ظننتُ، وحسبتُ، وخِلتُ، وأريتُ، ورأيتُ، وزعمتُ، وما يتصرف من أفعالهنَّ"^(٣)، ومن أمثلة ذلك في هذه الدراسة قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمَلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ ۚ إِنَّمَا نُمَلِي لَهُمْ لِيَزِدُوا إِتْمَاعًا وَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴾ ﴿١٧٨﴾ مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ ۗ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَجْتَبِي مِن رُّسُلِهِ مَن يَشَاءُ ۖ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ ۚ وَإِن تُوْمِنُوا وَتَتَّقُوا فَلَكُمْ أَجْرٌ عَظِيمٌ ﴿١٧٩﴾ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا ءَاتَهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ ۗ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخُلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ۗ وَاللَّهُ مِيرَاثُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ۗ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿١٨٠﴾^(٤).

قرأ حمزة: (تحسبن) بقاء الخطاب، فيكون (الذين كفروا) مفعولاً أولاً، ولا يجوز أن يكون: "إنما نملي لهم خير" في موضع المفعول الثاني؛ لأنه ينسبك منه مصدر المفعول الثاني، أي: ولا تحسبن الذين كفروا أصحاب إن الإملاء خير لأنفسهم ...، وقرأ يحيى بن وثاب: ولا يحسبن (بالياء)، و "إنما نملي" بالكسر فإن كان الفعل مسنداً للنبي - صلى الله عليه وسلم - فيكون المفعول الأول "الذين كفروا" ويكون "إنما نملي لهم" جملة في موضع المفعول الثاني، وإن كان مسنداً إلى (الذين

(١) الطبري، جامع البيان: ٤٣٨/١٠.

(٢) منها: سورة البقرة، الآية ٢٨٠/٢ (٣٤٠/٢)، سورة البقرة، الآية ٢٨٢/٢ (٣٥٣/٢)، سورة النساء، الآية ١١/٤ (١٨٢/٣)، سورة الأنعام، الآية ١٤٥/٦ (٢٤٠/٤)، سورة الأنبياء، الآية ٤٧/٢١ (٣١٦/٦)، سورة النحل، الآية ٥١/٢٧ (١٨٧/٧)، وغيرها كثير.

(٣) سيبويه، الكتاب: ١١٨/١، وانظر: ابن هشام، أوضح المسالك: ٣٠/٢-٣٣.

(٤) سورة آل عمران، الآية ١٧٨/٣ - ١٨٠.

كفروا^(١)) فيحتاج (يَحْسَبَنَّ) إلى مفعولين، فلو كانت (إِنَّمَا) مفتوحة سدّت مسد المفعولين^(١).

وأولى القراءتين بالصواب في ذلك عندي قراءة من قرأ: (ولا يحسبنّ الذين يبخلون بالتاء) بتأويل: (ولا تحسبنّ أنت يا محمد بخل الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم) ثم ترك ذكر البخل إذ كان في قوله: (هو خيراً لهم) دلالة على أنه مراد في الكلام إذا كان قد تقدّمه قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخُلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾^(٢)، ﴿^(٢)﴾، وإنما قلنا: قراءة ذلك بالتاء أولى بالصواب من قراءته بالياء أن ((المحسبة)) من شأنها طلب اسم وخبر^(٣).

فإذا قرئ، قوله: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ﴾ بالياء : لم يكن (للمحسبة) اسم يكون قوله: ﴿هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ خبراً عنه، وإذا قرئ ذلك بالتاء كان قوله: ﴿الَّذِينَ يَبْخُلُونَ﴾ اسماً له قد أدّى عن معنى البخل الذي هو اسم (المحسبة) المتروك، وكان قوله: ﴿هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ خبراً لها، فكان جارياً مجرى المعروف من كلام العرب الفصيح^(٤).

لذلك اخترت ترجيح القراءة بالتاء على ما بيناه، وإن كانت القراءة بالياء غير خطأ، ولكنه ليس بالأفصح، ولا الأشهر من كلام العرب. ويرى العكبري أن الوجه في من قرأ: ﴿إِنَّمَا نَمْلِي لَهُمْ﴾ بكسر الهمزة؛ أنه حذف مفعولي حسب، واقتصر على الفاعل، ثم استأنف فقال: ((إِنَّمَا نَمْلِي عَلَيْهِمْ))، وعلّق على هذه القراءة بأنها ضعيفة^(٥)، وقد ضعّفها أيضاً، أبو حيّان في البحر^(٦)،

(١) الأندلسي، البحر المحيط: ١٢٢-١٢٣/٣.

(٢) سورة آل عمران، الآية ١٨٠/٣.

(٣) الطبري، جامع البيان لأحكام القرآن: ٥٣٠/٣.

(٤) المرجع نفسه، ٥٣٠/٣.

(٥) العكبري، إعراب القراءات الشواذ: ٣٥٧/١.

ابن جنِّي^(١): دلّت على أنّ قراءة الجمهور بالتخفيف، ورفع (الحمد) هي على أنّ (إنّ) هي المخففة، كقول الأعشى:

في فتية كسيوف الهند قد علموا أنّ هالك كل من يحفى ويتعمل^(٢)
يريد (أنه هالك) إذا خفت لم تعمل^(٣).

مذهب الخليل وسيبويه^(٤)، أنّ (أنّ) هذه المخففة من الثقيلة والمعنى؛ أنه الحمد لله، قال محمد بن يزيد: ويجوز (أن الحمد لله) يعملها خفيفة عملها ثقيلة^(٥)، والرفع أقيس، وهذا ما ذهب إليه القرطبي^(٦)، والشوكاني^(٧)، وعلى هذا يكون التحوّل في هذه هذه القراءة مقبولاً؛ لأنه يجوز إعمال (أن) المخففة عمل الثقيلة إلا أنّ الرفع أقيس في القراءة السابقة.

وقال تعالى ﴿ فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ ﴾^(٨).

"قرأ الجمهور: (عاقبتهما) بنصب التاء، والحسن وعمرو بن عبيد وسليم بن أرقم برفعهما، والجمهور: (خالدين) بالياء حالاً "وفي النار" خبر (أنّ)، وعبد الله

(١) ابن جنِّي، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ٣٠٨/١-٣٠٩.

(٢) البيت من البسيط، الأعشى، ميمون، أبو عبيد ميمون بن قيس بن جندل، ديوان الأعشى، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان انظر: البغدادي، عبد القادر، خزانة الأدب: ٤٣٣٦/١.

(٣) الأندلسي، البحر المحيط: ١٢٧/٥-١٢٨.

(٤) سيبويه، الكتاب: ١٦٣/٣.

(٥) النحاس، إعراب القرآن: ٥٢/٢.

(٦) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ٣١٣/٨.

(٧) الشوكاني، فتح القدير: ٤٢٧/٢.

(٨) سورة الحشر، الآية ١٧/٥٩.

وزيد بن علي والأعمش وابن أبي عبله: بالألف فجاز أن يكون خبر (إن)، والظرف ملغى^(١).

ولا يجوز عند الفراء^(٢) إلا النصب (خالدين) على الحال؛ لأنك لو رفعت (خالدين) على خبر (إن) كان حق (في النار) أن يكون مؤخرًا، فيتقدم المضمرة على المظهر؛ لأنه يصير التقدير عنده: (فكان عاقبتهما أنهما خالدان فيها في النار)؛ وهذا جائز عند البصريين إذا كان المضمرة في اللفظ بعد المظهر؛ وإن كان رتبة المظهر التأخير؛ إنما ينظر إلى اللفظ عندهم، وكلهم أجاز: ضَرَّ زِيدًا طَعَامُهُ، لتأخير (الضمير) في اللفظ، وإن كانت رتبته التقديم لأنه فاعل^(٣).

وقال بعض نحوي البصرة نصب قوله تعالى: {خالدين فيها} على الحال و (النار) الخبر، وذكر لو كان في الكلام لكان الرفع أجود في (خالدين)، قال: وليس قولهم -النحاة-: إذا جئت مرتين فهو نصب لشيء إنما فيها تأكيد جئت بها أو لم تجيء، فهو سواء إلا أن العرب كثيرًا ما تجعله حالًا إذا كان فيها للتوكيد ما أشبهه في غير مكان، وذكر^(٤) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا﴾^(٥)، قال بعض نحوي الكوفة: في قراءة عبد الله بن مسعود: ﴿فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾^(٦)، قال: وفي (أنهما في النار

(١) الأندلسي، البحر المحيط: ٢٥٠/٨. أجاز أبو حيان (خالدان) على أن يكون خبر (أن) والظرف ملغى، وإن كان قد أكد بقوله: (فيها)، وذلك جائز على مذهب سيبويه، ومنع ذلك لأهل الكوفة؛ لأنه إذا أكد لا يلغى، ويجوز أن يكون (في النار) خبرًا، و(خالدان) خبر ثانٍ، فلا يكون فيه حجة على مذهب سيبويه. وانظر: ابن خالويه، مختصر شواذ القرآن: ١٥٤، وأضاف الخطيب، عبد اللطيف، معجم القراءات (المطووع) (خالدان) بالألف رفعًا ٤٠٣/٩.

(٢) الفراء، معاني القرآن: ١٤٦/٣.

(٣) القيسي، مشكل إعراب القرآن: ٣٦٨/٢. والعكبري: التبيان في إعراب القرآن: ٤٠٧/٢.

(٤) الطبري، جامع البيان: ٣٤/١٢.

(٥) سورة البينة، الآية ٩٨ / ٦.

(٦) سورة الحشر، الآية ١٧/٥٩.

خالدین فیہا) نصب قال: و لا أشتهي الرفع، وإن كان يجوز فإذا رأيت الفعل بين صفتين قد عادت إحداها على موضع الأخرى نصبت، فهذا من ذلك، قال: ومثله في الكلام قولك: (مررت برجل على نابيه محتملاً به) (١).

وفي قراءتنا -الجمهور- (خالدین فیہا) النصب، ولا أشتهي الرفع؛ وإن كان يجوز، وذلك أن الصفة قد عادت على النار مرتين، والمعنى للخلود، وجاء في الإنصاف: أنه ليس فيهما ما يدل على أنه لا يجوز الرفع، وإنما فيهما دلالة على جواز النصب (٢)، وأنا أقول به كما ذكرت، وهناك مواطن كثيرة على النواسخ الحرفية (٣).

لا النافية للجنس : ومن الأمثلة عليها في هذه الدراسة قوله تعالى : ﴿عَلِمِ

الْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَلَا أَصْغُرُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ (٤).

قرأ الجمهور: "ولا أصغر من ذلك ولا أكبر" برفع الرائين، وقرأ الأعمش وقتادة: بفتح الرائين، قال ابن عطية: عطفاً على ذرة، ورؤيت عن أبي عمرو وعزاها أيضاً إلى نافع ولا يتعين ما قال، بل تكون (لا) لنفي الجنس، وهو مبتدأ

(١) الطبري، جامع البيان: ٣٤/١٢.

(٢) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: "احتج البصريون بأن قالوا: الدليل على أن الرفع جائز أن أجمعنا على أنه إذا لم يتكرر الظرف فإنه يجوز فيه الرفع والنصب": ٢٥٩/١ مسألة ٣٣، ومنها كذلك

قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعَدُوا فِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءٌ غَيْرَ مَجْدُودٍ﴾ [هود: ١١٠٨].

(٣) سورة الأحزاب، الآية ٤٠/٣٣ (٢٣٦/٧) "اسم لکن وخبرها"، سورة القصص، الآية ٣٠/٢٨ (١١٧/٧) "كسر همزة إن وفتحها"، سورة يوسف، الآية ٩٠/١٢ (١٥٧/٥) "حذف خبر إن"، سورة يونس، الآية ٣٧/١٠ (١٥٧/٥) "لكن"، سورة القصص، الآية ٦/٢٨ (١٠٥/٧) "لكي: قرأ الأعمش بلام (كي) "سورة هود، الآية ١١١/١١ (٢٦٦/٥) "تخفيف (إن)".

(٤) سبأ ٣/٣٤.

أعني مجموع (لا) وما بني معها على مذهب سيبويه، والخبر (إلا في كتاب مبين) وهو من عطف الجمل لا من عطف المفردات^(١).

القراءة بالنصب والرفع، والوجه في النصب على نفي الجنس، والرفع على الابتداء؛ ليكون كلاماً برأسه^(٢).

ويمكن حمل التحوّل في هذه القراءة على كون (لا) مع الفتح تبرئة، ومع الرفع مهملة أو عاملة عمل ليس^(٣) - وهو المطلوب -.

ثالثاً: الحروف التي تعمل عمل ليس:

يقول سيبويه^(٤): "هذا باب ما أُجْرِيَ مجرى (ليس) في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز^(٥)، ثمّ يصير إلى أصله، وذلك الحرف (ما) تقول: ما عبد الله أخاك، وما زيدٌ منطلقاً، كما شبّهوا بها (لات) في بعض المواضع، وذلك مع الحين خاصة^(٦)".

وفيما يلي مثال يوضّح ذلك، قال تعالى: ﴿ كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ

فَنَادَوْا وَّلَاتَ حِينٍ مَنَاصٍ ﴾^(٧).

(١) الأندلسي، البحر المحيط: ٢٥٧/٧-٢٥٨. وانظر: ابن خالويه، مختصر شواذ القرآن: ١٢١.

(٢) الزمخشري، الكشاف: ٥٢٥/١. وانظر: القرطبي: الجامع لأحكام القرآن: ٢٣١/١٤.

(٣) انظر: ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمر (ت ٦٤٦هـ)، (١٩٨٥)، الأمالي النحويّة، هادي حسن عودة، مكتبة النهضة العربية، بيروت-لبنان: ٩٠/١-٩١، وانظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ٣١٧/١.

(٤) سيبويه، الكتاب: ٥٧/١.

(٥) أمّا التميميون فلا يعملونها، فالاسمان بعدها مرفوعان، انظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٦٥/١ مسألة ١٩.

(٦) سيبويه الكتاب: ٥٨/١.

(٧) سورة ص، الآية ٣٨/٣.

قرأ الجمهور: (و لاتَ حينَ) بفتح التاء، ونصب النون، فعلى قول سيبويه^(١):
عَمَلَتْ عمل (ليس) واسمها محذوف، تقديره: (ولات الحين حين فوات ولا
فراد).

وقرأ أبو السّمال: (ولاتُ حينُ) بضم التاء، ورفع النون، فعلى قول سيبويه^(٢):
(حينُ مناص) اسم لات والخبر محذوف^(٣).

و(لات) هي المشبهة بـ (ليس) زيدت عليها تاء التانيث، كما زيدت على
(رُبَّ)، و(ثمَّ) للتوكيد، وتغيّر بذلك حكمها حيث لم تدخل إلا على الأحيان، ولم يبرز
إلا أحد مُقتضِيها: إمّا الاسم، وإمّا الخبر، وامتنع بروزهما جميعاً^(٤)، وهذا مذهب
الخليل وسيبويه^(٥).

وحكي أنّ الرّفْع قليل ((ولاتُ حينُ مناص))، ويكون الخبر محذوفاً، كما كان
الاسم محذوفاً في النصب، أي: "ولاتُ حينُ مناص لنا"^(٦).
ويمكننا توجيه التحوّل في هذه القراءة؛ أنّها موافقة للعربية، وأنّ نحاة العرب
قد أوّلوها^(٧)، وهناك مواطن كثيرة^(٨).

(١) سيبويه، الكتاب ٥٨/١.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٥٨/١.

(٣) الأندلسي، البحر المحيط : ٣٨٣/٧-٣٨٤.

(٤) الزّمخشري، الكشاف: ١٠٨٧/١.

(٥) انظر: سيبويه، الكتاب: ٥٨/١. وانظر: شرح ابن عقيل: ٣٢٠/١.

(٦) انظر: الفراء، معاني القرآن: ٣٩٨/٢، وانظر: النحاس، إعراب القرآن: ٤٥١/٣، وانظر:

ابن هشام، مغني اللبيب: ٣٣٥/١.

(٧) الخليل وسيبويه، انظر: سيبويه، الكتاب: ٥٨/١.

(٨) سورة البقرة، الآية ٢/٢ (٣٦/١) قراءة زيد بن علي، وانظر: العباينة، قراءة زيد بن

علي: ٨٥، سورة البقرة، الآية ١١٢/٢ (٣٥١/١)، سورة يوسف، الآية ٣١/١٢

(٣٠٤/٥)، سورة يس، الآية ١٥/٣٦ (٣٢٧/٧)، وغيرها كثير.

الفصل الثالث

العلاقات الإسنادية وتحولاتها في بنية الجملة الفعلية

من المعلوم أنّ للإسناد طريقتين : الجملة الفعلية، والجملة الاسمية، ويدخل هذا في باب ما تُتَّيْحُهُ العربية للمتكلم من تعدّد العلاقات لأداء المعنى الواحد، أو التعبير عن بنية مضمرة واحدة، ببنيات ظاهرة متعدّدة.

فأمّا الجملة الفعلية فتنشأ علاقة الإسناد فيها بين الفعل أو ما يقوم مقامه، والفاعل أو نائبه، ووجود فعلٍ في الجملة، أو ما يقوم مقامه، يُعدُّ قرينةً على نشوء علاقة إسناد، والعلاقة بين طرفي الإسناد هنا علاقة وثيقة لا تحتاج إلى واسطة لفظية تشير إليها، وقد شبه النحاة العلاقة بين الفعل وفاعله بعلاقة الشيء بنفسه^(١)، أو بأنهما كجزأي كلمة لا يستغني بأحدهما عن الآخر^(٢)، والفاعل هو المسند إليه دائماً في الجملة الفعلية، أي : " المرْتَبَطُ به والمنسوب إليه فعلٌ على جهة الإثبات أو النفي أو التعليق أو الإنشاء "^(٣)، ومن هنا كان الفاعل في عُرف النحاة أمراً لفظياً^(٤).

كما أنّ دراسة دور الفعل في بنية الجملة هو في الحقيقة دراسة لأهمّ مبحث في الجملة الفعلية، وتناول دور الفعل في تحديد المكونات وخصائصها من أكثر قضايا الجملة الفعلية اتساعاً.

(١) انظر : السيوطي، الأشباه والنظائر، ٦٢/٢-٦٣.

(٢) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ٤٥/٢.

(٣) الحضري، محمد، (١٢٥٠هـ-)، حاشية الحضري على ابن عقيل، دار إحياء التراث

العربي، مصر، ١/١٥٨.

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل، ٧٤/١.

والجملة بشكل عام - اسمية أو فعلية - مبحث إشكالي شديد التعقيد تُثير مقاربتة كلياً أو جزئياً في النحو عموماً والنحو العربي خصوصاً إشكالات كثيرة نظرية وتطبيقية، منها ما يتعلّق بمفهوم الوحدة الأساسية في التحليل اللساني^(١)، ومنها ما يتعلّق بالجملة باعتبارها الوحدة الكبرى في التحليل النحوي للكلام مفهوماً، وحدوداً^(٢)، ونوعاً، وأساس تقسيم، وأصل بنية، وعدداً، ومنها ما يتصل بالمفاهيم الوصفية أو المصطلح، أو بالتداخل بين مكونات الجملة من حيث الوظيفة^(٣).

وَعُرِفَتُ الجملة الفعلية بأنها " الجملة الموضوعية لإحداث الحدث في الماضي أو الحال فتدلّ على تجدد سابق أو حاضر، وقد يستعمل للاستمرار بلا ملاحظة التجدد وفي مقام خطابي"^(٤)، ولا يختلف تعريف فندريس للجملة الفعلية عن التعريف

(١) اختلف اللسانيون المحدثون حول ماهية الوحدة الأساسية في التحليل النحوي، هل هو المورفام أو الجملة أو القول، انظر في ذلك (نقلاً عن : باي، أسس علم اللغة):

Lyons,(john),1970, linguistique generale introduction a la linguistique theorique, traduction française dubois charlier et d.robinson editions larousse paris, p 132.

(٢) ذكر محمد أحمد نحلة أنّ تعريفات الجملة قد بلغت نحو ثلاث مائة تعريف يختلف بعضها عن بعض، انظر : نحلة، محمد أحمد، (١٩٨٨)، المدخل إلى دراسة الجملة العربية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ٥.

(٣) انظر: الهذلي، يحيى، (د.ت)، دور الفعل في بنية الجملة، دار سمر للنشر، تونس، (د.ط)، ٦٧.

(٤) أبو البقاء الكفوي، الكليات، ١٤٠، ٤٠١.

السابق، فهي عنده - فندريس - الجملة التي يعبر بها عن حدث مسند إلى زمن منظور إليه باعتبار مدة استغراقه، منسوباً إلى فاعل موجّهاً إلى المفعول، إذا لزم الأمر^(١)، وهو تعريف له أصوله عند ابن السراج من القدماء، وإبراهيم أنيس من المحدثين، ومن النحاة من عرفها بأنّها: الجملة التي يكون فيها المسند فعلاً، لأنّ الفعل بدلالته على الزمان هو الذي يدل على تجدد الإسناد وتغيّره^(٢).

نستنتج من التعريفين السابقين أنّ الجملة الفعلية لا تخلو من الحدث الذي يرتبط بأحد الأزمنة الثلاثة، وإذا نظرنا إلى طبيعة الإسناد في الجملة الفعلية نجده يرتكز على الفعل، ولا يعني ذلك أن تخلو الجملة الاسمية من الفعل، فكثير من الجمل الاسمية تحتوي على أفعال، لذلك عدت الرتبة هي الطريقة الأكثر تمييزاً بين كلا النوعين من الجمل؛ إذ ينظر إلى صدر الجملة، فالتى يكون صدرها اسماً فهي اسمية، والتي يكون صدرها فعلاً فهي فعلية^(٣)، وعليه منّ تقديم الفاعل على فعله؛ لأنّ ذلك يغيّر نوع الجملة - لما سبق ذكره - ويفقدها صفتها الفعلية، وبناءً على هذا الأساس عدت الجملة بأنّها تتصف بالقصور من حيث طاقتها التعبيرية، إذ لا يمكن في نطاقها إبراز الفاعل بتقديمه^(٤).

وعدّ ذلك أصلاً لا يخرج عليه إلا لسبب، أو حالات معينة حصرها النحاة في عدد من الحالات التي يتقدّم فيها المفعول على الفعل والفاعل معاً أو تقدّمه على

(١) المخزومي، مهدي، في النحو العربي، ١٠١.

(٢) ابن السراج، الأصول، ١/٦٤، وانظر: فندريس، اللغة، ١٦٣، وانظر: أنيس، من أسرار اللغة، ٣٠٦.

(٣) ابن هشام، مغني اللبيب، ٤٩٣، وانظر: السيوطي، همع الهوامع ١/٣٨، والسامرائي، الجملة العربية، ٣٣، والجواري، نحو الفعل، ٨٠-٨١.

(٤) المهيري، عبد القادر، (١٩٩٣)، نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت/لبنان، الطبعة الأولى، ٣٧.

الفاعل^(١)، وإذا ما نظرنا في موضوع الرتبة نجد الصدارة - في أغلب الأحيان - للعمد، ثم تأتي الفضلات بعدها.

وقد درس سيبويه الجملة الفعلية معتمداً على الفاعل (المسند إليه)؛ لأنه أصل الإسناد، وذلك في قوله: "هذا باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعله إلى مفعول..."^(٢)، ونذكر أنّ الإسناد في الجملة الفعلية قد عدّ نظيراً للإسناد في الجملة الاسمية؛ فكنتا الجملتين تتكون من مسند ومسند إليه فالفاعل (المسند) في الجملة الأولى يقابل الخبر (المسند) في الثانية، والفاعل (المسند إليه) في الجملة الأولى يقابله المبتدأ (المسند إليه) في الثانية، فالنمطان السابقان هما الشكلان اللذان تأتي عليهما الجملة العربية، وهذا يدخل في معيارية الجملة العربية، التي تركز إلى الأمور السابقة - وفقاً لنوعها - وعلى تلك التعادلية اعتمد ابن يعيش في تغيير هيئات الجمل، فقد علل امتناع الجملة من فعلين متتالين وتكوّنها منهما؛ لأنّ الفعل نفسه خبر، ولا يفيد حتى تسنده إلى محدّث عنه^(٣).

ويرى الجوّاري وفقاً لذلك الأمر أنّ معاني الإعراب في الفعل توافق - من حيث الأساس - معاني الإعراب في الاسم، فالرفع للإسناد في الأسماء، وهو كذلك في الأفعال فإنّها ترتفع إذا تجرّدت للإسناد، كما يتجرد الخبر للإسناد فيرتفع^(٤). فالجملة الفعلية في اللغة العربية تتكون من ركنين أساسيين لا يمكن لأحدهما أن يستغنى عن الآخر، وتربط بينهما رابطة الإسناد، أي أنّهما ممّا يخضع للتلازم.

١.٣ العلاقة بين الفعل والمسند إليه وترتيب المكونات في الجملة :

العلاقة بين الفعل والمسند إليه في النحو واللسانيات متينة متعددة الوجوه، فبينهما علاقة تلازم وعمل وتحكم، وقد أجمع النحاة على أنّ الفعل الواقع رأساً

(١) ابن الحاجب، الكافية، ٧٢/١.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٣٣/١.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ٣/١.

(٤) الجوّاري، نحو الفعل، ٨٢.

للجملة يحدد عدد المحلات التي يقتضيها التركيب، فالأفعال : (جلس، مرض) مثلاً تقتضي محلاً واحداً يكون فاعلاً، فهي لازمة في عُرف النحاة أحاديّة المحلّ في اصطلاح اللسانيين، و(ألف، وكتب، وأعطى، ووهب) تستوجب أكثر من محلّ، فالفاعل الأوّلان يحتاجان إلى محلين (فاعل) و (مفعول)، والفاعلان الآخران يقتضيان ثلاثة محلات فاعلاً و مفعولين^(١)، فهذه الأفعال مختلفة في خصائصها التوزيعيّة عن سابقتها إذ تجاوزت الفاعل إلى مفعول فأكثر، فكانت لهذا متعدّية عند النحاة، فقد تجاوز الأوّلان منهما الفاعل إلى مفعول وتعدّى الآخران إلى مفعولين، وكان أن اصطلح اللسانيون تبعاً بثنائيّة المحلّ وثلاثيّة، فالفعل اللازم يستغني بالفاعل، ولكنّ الفعل المتعدّي يتجاوزه إلى غيره فيحتاج إلى أكثر من محلّ على نحو ما يتّضح من الأمثلة الآتية :

١. ضرب عبد الله زيداً^(٢).

٢. وكسوت بشراً الثياب الجياد^(٣).

٣. ظنّ عمرو خالداً أباك^(٤)، فهو يدلّ بمجرد افتتاح الكلام به على فاعل ومفعول^(٥)، وهكذا قسّم النحاة الأفعال إلى ضربين بالرجوع إلى استغنائها بالفاعل أو حاجتها إلى غيره، وقسموا ما تجاوز فاعله بحسب عدد المفاعيل التي يقتضيها، وقسّم اللسانيون الأفعال على أساس عدد العناصر الأوليّة التي يستوجبها وسواء أكان التقسيم هذا أم ذلك، فالغاية فيهما واحدة وإن تعددت زوايا النظر تتمثل أساساً في تحديد المكونات التي يحتاجها الفعل في البنية العميقة وتصنيف الأفعال على أساسه.

(١) الهذيلي، يحيى، دور الفعل في بنية الجملة، ١٧٧.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٣٤/١.

(٣) المرجع نفسه، ٣٧ /١.

(٤) المرجع نفسه، ٣٩/١.

(٥) السيوطي، همع الهوامع، ٢٣١/١.

لا شك أنّ الباحث يتبيّن من تقسيم اللغويين الأفعال أنّ الفعل يستغني عن المفعول مع الفعل اللازم، ولكنّه لا يستغني أبداً عن فاعله فلا يجوز إخلاء الفعل عن الفاعل^(١)، فالفاعل والفاعل هما النواة الإسناديّة في الجملة، و "لا يَغْنَى واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلّم منه بدأ"^(٢).

وعلى ذلك فالجملة المفيدة ترتكز على ركنين رئيسيين هما: المسند إليه والمسند، واحتياج أحدهما إلى الآخر؛ لذا كان للإسناد بين هذين الطرفين معنى فسّر به النحاة حالة الرفع التي يكون فيها الاسم في أعلى مراتب وجوده في الجملة. وأورد الجوّاري موضحاً رأي النحاة في ذلك "الإسناد وهو أبسط صورة من صور الكلام لا بدّ أن يكون له طرفان: الوصف أو (المسند) و الموصوف أو (المسند إليه) وكل من هذين الطرفين لا بدّ منه في الكلام ولا غناء عنه؛ ليكون كلام ذا معنى يحسن السكوت عليه كما يقول النحاة، وهنا نستطيع أن نتبيّن لماذا استحقّ هذان الطرفان أن يكونا في المنزلة العالية منزلة الرفع ونستطيع أن نتبيّن أيضاً العلاقة بين المعنى اللغوي للرفع والمعنى الذي اصطلح عليه النحاة"^(٣).

٢.٣ تحولات التركيب بين الإسناد للفاعل والإسناد للمفعول :

ومن أمثلة ذلك في هذه الدّراسة قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا فُتِنُوا ثُمَّ جَاهَدُوا وَصَبَرُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾^(٤).

(١) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٧٥/٧.

(٢) سيوييه، الكتاب، ٢٣/١.

(٣) الجوّاري، نحو التيسير، ٧٢، وانظر: سيوييه، الكتاب، ٢٣/١، وانظر: المبرد، المقتضب، ٨/١.

(٤) سورة النحل، الآية ١١٠ / ١٦.

قرأ الجمهور: (فُتُّوا) مبنياً للمفعول، أي بالعذاب والإكراه على كلمة الكفر،
وقرأ ابن عامر: (فَتَّوا) مبنياً للفاعل، والظاهر أنَّ الضمير عائد على الذين
هاجروا^(١).

وفي تفسير التحوّل في هذه القراءة نذكر أنَّ { فَتَّوا } على (البناء للفاعل)
على معنى : الذين فتتوا المؤمنين وعذبوهم على الإسلام (ثم جاهدوا) في سبيل الله
وصبروا على ما أصابهم من الكفّار، وعلى ما يلقونه من مشاق التكليف (لغفورٌ
رحيم) أي: (كثير الغفران والرحمة لهم) ومعناها على هذه القراءة واضح وظاهر،
أي: إنَّ ربَّك لهؤلاء الكفار الذين فتتوا من أسلم وعذبوهم ثمَّ جاهدوا وصبروا لغفور
رحيم، و أمَّا على قراءة البناء للمفعول، وهي قراءة الجمهور، فالمعنى : أنَّ هؤلاء
المفتونين الذين تكلموا بكلمة الكفر مكرهين وصدورهم غير منشحة للكفر إذا
صلحت أعمالهم وجاهدوا في الله وصبروا على المكاره لغفور لهم رحيم بهم، و
أمَّا إذا كان سبب الآية هذه هو عبد الله بن أبي سرح الذي ارتدَّ عن الإسلام، ثمَّ
رجع بعد ذلك إلى الإسلام فالمعنى: إنَّ هذا المفتون في دينه بالردّة إذا أسلم وجاهد
وصبرَ فالله غفور رحيم به والضمير في (بعدها) يرجع إلى الفتنة أو إلى المهاجرة
والجهاد والصبر أو إلى الجميع^(٢).

وأجاز العكبري قراءة البناء للفاعل؛ لأنَّ التقدير عنده (فَتَّوا أنفسهم أو فتَّوا
غيرهم ثمَّ أسلموا)^(٣).

فيكون التحوّل في هذه القراءة - من البناء للمفعول إلى البناء للفاعل -
مقبولاً؛ لأنَّ المعنى يعضد هذا التحوّل كما مرَّ سابقاً.

(١) الأندلسي، البحر المحيط، ٥/٥٤١. وانظر: البغوي، تفسير البغوي، ١/٤٧، وانظر:
الزمخشري، الكشاف: قرئ: "فَتَّوا" على البناء للفاعل أي: بعد ما عذبوا المؤمنين؛
كالحضرمي و أشباهه من بعدها" من بعد هذه الأفعال وهي الهجرة والجهاد والصبر،
١/٦٦٩.

(٢) انظر: الشوكاني، فتح القدير، ٣/٣٨٣.

(٣) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٢/٧٢.

وفي قوله تعالى : ﴿ لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ۗ إِنَّ نَعْفَ عَن طَآئِفَةٍ

مِّنْكُمْ نَعْدِبُ طَآئِفَةً بِأَنَّهُمْ كَانُوا مُجْرِمِينَ ۗ ﴾^(١).

قرأ زيد بن ثابت وأبو عبد الرحمن، وزيد بن علي وعاصم من السبعة: (إن نَعْفُ بالنون، (نُعَذَّبُ) بالنون..... وقرأ باقي السبعة: (إن تُعَفَّ.. تُعَذَّبُ طَائِفَةٌ) مبنياً للمفعول، وقرأ الجحدري (أن يُعَفُّ يُعَذَّبُ) مبنياً للفاعل فيهما أي: أن يُعَفُّ اللهُ، وقرأ مجاهد: (إن تُعَفَّ) بالتاء، مبنياً للمفعول (تُعَذَّبُ) مبنياً للمفعول بالتاء أيضاً^(٢).

يُقرأ بالنون في الموضعين، و (يُعَذَّبُ طَائِفَةً) بالنصب، ويقرأ بالياء فيهما، وكلاهما على تسمية الفاعل، ويقرأ الأوّل على ترك التسمية، والثاني على التسمية والنون^(٣)، وكلّ ذلك ظاهر، ويقرأ (إن تُعَفَّ) بالتاء وفتح الفاء^(٤)، والوجه فيه أنّه جعل الضمير مؤنثاً؛ لأنّ المعنى (تُعَفَّ طَائِفَةٌ من التعذيب)، و(تُعَذَّبُ) بالتاء على ما لم يسمّ فاعله^(٥).

ويذكر الزمخشري أنّ قراءة مجاهد (إن تُعَفَّ عن طائفة) على البناء للمفعول مع التأنيث والوجه فيه التذكير؛ لأنّ المسند إليه الظرف كما تقول: سير الدابة، ولا تقول سيرت الدابة؛ ولكنه ذهب إلى المعنى؛ كأنه قيل: (إن ترحم طائفة) فأنت لذلك

(١) سورة التوبة، الآية ٩ / ٦٦.

(٢) الأندلسي، البحر المحيط، ٦٧ / ٥، وانظر: الفراء، معاني القرآن، ٤٤٥ / ١.

(٣) القراءة تكون (إن يُعَفَّ... نُعَذَّبُ) انظر: ابن خالويه، شواذ القرآن، ٥٣.

(٤) قراءة مجاهد، انظر: ابن خالويه، مختصر شواذ القرآن، ٥٣، ابن جنّي، المحتسب،

٢٩٨ / ١، وانظر: الزمخشري، الكشاف، ٢٠٠ / ٢، الرازي، تفسير الفخر الرازي،

١٢٤ / ١٦، الأندلسي، البحر المحيط، ٦٧ / ٥.

(٥) ابن جنّي، المحتسب، ٢٩٨ / ١، وانظر: الزمخشري، الكشاف، ٢٠٠ / ٢، وانظر: الرازي،

تفسير الفخر الرازي، ١٢٤ / ١٦، وانظر: الأندلسي، البحر المحيط، ٦٧ / ٥.

وهو غريب، والجيد قراءة العامة : (إن يَعْفُ عن طائفة) بالتذكير، وتُعَذَّب طائفة بالتأنيث، وقرئ: (إن يَعْفُ عن طائفة) على البناء للفاعل وهو الله عزَّ وجلَّ^(١).

وفي قراءة زيد بن علي : المسند إليه في هذه القراءة هو الضمير (نحن) وأما قراءة الباقيين : (يُعْفُ)، والفاعل محذوف (فاعل العفو) للعلم به، وهو الله سبحانه وتعالى، ومن قرأ بالنون: فقد أسند الفعلين: (نعف، نعذب)، إلى الإخبار عن الله جلَّ ذكره، يُخبر تعالى ذكره عن نفسه بذلك، ففي (نعف) ضمير يرجع إلى الله جلَّ ذكره، وكذلك في (نعذب)، وأما من قرأ: يُعْفُ وتُعَذَّب، فقد حمل الفعلين على ما لم يسمَّ فاعله^(٢)، ويمكن حمل كل هذه التحولات على المعنى.

وفي قوله تعالى: ﴿ قَالُوا نُرِيدُ أَنْ نَأْكُلَ مِنْهَا وَتَطْمَئِنَّ قُلُوبُنَا وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ

صَدَقْتَنَا وَنَكُونَ عَلَيْهَا مِنَ الشَّاهِدِينَ ﴾^(٣).

قرأ ابن جبير: (يُعْلَمُ) بالياء المضمومة، والضمير عائد على القلوب، وفي كتاب الزمخشري: (ويُعْلَمُ) بالياء على البناء للمفعول، وقرأ الأعمش : (وتَعْلَمَ) بالتاء أي: (وتعلمه قلوبهم)^(٤).

وفي تفسير التحول في هذه القراءة؛ نقول: إنه مقبول؛ لأنَّ المعنى يعضده، فالمعنى المراد : تطمئنُّ قلوبنا بكمال قدرة الله أو بأنك مرسل إلينا من عنده، أو بأنَّ الله قد أجابنا إلى ما سألناه، ونعلم علماً يقيناً بأنك قد صدقتنا في نبوتك ونكون عليها من الشاهدين عند من آمن من بني إسرائيل أو من سائر الأمم^(٥).

(١) انظر: الزمخشري، الكشاف، ٢/٢٠٠-٢٠١.

(٢) العباينة، قراءة زيد بن علي، ٨٣.

(٣) سورة المائدة، الآية ٥ / ١١٣.

(٤) الأندلسي، البحر المحيط، ٤/٥٥، وانظر: الزمخشري، الكشاف، ١/٣٤٦، وقرئ : (ونعلم) : بالنون؛ ليوافق (نأكل) انظر: العكبري، إعراب القراءات الشواذ، ١/٤٦٥.

ويقرأ (بالتاء) انظر: ابن خالويه، مختصر شواذ القرآن، ٣٦.

(٥) انظر : الشوكاني، فتح القدير، ٢/١٣٥.

وفي قوله تعالى : ﴿ سَيَهْزِمُ الْجَمْعُ وَيُولُونَ الدُّبْرَ ﴾^(١).

قرأوا^(٢): (سَهَزِمَ الجمع) بضم التاء وكسر الزاي، وفتح العين خطاباً للرسول الكريم، وأبو حيوة أيضاً ويعقوب بالنون مفتوحة وكسر الزاي وفتح العين، والجمهور بالياء مبنياً للمفعول وضم العين، وعن أبي حيوة وابن أبي عبلة أيضاً بفتح الياء مبنياً للفاعل ونصب العين أي : (سيهزم الله الجمع)، والجمهور : ويولون بياء الغيبة، وأبو حيوة وداود بن أبي سالم عن أبي عمرو بياء الخطاب^(٣).
فيكون التحول في قراءة البناء للفاعل مقبولاً؛ لأنه موافق للعربية، وعلى معنى: سيهزم الله الجمع^(٤).

وفي قوله تعالى : ﴿ لِيَعْلَمَ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا رَسُولَ رَبِّهِمْ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا ﴾^(٥).

قرأ الجمهور: (لِيَعْلَمَ) مبنياً للفاعل، قال قتادة: ليعلم محمد - صلى الله عليه وسلم - أن الرُّسُلَ قد بَلَّغُوا رسالات ربِّهم وحفظوا، وقال ابن جبير: ليعلم محمد أن الملائكة الحفظة الرِّصْدَ النازلين بين يدي جبريل وخلفه قد أبلغوا رسالات ربِّهم، وقال مجاهد: ليعلم من أشرك وكذب أن الرُّسُلَ قد بَلَّغَتْه، وعلى هذا القول لا يقع هذا العلم إلا في الآخرة: وقيل لِيُعْلَمَ الله رسله مبلغة خارجة إلى الوجود؛ لأنَّ علمه بكل شيء قد سبق... وقيل: لِيُعْلَمَ إبليس أن الرُّسُلَ.... وقيل: لِيُعْلَمَ الرُّسُلَ أن الملائكة...

(١) سورة القمر، الآية ٥٤/٤٥.

(٢) أبو حيوة، وموسى الأسواري، وأبو البرهشيم.

(٣) الأندلسي، البحر المحيط، ١٨٣/٨، وانظر: الفراء، معاني القرآن، ١١٠/٣، النحاس،

إعراب القرآن، ٢٩٩/٤، العكبري، إعراب القراءات الشواذ، ٤٣٣/٢.

(٤) انظر: الفراء، معاني القرآن، ١١٠/٣، النحاس، إعراب القرآن، ٢٩٩/٤، العكبري،

إعراب القراءات الشواذ، ٤٣٣/٢.

(٥) سورة الجن، الآية ٧٢/٢٨.

وقيل : لِيُعْلَمَ الْجَنَّةَ...، وقرأ ابن عباس وزيد بن علي: (لِيُعْلَمَ) مبنياً للمفعول^(١)، قرأ ابن عباس ومجاهد وحميد ويعقوب بضم الياء أي: (لِيُعْلَمَ النَّاسَ لِأَنَّ الرَّسَلَ قَدْ أَبْلَغُوا)^(٢).

وفي تفسير التحوّل في القراءتين : نقول من قرأ: (لِيُعْلَمَ أَنْ قَدْ) يريد: "لتعلم الجنّ والإنس أنّ الرّسل قد أبلغت لا هم بما رجعوا من استراق السّمع"^(٣)، وفي البناء للفاعل: الضمير في (لِيُعْلَمَ) يعود على الله جلّ ذكره، وقيل : على النّبي -صلى الله عليه وسلّم-، وقيل: على المشركين^(٤)، ويكون من قرأ بفتح الياء كقوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾^(٥) والمعنى: ليعلم الله ذلك علم المشاهدة كما علمه الملائكة، وقال ابن جبير: المعنى: لِيُعْلَمَ الرُّسُلَ أَنَّ رَبَّهُمْ قَدْ أَحَاطَ عِلْمَهُ بِمَا لَدَيْهِمْ فَيَبْلِغُوا رِسَالَاتِهِ"^(٦)، ومن قرأ على البناء للمفعول لِيُنَاسِبَ الْجَمْعَ^(٧). وفي قوله تعالى : ﴿يُؤَفِّكُ عَنْهُ مَنَ أْفِكَ﴾^(٨).

-
- (١) الأندلسي، البحر المحيط، ٣٥٧/٨، وانظر: ابن خالويه، مختصر شواذ القرآن، ١٦٣، العكبري، إعراب القراءات الشواذ، ٦٣١/٢.
- (٢) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ٢٩/١٩.
- (٣) الفراء، معاني القرآن، ١٩٦/٣، تجدر الإشارة أنّ هناك تحريف في المتن في كلمة (رجوا) ونقلت مصححة من هامش الكتاب، و (لا هم) هكذا في الأصل.
- (٤) انظر : القيسي، مشكل إعراب القرآن، ٤١٧/٢.
- (٥) آل عمران ١٤٢/٣.
- (٦) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ٢٩ / ١٩.
- (٧) انظر: الفراء، معاني القرآن، ١٩٦/٣، وانظر: ابن خالويه، مختصر شواذ القرآن، ١٦٣، وانظر: الرازي، تفسير الفخر الرّازي، ١٧٠/٣، وانظر: الشوكاني، فتح القدير، ٣١٣ / ٥.
- (٨) الذّاريات ٩ / ٥١.

قرأ ابن جبير وقتادة: (مَنْ أَفَاكَ) مبنياً للفاعل، أي: مَنْ أَفَاكَ النَّاسُ عَنْهُ؛ وهم قریش، وقرأ زيد بن علي: (يَأْفُكُ عَنْهُ مَنْ أَفَاكَ) أي: يصرف الناس عنه من هو مأفوك في نفسه، وعنه: (يَأْفُكُ عَنْهُ مَنْ)، أي: يصرف الناس عنه مَنْ هُوَ أَفَاكَ كَذَّابٌ^(١).

(يُؤْفِكُ عَنْهُ مَنْ أَفَاكَ) أي: يُصْرِفُ عَنِ الْإِيمَانِ بِمُحَمَّدٍ وَالْقُرْآنِ مَنْ صُرِفَ عَنِ الْحَسَنِ وَغَيْرِهِ، وَقِيلَ: الْمَعْنَى عَنِ الْإِيمَانِ مَنْ أَرَادَهُ بِقَوْلِهِمْ: (هُوَ سِحْرٌ وَكُهَانَةٌ وَ أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ) وَقِيلَ: الْمَعْنَى: يُصْرِفُ عَنِ ذَلِكَ الْاِخْتِلَافِ مَنْ عَصَمَهُ اللَّهُ... وَالْمَعْنَى كُلَّهُ رَاجِعٌ إِلَى مَعْنَى الصَّرْفِ^(٢).

وفي تفسير التحوّل في قراءة من قرأ (يَأْفَاكُ) بفتح الياء والفاء يكون المعنى: يَأْفَاكُ اللَّهُ عَنِ طَرِيقِ الْجَنَّةِ مَنْ كَذَّبَ، أَي: يَصْرِفُهُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ (أَفَاكَ) بِكسر الفاء في الماضي، أَي: يَصْرِفُ نَفْسَهُ عَنِ التَّصْدِيقِ مَنْ كَذَّبَ^(٣)، وَهَنَّاكَ مَوَاطِنَ أُخْرَى مِنْهَا^(٤).

٣.٣ تحولات الإسناد في الضمائر:

(١) الأندلسي، البحر المحيط، ١٣٥/٨، قراءة الجماعة (يُؤْفَاكُ) مبنياً للمفعول، أي: يُصْرِفُ وقرأ زيد بن علي (يَأْفَاكُ) بفتح الياء مبنياً للفاعل، انظر: الخطيب، معجم القراءات، ١٢٦/٩.

(٢) انظر: الفراء، معاني القرآن، ٨٣/٣، وانظر: الطبري، جامع البيان، ٢٣/١٧، وانظر: الشوكاني، فتح القدير، ١١٨/٥.

(٣) انظر: العكبري، إعراب القراءات الشواذ، ٥١٣/٢، وانظر الوجهين: في الكشاف للزمخشري، ١٤/٤-١٥، وانظر: الأندلسي، البحر المحيط، ١٣٥/٨.

(٤) سورة الرعد، الآية ١٣/٤٢ (٤٠١/٥)، سورة يوسف، الآية ١٢/١٢ (٢٨٥/٥)، سورة الأحزاب، الآية ٣٣/٦٦ (٢٥٢/٧)، سورة العنكبوت، الآية ٢٩/٥٥ (١٥٦/٧).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَبُرِّزَتْ لِجَمِيعٍ لِّمَن يَرَىٰ﴾^(١)، "قرأ الجمهور:
(وَبُرِّزَتْ) مبنياً للمفعول مشدد الراء، (لِمَن يَرَى) بياء الغيبة، أي: لكل أحد فيشكر
المؤمن نعمة الله، وقيل: (لِمَن يَرَى): هو الكافر، وَقَرَأَتْ عَائِشَةُ، وزيد بن علي
وعكرمة ومالك بن دينار مبنياً للفاعل مخففاً و (بتاء) يجوز أن يكون خطاباً للرسول
- صلى الله عليه وسلم-، (لِمَن تَرَى من أهلها)"^(٢).

وفي تفسير تحوّل في هذه القراءة: (لِمَن تَرَى) بالتاء على معنى: لِمَن تراه
الجحيم أو لِمَن تراه أنت يا محمد، والخطاب له عليه عليه السلام والمراد به
الناس^(٣).

وجاء في الكشاف قرأ عكرمة: (لِمَن تَرَى) والضمير للجحيم، كقوله
تعالى: ﴿إِذَا رَأَتْهُمْ مِّن مَّكَانٍ بَعِيدٍ سَمِعُوا لَهَا تَغَيُّظًا وَزَفِيرًا﴾^(٤)، وقيل: (لِمَن تَرَى)
يا محمد^(٥).

وفي قوله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا
بِاللَّهِ وَبِرَسُولِهِ وَلَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَىٰ وَلَا يُنْفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ
كَاهُونَ﴾^(٦).

"قرأ الأخوان وزيد بن علي: (أَن يُقْبَلَ) بالياء، وباقي السبعة: بالتاء، ونفقاتهم
بالجمع، وزيد بن علي على الأفراد، وقرأ الأعرج بخلاف عنه: (أَن تُقْبَلَ) بالتاء من
فوق، وقرأ فرقة: (أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ) بالنون ونصب النفقة"^(٧).

(١) سورة النازعات، الآية ٧٩ / ٣٦.

(٢) الأندلسي، البحر المحيط، ٤٣٢/٨.

(٣) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ١٨٠/١٩.

(٤) الفرقان ١٢/٢٥.

(٥) الزمخشري، الكشاف، ٣/٣١١، وانظر: الرّازي، تفسير الفخر الرّازي، ٣١/٥٠-٥١،

ابن خالويه، مختصر شواذ القرآن، ١٦٨، وانظر: ابن جني، المحتسب، ٣٥١/٢.

(٦) التوبة ٩ / ٥٤.

قراءة السُّلَمِي : (أَنْ نَقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتِهِمْ) عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ اللَّهُ تَعَالَى^(١)، وَقَرَأَ الْكُوفِيُّونَ : (أَنْ يُقْبَلَ مِنْهُمْ) بِالْيَاءِ؛ لِأَنَّ النَّفَقَاتِ وَالْإِنْفَاقِ وَاحِدٌ^(٢).

وَفِي تَفْسِيرِ التَّحْوِيلِ فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ : (يُقْبَلَ مِنْهُمْ) بِالْيَاءِ - قِرَاءَةُ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ - وَهِيَ جَائِزَةٌ؛ لِأَنَّ النَّفَقَاتِ مُؤَنَّثَةٌ تَأْنِيثًا مُجَازِيًّا، وَهِيَ الْمَسْنَدُ إِلَيْهِ، وَأَمَّا قِرَاءَةُ الْجُمْهُورِ، فَالْفِعْلُ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ أَيْضًا، وَهُوَ مَسْنَدٌ إِلَى النَّفَقَاتِ، وَلَكِنَّهُ أُنْتُبِتَ بِاعْتِبَارِ اللَّفْظِ^(٣).

وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ أَنْ أَنْذِرُوا أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاتَّقُونِ ﴾^(٤).

"قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو : (يُنَزِّلُ) مُخَفَّفًا، وَبَاقِي السَّبْعَةِ مُشَدَّدًا، وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ وَالْأَعْمَشُ وَأَبُو بَكْرٍ : (تُنَزَّلُ) مُشَدَّدًا مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ، (الْمَلَائِكَةُ) بِالرَّفْعِ"^(٥).

اِخْتَلَفَ الْقِرَاءَةُ فِي قِرَاءَةِ قَوْلِهِ : ﴿ يُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ ﴾ فَقَرَأَ ذَلِكَ عَامَةً قِرَاءَةَ الْمَدِينَةِ : (يُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ) بِالْيَاءِ وَتَشْدِيدِ الزَّايِ وَنَصْبِ الْمَلَائِكَةِ، بِمَعْنَى : يُنَزِّلُ اللَّهُ الْمَلَائِكَةَ بِالرُّوحِ، وَقَرَأَ ذَلِكَ بَعْضُ الْبَصْرِيِّينَ وَبَعْضُ الْمَكِّيِّينَ : (يُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ) بِالْيَاءِ

(١) الأندلسي، البحر المحيط، ٥٣/٥.

(٢) الزمخشري، الكشاف، ٤٨٨/١.

(٣) الشوكاني، فتح القدير، ٥٣٨/٢. وانظر: الألوسي، روح المعاني، ١١٧/١٠، وانظر، الفراء، ومعاني القرآن، ٤٤٢/١، وانظر: ابن خالويه، مختصر شواذ القرآن، ٥٣، وانظر: ابن عطية، المحرر، ٥٣٤/٦.

(٤) انظر: العكبري، إعراب القراءات الشواذ، ٦٢١/١، وانظر، العباينة، قراءة زيد بن علي، ٨٢.

(٥) النحل، ٢/١٦.

(٦) الأندلسي، البحر المحيط، ٤٧٣، وقراء ابن أبي عبيدة : (تُنَزَّلُ) بنون العظمة والتشديد وقتادة بالنون والتخفيف، قال ابن عطية : وفيهما شذوذ كثير انتهى ، وشذوذهما : أن ما قبله وبعده ضمير غيبية؛ ووجهه أنه النفقات، انظر: ابن عطية، المحرر، ٣٦٧/٨.

وتخفيف الزاي ورفع الملائكة، وحكي عن بعض الكوفيين: (تُنزَلُ الملائكةُ) بالتاء وتشديد الزاي و (الملائكة) الرفع^(١).

وأولى القراءات بالصواب في ذلك عندي قراءة من قرأ: (يُنزَلُ الملائكةُ) بمعنى: يُنزلُ اللهُ الملائكةَ، وإنما اخترت ذلك؛ لأنَّ الله هو المنزل ملائكته بوحيه إلى رسله فإضافة فعل ذلك إليه أولى وأحق، واخترت (يُنزَلُ) بالتشديد على التخفيف؛ لأنَّ الله تعالى ذكره كان ينزل من الوحي على من نزله شيئاً بعد شيء والتشديد به إذ كان ذلك معناه أولى من التخفيف، فتأويل الكلام: ينزل اللهُ ملائكته بما يحيا به الحق ويضمحل به الباطل { مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ }^(٢).

وقراءة زيد بن علي: (تُنزَلُ الملائكةُ)، أسند الفعل إلى الملائكة، وهي مفعول به في المعنى وصارت نائباً عن الفاعل تركيبياً، وأما قراءة الجمهور: (يُنزَلُ) بالياء، فالمسند إليه هو ضمير الغائب (هو) وهو الله تعالى ذكره^(٣)، ولهذه القضايا نظائر أخرى تجنبنا سردها رغبةً في عدم التكرار^(٤).

٤.٣ الذكر والحذف:

- (١) الطبري، جامع البيان، ٥٥٧/٧.
- (٢) انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ٦٧/١٠، وانظر: البغوي، تفسير البغوي، ٨/١، وانظر: الزمخشري، الكشاف، ١٩٧/٢، وانظر: العكبري، التبيان، ٥٦/٢، وانظر: ابن خالويه، مختصر شواذ القرآن، ٢٠٩.
- (٣) العبابنة، يحيى، قراءة زيد بن علي، ٨٣.
- (٤) سورة سبأ، الآية ٢/٣٤ (٢٥٧/٧)، سورة سبأ، الآية ٣/٣٤ (٢٥٧/٧)، سورة سبأ، الآية ٢٠/٣٤ (٢٧٣/٧)، سورة التوبة، الآية ١٢٦/٩ (١١٦/٥)، سورة التوبة، الآية ١١٤/٩ (١١٤/٩)، سورة المائدة، الآية ٩٥/٥ (٢٠/٤)، سورة النحل، الآية ٨١/١٦ (٥٢٤/٥)، سورة الكهف، الآية ٢٨/١٨ (١٢٠/٦)، سورة الكهف، الآية ١٧/١٨ (١٠٨/٦)، سورة الرحمن، الآية ٣٣/٥٥ (١٩٤/٨)، سورة ق، الآية ٣٢/٥٠ (١٢٧/٨)، سورة ق، الآية ٧٠/٣٦ (٧٠/٣٦)، سورة الانشقاق، الآية ١٩/٨٤ (٤٤٧/٨).

ينطلق البحث في ظاهرة الذّكر والحذف عند أهل العربية من قاعدة مهمة في مجال بحثهم تعرف بأصل الوضع، وهي قاعدة تفترض أنّ التركيب لا بدّ أن يشتمل في أبسط صورته على طرفين يقال لهما : المسند والمسند إليه، ثمّ يلحق بهما ممّا يكمل به معنى الكلام يطلق عليه مصطلح الفضلة أو القيد، فإذا ما اقتضى المقام وطبيعة الكلام الاستغناء عن شيءٍ منهما باعتبار ذلك الأصل - في مقام الضبط والتحليل - على معرفة المُستغنى عنه وتقديره وبيان موضعه.

وتناول الدّارسون ظاهرة الذّكر والحذف و أشاروا إلى كثير من صورها المعهودة في درس اللغة والبلاغة، التي ترتبت على تغاير القراءات وتوجيهها، وذلك عن طريق وجهين من وجوه القراءة، أحدهما: ما تحقق فيه الذّكر أو الحذف نصّاً، بأن تحذف إحدى القراءات ما تذكره الأخرى. أمّا الآخر، وكان الأكثر شيوعاً، فهو ما دلّ تغايره الإعرابي أو التصريفي على أنّ ثمة محذوفاً يجوز تقديره في الكلام جرياً على أصله في العربية^(١).

والواقع أنّ تناولهم - الدّارسين - لظواهر الذّكر والحذف قد غلب عليه الطابع اللغوي، ولا غرابة في ذلك، إذ كان كثير منهم لغويين في الأساس، وأسهموا بطريقة أو بأخرى في تبعيج النحو، وفلسفة قواعده فبدت عليهم آثار الصنعة، ولكنّ كوكبة منهم حاولت تجاوز هذا النطاق فراحت تفتش عن سرّه وتذكر علته بالتصريح أحياناً مدركة في الوقت نفسه أنّ القيمة البلاغيّة لظاهرة الحذف في القرآن الكريم - كما في العربيّة - لا تقف عند حدود هذه الفائدة العامّة المتمثّلة في الإيجاز أو الاقتصاد في التعبير التي ربّما تشير إليها في معظم المحذوفات، بل تتعداها إلى الدّلالة على قيم بلاغيّة أحر تُستفاد من السياق وقرائن الأحوال^(٢).

حذف الفعل و إضماره :

(١) انظر: محمد، أحمد سعد، (١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م)، التوجيه البلاغي للقراءات

القرآنيّة، مكتبة الآداب القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٤٣.

(٢) انظر: المرجع نفسه، ص ٢٤٣ - ٢٤٤.

يفرّق أصحاب الاتجاه اللغوي في الاستعمال بين مصطلحي الحذف والإضمار؛ فبينما يردُّ الإضمار في عباراتهم بمعنى إسقاط اللفظ وبقاء معناه في التركيب، يرد الحذف دالاً على ذلك المفهوم لما بين المصطلحين من عموم وخصوص، كما يرد بمعنى ما يُستغنى عنه لفظاً ومعنى، والمقصود بالمعنى ههنا، هو المعنى الوظيفي أو الأثر الإعرابي الذي يتركه اللفظ تبعاً لنظرية العامل^(١)، والذي جعلنا نقرر هذا هو أنّ البلاغيين ما زالوا يتلبثون بهذه التفرقة بين المصطلحين، ويتخذون من علامات الإعراب أدلة مقاليّة على تعيين المحذوف من الكلام وتقديره^(٢)، وكأنّ ذلك عندهم مقدّمة أوّليّة للبحث في بلاغته ومعرفة دواعيه، كما فعل بعض حدّاق النحاة وموجّهي القراءات عندما أشاروا إلى بعض ظواهر الحذف والإضمار المترتبة على وجه التّغاير الإعرابي بين القراءات سوى أنّهم اكتفوا بدلالة الكلام والحمل على المعنى مسوّغاً للحذف وعلّة له، دون أن يشيروا إلى دواع بلاغيّة^(٣).

ومن أمثلة حذف الفعل في هذه الدّراسة على سبيل المثال قوله تعالى: ﴿حَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾^(٤).
 "نصبُ المفضّل (غشاوة) يحتاج إلى إضمار ما أضمر في قوله: { وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِ غِشَاوَةً }، أي: وجعل على أبصارهم غشاوة، أو إلى عطف أبصارهم

(١) انظر: القرطبي، الرّد على النحاة، ٩٢-٩٣، وانظر: الكاتب، ابن وهب (ت ٢٧٢ هـ)، (١٩٦٩ م)، البرهان في وجوه البيان، تقديم وتحقيق: د. حفني محمد شرف، مكتبة الشباب، القاهرة، ٣/ ١٠٣. وانظر: السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله (ت ٥٨١ هـ)، (١٩٧٨)، نتائج الفكر في النحو، تحقيق: د. محمد إبراهيم البناء، منشورات جامعة قارونس، ليبيا، ١٦٥.

(٢) الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، (١٩٧٢)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، منشورات المكتبة العصريّة، صيدا/بيروت، الطبعة الثانية، ٣/ ١١١-١١٢.

(٣) محمد، التوجيه البلاغي للقراءات القرآنيّة، ٢٤٦-٢٤٧.

(٤) سورة البقرة، الآية ٢/ ٧.

على ما قبله ونصبها على حذف الجر، أي : بغشاوة، وهو ضعيف، ويحتمل عندي أن تكون اسماً وضع موضع مصدر من معنى (خَتَمَ)، لأنَّ معنى (خَتَمَ) : غشي وستر، وكأنَّه قيل: تغشيه على سبيل التأكيد، وتكون (قلوبهم وسمعهم وأبصارهم) مختوماً عليها مغشاة^(١).

قال أبو علي: "وقراءة الرَّفَعِ أُولَى لِأَنَّ النَّصْبَ إِذَا مَا يُحْمَلُهُ عَلَى خَتْمِ الظَّاهِرِ فَيُعْرَضُ فِي ذَلِكَ أَنَّكَ حَلْتِ بَيْنَ حَرْفِ الْعَطْفِ وَالْمَعْطُوفِ بِهِ... فَقِرَاءَةُ الرَّفَعِ أَحْسَنُ، وَتَكُونُ الْوَاوُ عَاطِفَةً جُمْلَةً عَلَى جُمْلَةٍ"^(٢).

ذهب الفراء إلى أنَّ معنهما واحد، ثمَّ قال: "وَإِنَّمَا يَحْسُنُ الْإِضْمَارُ فِي الْكَلَامِ الَّذِي يَجْتَمِعُ وَيَدُلُّ أَوَّلُهُ عَلَى آخِرِهِ؛ كَقَوْلِكَ: قَدْ أَصَابَ فُلَانٌ الْمَالَ، فَبَنَى الدَّوْرَ وَالْعَبِيدَ وَالْإِمَاءَ وَاللِّبَاسَ الْحَسَنَ؛ فَقَدْ تَرَى الْبِنَاءَ لَا يَقَعُ عَلَى الْعَبِيدِ وَالْإِمَاءِ وَلَا عَلَى الدَّوَابِّ وَلَا عَلَى الثِّيَابِ، وَلَكِنَّهُ مِنْ صِفَاتِ الْيَسَارِ؛ فَحَسُنَ الْإِضْمَارُ لَمَّا عُرِفَ، وَمِثْلُهُ فِي سُورَةِ الْوَاقِعَةِ: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ ﴿٧﴾ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّنْ مَّعِينٍ﴾^(٣) ثُمَّ قَالَ: ﴿لَّا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنْفُونَ ﴿٨﴾ وَفَكَهَّةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّرونَ ﴿٩﴾ وَحَمٍ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ ﴿١٠﴾ وَحُورٌ عِينٌ﴾^(٤)، فخفض بعض القراء، ورفع بعضهم: ((الهورُ العينُ))، وقال الذين رفعوا: (الهورُ العينُ) لا يُطَافُ بِهِنَّ؛ فرفعوا على معنى قولهم: (وعندهم حورٌ عِينٌ)، أو (مع ذلك حورٌ عِينٌ)، فقبل الفاكهة واللحم لا يُطَافُ بِهِمَا إِنَّمَا يُطَافُ بِالْخَمْرِ وَحَدَّهَا - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - ثُمَّ أَتْبَعَ آخِرَ الْكَلَامِ أَوْلَاهُ^(٥)، وأنشدني بعض بني أسد يصف فرسه: { من الرِّجْزِ }

(١) الأندلسي، البحر المحيط، ٤٩/١.

(٢) انظر: الأندلسي، البحر المحيط، ٤٩ / ١ - ٥٠ (بتصرّف).

(٣) سورة الواقعة، الآية ٥٦ / ١٧-١٨.

(٤) سورة الواقعة، الآية ٥٦ / ١٩ - ٢٢.

(٥) انظر : الفراء، معاني القرآن، ١ / ١٤.

عَفَّتْهَا تَيْبًا وَمَاءً بَارِدًا حَتَّى شَتَّتْ هَمَالَةً عَيْنَاهَا^(١)

والكتاب أعرب و أقوى في الحجة، ومن قرأ بالنصب أضمر (وجعل)^(٢).

قرأ عاصم على إضمار فعل، كأنه قال: (وجعل على أبصارهم غشاوة)^(٣) ولا ولا ضمير في الجار على هذا الارتفاع الظاهر به، ويقرأ بالنصب بفعل مضمر تقديره: (و جعل على أبصارهم غشاوة)^(٤)، ولا يجوز أن ينصب: بـ(خَتَمَ)؛ لأنه لا يتعدى بنفسه، و أضاف: ونصبه على وجهين:

أحدهما: أن ينتصب بفعل مضمر كأنه قال: (ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم، وجعل على أبصارهم غشاوة) كما قال في سورة الجاثية: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾^(٥)، و إنما جاز هذا الإضمار؛ لدلالة أول أول الكلام على آخره، ومثل هذا الإضمار يجوز إذا كان الفعل المضمر معناه موافقاً لمعنى الفعل الأول، كما قال الشاعر: { مجزوء الكامل}

وَرَأَيْتُ زَوْجَكَ فِي الْوَعَى مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمَحًا^(٦)

(١) البيت بلا نسبة في البغدادي، خزانة الأدب ١ / ٤٩٩، والفراء، معاني القرآن، ١ / ١٣ - ١٤، و إعراب القراءات السبع وعللها ١ / ٦١-٦٢، و ابن عبد ربه، العقد الفريد ١ / ٢١٤ - ٢١٥.

(٢) النحاس، إعراب القرآن، ١ / ١٨٦.

(٣) (غشاوة) يقرأ بالرفع على أنه مبتدأ، و (على أبصارهم) خبره، وفي الجار على هذا ضمير وعلى قول الأخفش: (غشاوة) مرفوع بالجار، كارتفاع الفاعل بالفعل.

(٤) انظر: العكبري، إعراب القراءات الشواذ، ١ / ١١٧.

(٥) الجاثية ٤٥ / ٢٣ .

(٦) البيت بلا نسبة عند البغدادي، في خزانة الأدب، ٢ / ٢٣١، ٣ / ١٤٢، وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢ / ٦١٢، وابن جني، الخصائص، ٢ / ٤٣١، وابن يعيش، شرح المفصل، ٢ / ٥٠، وابن منظور، لسان العرب، مادة (رغب) ١ / ٤٢٢، ورواية البيت في المعجم المفصل في شواهد اللغة والأدب:

يَا لَيْتَ زَوْجَكَ قَدْ غَدَا مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمَحًا

يريد : وحاملاً رماً^(١).

ويقول القرطبي: "ولا تكاد تجد هذا الاستعمال في حال سعة واختيار ليقتصد قراءة النصب"، في قراءة النصب، أما قراءة الرقع فأحسن وتكون الواو عاطفة جملة على جملة^(٢).

أما توجيه التحول في قراءة النصب، فيحتمل أن يكون نصبها على الإتياع وعلى محل (وعلى سمعهم)^(٣)، كقوله تعالى: ﴿ وَحُورٌ عِينٌ ﴾^(٤)، وقول الشاعر:

عَفَّتْهَا تَيْبًا وَمَاءً بَارِدًا حَتَّى شَتَّتْ هَمَالَةً عَيْنَاهَا^(٥)

وجاز هذا الإضمار؛ لدلالة أول الكلام على آخره، ومثل هذا الإضمار يجوز إذا كان الفعل المضمر معناه موافقاً لمعنى الفعل الأول كما أسلفنا.

وقد يحذف الفعل لدلالة الكلام والحال عليه كما في توجيه قراءة (فساداً) بالنصب من قوله تعالى: ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا

انظر : يعقوب، المعجم المفصل في شواهد اللغة والأدب، ٦٦ / ٢.

(١) انظر : القيسي، مشكل إعراب القرآن، ٢١ / ١.

(٢) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ١٩١ / ١.

(٣) الشوكاني، فتح القدير، ٦٣ / ١.

(٤) سورة الواقعة، الآية ٥٦ / ٢٢.

(٥) البيت بلا نسبة عند البغدادي، خزانة الأدب ٤٩٩ / ١، والفراء، معاني القرآن، ١٣ / ١ -

١٤، و إعراب القراءات السبع وعللها ٦١-٦٢، و ابن عبد ربه، العقد الفريد ١ /

٢١٤-٢١٥.

فَكَانَ أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ
بَعَدَ ذَلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ ﴿١﴾

"قرأ الجمهور: ((... أو فساد)) بالخفض عطفاً على ما سبق على تقدير:
(بغير نفسٍ أو بغيرِ فسادٍ في الأرض)، وقرأ الحسن: ((أو فساداً)) بالنصب، أي:
(وعمل فساداً) على إضمار فعل، أو بالنصب على المصدر"^(١).

قال ابن خالويه: "كأنه عطف مصدرًا على مصدر: مَنْ قَتَلَ نَفْسًا ظَلَمًا أَوْ
فساداً"^(٢)، قرأ الحسن: (أو فساداً) أي: أَوْ عَمَلَ فساداً، ويجوز أن يكون بمعنى
المصدر أي: أفسد فساداً"^(٤).

وَنُصِبَ عَلَى فِعْلٍ مَحذُوفٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ أَوَّلُ الْكَلَامِ، وَذَلِكَ أَنْ قَتَلَ النَّفْسَ بِغَيْرِ
نَفْسٍ مِنْ أَعْظَمِ الْفَسَادِ؛ فَكَانَ مَا قَال: أَوْ أَتَى فساداً أَوْ رَكَّبَ فساداً أَوْ أَحَدَثَ فساداً،
وحذف الفعل الناصب لدلالة الكلام عليه و إبقاء عمله ناطقاً به ودليلاً عليه مع ما
يدلُّ من غيره عليه أكثر من أن يؤتى بشيء منه مع وضوح الحال به إلا أن منه
قول القطامي:

فَكَرَّتْ تَبَنُّغِيهِ فَوَافَقَتْهُ عَلَى دَمِهِ وَمَصْرَعِهِ السَّبَّاعَا^(٥)

فنصبَ (السَّبَّاع)؛ لأنها داخلة في الموافقة، ألا ترى إذا وافقت السَّبَّاع على
دمه فقد دخلت السَّبَّاع في الموافقة، فيصير كأنه قال: (وافقت السَّبَّاع).... "وسمعتُ
سنة خمس وخمسين غلاماً حَدَّثًا مِنْ عَقِيلٍ وَمَعَهُ سَيْفٌ فِي يَدِهِ، فَقَالَ لَهُ بَعْضُ

(١) سورة المائدة، الآية ٥ / ٣٢.

(٢) الأندلسي، البحر المحيط، ٤٦٨/٣.

(٣) ابن خالويه، مختصر شواذ القرآن، ٣٢.

(٤) النحاس، إعراب القرآن، ١٨ / ٢.

(٥) البيت من الوافر، وهو للقطامي في ديوانه، ديوان القطامي، أبو سعيد عمر، تحقيق:
إبراهيم السامرائي، دار الثقافة، بيروت/لبنان، (د.ت)، ص ٤١، وانظر: سيبويه،
الكتاب، ٢٨٤/١، وانظر، ابن جني، المحتسب، ٢١٠/١، وبلا نسبه عند ابن جني في
الخصائص، ٤٢٦/٢.

الحاضرين: يا أعرابي سيفك هذا يقطع البطح؟ فقال له: إي والله غوارب الرجال، فنصب (الغوارب) على ذلك، أي: (ويقطع غوارب الرجال)"^(١).

وفي توجيه التحول في قراءة الحسن (أو فساداً) بالنصب يكون على تقدير: حذف الفعل يدلُّ عليه أوَّل الكلام، تقديره: أو أُحْدِثَ فساداً في الأرض"^(٢)، "وفي هذا ضعف"^(٣)، والدليل عليه قوله تعالى: { مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ }؛ لأنه من أعظم الفساد"^(٤)، ومعنى قراءة الجمهور: أَنْ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ سَبَبٍ مِنْ قِصَاصٍ أَوْ فِسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا"^(٥).

وبعد هذا أقول: إنَّ سياق الكلام هو الذي يعين المتلقي على تعيين المحذوف، أو تقديره بتقديرات متعددة أو مختلفة أحياناً بحسب ما يمليه منطق التعبير، وأحسب أنَّ هذا التعدد أو الاختلاف دليل صحة التوجيه البلاغي؛ لأنَّه يُرشد - في نظري- إلى إدراك القيمة التعبيرية الكبرى التي تتيحها ظاهرة الحذف في العريبيَّة علاوة على الإيجاز والاقتصاد في التعبير و أعني بها تكثيف دلالة التراكيب بتعدُّدها أو اختلافها من متلقٍ إلى آخر بحسب نظره إلى السِّياق.

وفي قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ

عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرَزَقُونَ ﴾^(٦).

"قرأ الحسن وابن عامر: (قُتِلُوا) بالتشديد، وروي عن عاصم: (قاتلوا)، وقرأ الجمهور: (قُتِلُوا) مخففاً، وقرأ الجمهور: (بل أحياء) بالرفع، على أنه خبر مبتدأ محذوف، تقديره: (بل هم أحياء)، وقرأ ابن أبي عبلة: (أحياء) بالنصب... فوجه

(١) انظر: ابن جني، المحتسب، ١ / ٢١٠، وانظر: الشوكاني، فتح القدير، ٢ / ٣٣.

(٢) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ٦ / ١٣٩.

(٣) انظر: الشوكاني، فتح القدير، ٢ / ٤٩، يقصد ضعف في التقدير.

(٤) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ٦ / ١٣٩.

(٥) الشوكاني، فتح القدير، ٢ / ٤٩.

(٦) سورة آل عمران، الآية ٣ / ١٦٩.

قراءة ابن أبي عجلة : أن يُضمِرَ فعلاً غير المحسبة، و(اعتقدهم أو أجعلهم)، وذلك ضعيف إذ لا دلالة في الكلام على ما يضمِر" (١).

يقراً بالنصب على تقدير: (بل أحسبُوهم أحياء) (٢)، وقد حمَلَ الزجاج (ت ٣١١ هـ) قراءة النَّصب على إضمار فعل تقديره : (بل أحسبُهم أحياء) (٣)، وذلك على تقدير أبي علي (ت ٣٧٧ هـ) متذبذباً بين صنعة اللفظ وتقدير المعنى، وعلة ذلك أن الأمر في هذا المقام يقين فلا يجوز أن يُؤمرَ فيه بمحسبة، كما أنه لا يجوز - في نظره - أن يُضمِرَ له إلا فعل المحسبة، فوجه ذلك أن يضمِر لها فعلٌ غيرَه، ك(اعتقدهم أو أجعلهم)، وهو كذلك ضعيف إذ لا دلالة في الكلام عليه، وقد فنّد أبو حيّان (ت ٧٤٥ هـ) موقفه المتذبذب هذا بأنّ (حسب) تأتي للدلالة على اليقين في كلام العرب مستندلاً على ذلك بقول الشاعر:

حَسِبْتُ التَّقِيَّ وَالْحَمْدُ خَيْرَ تِجَارَةٍ رَبَّاحاً إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلاً (٤)

فحسب ههنا لليقين؛ لأنّ المعنى عليه، كما جاز عنده تقدير المحذوف باسترشاد المعنى من غير ضعف، وإن كانت دلالة اللفظ على المحذوف أحسن (٥).

ولتوجيه هذا التحول أقول : يبدو أنّ جمهور القراء كانوا يدركون احتمال وجه النَّصب لذلك التأويل، فأثروا وجه الرَّفع على حذف المبتدأ لدلالته النَّصيّة على التَّيَقُّنِ علاوة على اتِّباع الأثر في القراءة، وربّما لا يعنينا من ذلك إلا التدايل على احتفاء الموجهين بالنظر إلى السِّياق وما كان يثيره ذلك النَّظر من اختلافهم حول

(١) الأندلسي، البحر المحيط، ١١٣/٣.

(٢) العكبري، إعراب القراءات الشواذ، ٣٥٦/١.

(٣) انظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٤٨٨ / ١، وانظر: الزمخشري، الكشاف، ١ / ٤٣٩.

(٤) البيت للبيد، ديوان لبيد بن ربيعة، دار المعرفة بيروت/لبنان، (٢٠٠٤م) ورؤية البيت في ديوانه ٥٠ :

حَسِبْتُ التَّقِيَّ وَالْبِرَّ خَيْرَ تِجَارَةٍ رَبَّاحاً إِذَا مَا أَصْبَحَ الْمَرْءُ قَافِلاً.

(٥) انظر : الأندلسي، البحر المحيط، ٣ / ١١٣، وانظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، ٣ / ٢٩٣، وانظر: السمين الحلبي، الدرّ المصون، ٢ / ٢٥٦ - ٢٥٧.

تعيين المحذوف وتقديره، تبعاً لما يدل عليه لفظ الكلام على ما تقتضيه الصنعة، أو ما يدل عليه فحوى الكلام، ومن ثم يلتقي الذوق ومنطلق اللغة مع الإحساس ببلاغة الحذف وقيمته في التعبير القرآني.

حذف الفاعل وإضماره :

يشيع الحديث عن حذف الفاعل وإضماره ههنا فيما تغايرت قراءته بين بناء الفعل للمفعول تارة وبنائه للفاعل تارة أخرى، ويتردد هذا الوجه من القراءة غالباً في حديث القرآن غالباً عن إنزال الكتاب، وقضاء الأمر، وأحداث البعث والقيامة، وهي أحداث لا شك أن لها فاعلاً واحداً يتفرّد بإحداثها ولا ينازعه فيها غيره، عندئذ يصير حذفه لازمةً أسلوبية في التعبير عنها، ويقوم سياق العلم به - سبحانه - مقام ذكره^(١).

وقد تناول بعض الموجهين تلك الظاهرة، وألحوا في بحثها أقل ما يقال فيها إنها رائدة في مجالها، من حيث ربطها بسياقها القرآني العام علاوة على ما لاحظوه من أغراض بلاغية تخص ما أشاروا إليه من مواضعه، ويهدينا تتبع نصوصهم واستقراؤها إلى أن وراء أطراد هذه الظاهرة وبخاصة ما يتعلّق منها بالبناء للمفعول، غرضاً بلاغياً عاماً يضبط حركة التعبير بها أو إيثارها في بعض أوجه القراءة، وذلك حيثما يكون الاهتمام منصرفاً إلى الإعلام بوقوع الفعل بالمفعول، أو الاقتصار على الحدث البتة دونما اهتمام بفاعله.

فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى

الْمَلٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هٰٓؤُلَآءِ إِنْ كُنْتُمْ صٰٓدِقِينَ ﴾^(٢).

قرأ اليماني ويزيد اليزيدي (وعلم آدم)، وحذف الفاعل للعلم به^(٣)، ويقرأ (و علم على ما لم يسم فاعله (آدم) بالرفع، وإنما لم يذكر الفاعل؛ لأنه معلوم^(١)، ويرى

(١) محمد، التوجيه البلاغي، ٢٤٩.

(٢) سورة البقرة، الآية ٢ / ٣١.

(٣) الأندلسي، البحر المحيط، ١ / ١٤٥، وانظر: ابن خالويه، مختصر شواذ القرآن، ٤.

ابن جنِّيَّ أَنَّ بِنَاءَ الْفِعْلِ لِلْمَفْعُولِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾^(١) عَلَى قُوَّةِ الْعِنَايَةِ بِالْمَفْعُولِ^(٢).

ويذكر أنه إذا ثبت بهذا كله قوة عنايتهم بالفضلة حتى ألفوا حديث الفاعل معها، وبنو الفعل لمفعوله، فقالوا: (ضَرِبَ زَيْدٌ) حَسَنَ قَوْلِهِ تَعَالَى: (وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا) لَمَّا كَانَ الْغَرَضُ فِيهِ أَنَّهُ قَدْ عَرَفَهَا وَعَلِمَهَا، وَأَنَسَ أَيْضًا عِلْمَ الْمُخَاطَبِينَ بِأَنَّ اللَّهَ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى هُوَ الَّذِي عَلَّمَهُ إِيَّاهَا بِقِرَاءَةٍ مِنْ قَرَأَ: (وَعَلَّمَ آدَمَ)، وَنَحْوَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا ﴾^(٤)، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ تَخْشَوْا عَنكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا ﴾^(٥)، فَقَدْ عَلِمَ أَنَّ الْغَرَضَ بِذَلِكَ فِي جَمِيعِهِ أَنَّ الْإِنْسَانَ مَخْلُوقٌ وَمَضْعُوفٌ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: (ضَرِبَ زَيْدٌ)، إِنَّمَا الْغَرَضُ مِنْهُ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّهُ مُنْضَرَبٌ وَلَيْسَ الْغَرَضُ أَنْ يُعْلَمَ مَنْ الَّذِي ضَرَبَهُ، فَإِنْ أُرِيدَ ذَلِكَ وَلَمْ يَدَلَّ دَلِيلٌ عَلَيْهِ فَلَا بَدَّ أَنْ يَذَكَرَ الْفَاعِلَ، فَيُقَالُ: ضَرَبَ فُلَانٌ زَيْدًا، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ كَلَّفَ عِلْمَ الْغَيْبِ^(٦).

وفي تفسير التحوّل في القراءة يكون من قرأ (عَلَّمَ) على غير مسمى الفاعل على معنى: أي (عَلَّمَهَا) بتعليم الحقّ إياه وحفظها بحفظه^(٧).

ويكرّر ابن جنّي هذا الملحظ البلاغي - بناء الفعل للمعلوم - ويؤكد عليه بقوله في موضع آخر: " إِنَّ الْفِعْلَ إِذَا بُنِيَ لِلْمَفْعُولِ، لَمْ يَلْزَمْ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ لِلْجَهْلِ بِالْفَاعِلِ، بَلْ لِيُعْلَمَ أَنَّ الْفِعْلَ قَدْ وَقَعَ بِهِ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى هَذَا لَا ذَكَرَ الْفَاعِلَ، أَلَا تَرَى

(١) العكبري، إعراب القراءات الشّواذ، ١ / ١٤٤.

(٢) سورة البقرة، الآية ٢ / ٣١.

(٣) ابن جنّي، المحتسب، ١ / ٦٦.

(٤) سورة المعارج، الآية ٧٠ / ١٩.

(٥) سورة النساء، الآية ٤ / ٢٨.

(٦) ابن جنّي، المحتسب، ١ / ٦٦.

(٧) انظر: الزمخشري، الكشاف، ١ / ٢١٠، وانظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ١ /

قوله تعالى: ﴿ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا ﴾^(١) وقوله تعالى: ﴿ خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ سَأُورِيكُمْ آيَاتِي فَلَا تَسْتَعْجِلُونِ ﴾^(٢) وهذا مع قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعَلْمَا تَوْسُوسُ بِهِءَ نَفْسُهُ ط وَخُنَّ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴾^(٣)، قوله سبحانه: ﴿ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴾^(٤)، فالغرض في نحو هذا المعروف إذا بُنيَ للمفعول إنما هو الإخبار عن وقوع الفعل به حسب، وليس الغرض فيه ذكراً من أوقعه به فاعرف ذلك^(٥).

ومما قرئ على هذا الوجه و أجراه الموجهون هذا المجرى: قوله تعالى: ﴿ وَفِي الْأَرْضِ قِطْعٌ مُتَجَاوِرَاتٌ وَجَنَّتٌ مِّنْ أَعْنَابٍ وَزُرْعٌ وَنَخِيلٌ وَصِنَوَانٌ وَغَيْرُ صِنَوَانٍ يُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَنُفِضِلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِي الْأَكْلِ ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾^(٦)، وقوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ۚ أَكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمَلَّىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴾^(٧)، وقوله تعالى: ﴿ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي

(١) سورة النساء، الآية ٤ / ٢٨.

(٢) سورة الأنبياء، الآية ٢١ / ٣٧.

(٣) سورة ق، الآية ٥٠ / ١٦.

(٤) سورة العلق، الآية ٩٦ / ٢.

(٥) ابن جني، المحتسب، ١ / ١٣٥، و قد كرر ابن جني ذلك في مواضع متعددة، انظر: ١ / ١٠٤، ٢ / ٢٢٩، ٢٨٤، كما ينظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ٣ / ١٤٤، وانظر: حسين، عبد القادر، (١٩٧٥)، أثر النحاة في البحث البلاغي، دار النهضة بمصر، القاهرة، ٣٠٥.

(٦) سورة الرعد، الآية ١٣ / ٤.

(٧) سورة الفرقان، الآية ٢٥ / ٥.

السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ ^ط ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ
يَنْظُرُونَ ﴿١﴾، وغيرها كثير (٢).

وكان هذا التحليل خليقاً بأن يجد لنفسه أثراً في البحث البلاغي الخالص، فاستقى منه عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧٤ هـ) في حديثه عن حذف الفاعل والمفعول به، وهو يردد القول بأنه: "إذا أريد الإخبار بوقوع الضرب ووجوده في الجملة من غير أن يُنسبَ إلى فاعل أو مفعول، أو يعترض لبيان ذلك، فالعبارة فيه أن يُقال: كَانَ ضَرْبٌ أَوْ وَقَعَ ضَرْبٌ أَوْ وُجِدَ ضَرْبٌ، وما شاكل ذلك من ألفاظ تفيد الوجود المجرد في الشيء" (٣).

وكذلك كان من اليسير أن نتبين قيمة ما أدركه ابن جنّي، في بعض الدّراسات البلاغيّة المعاصرة، ونحن نحسُّ أثره ونسمعُ دبيب كلماته تسري في تناول بنت الشاطي لظاهرة الاستغناء عن الفاعل وبناء الفعل للمجهول؛ إذ هداها البيان القرآني في مثل قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴿٣٢﴾ وَحُمِلَتِ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً ﴿٤﴾﴾ (٤) ببناء الأفعال (نفخ، حملت، دكّت) للمجهول إلى أن اطّراد هذه الظاهرة في موقف البعث والقيامة يُنبّه إلى أسرار بيانيّة وراء ضوابط الصنعة البلاغيّة، وإجراءات الإعراب الشكليّة، ثمّ رأت أنّ بناء الفعل للمجهول والاستغناء عن ذكر الفاعل فيه (تركيز الاهتمام على الحدث بصرف النظر عن

(١) سورة الزّمر، الآية ٢٤ / ٢٨.

(٢) انظر: العمادي، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، ٤ / ١٥٨، وانظر:

الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ١٣ / ١٠٣.

(٣) انظر: الجرجاني، دلائل الإعجاز، ١٥٤، وانظر: القزويني، شرح التلخيص، ٢ /

١٢٠.

(٤) سورة الحاقة، الآية ٦٩ / ١٣ - ١٤.

محدثه^(١)، فهو إذًا نسق يناسب غرض القرآن الكريم في نقل مشاهد يوم القيامة والتركيز على تصوير أحداثها لا ذكر مُحدثها؛ إذ كان سبحانه معلوماً من السّياق والمقام، حتى يخيل للمرء أنّ هذه الأشياء منقادة انقياداً إلى سرعة الاستجابة للفعل، فتتخلع الأفتدة وترتعد الفرائض من هول ما يحدث آنذاك ترهيباً وتخويفاً.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ

وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴾^(٢).

قرأ الجمهور: (أُنزِلَ، أُنزِلَ) بالبناء للمفعول فيهما، وقرأ النخعي، وأبو حيوة ويزيد بن قطيب: (أُنزِلَ، أُنزِلَ) مبنيين للفاعل^(٣).

ذهب الزّمخشري (ت ٥٣٨ هـ) إلى أنّ طرح الفاعل ببناء الفعل (أُنزِلَ) للمفعول، ينطوي على تعظيم المنزل، و أنّ هذا أدلّ على كبرياء المنزل وجلالة شأنه القراءة الشاذة (أُنزِلَ) مبنيّاً للفاعل^(٤)، فيكون الزّمخشري قد رجّح قراءة البناء للمفعول - وهي قراءة الجمهور - على القراءة الشاذة لـ (النخعي ويزيد بن قطيب) في بناء الفعل للفاعل لغرض بلاغي ينطوي على تعظيم المنزل، تقول: الملك أمرَ بكذا ورسم بكذا وخاصة إذا كان الفعل فعلاً لا يقدر عليه إلا الله سبحانه وتعالى، كقوله تعالى: ﴿ وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَسْمَأِ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَأَسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ ۖ وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴾^(٥)، وكذلك قراءة (يُضِلُّ

(١) بنت الشاطي، (١٩٨٢)، التفسير البياني للقرآن الكريم، دار المعارف، الطبعة السادسة،

٨٠ - ٨١.

(٢) سورة البقرة، الآية ٢ / ٤.

(٣) الأندلسي، البحر المحيط، ١ / ٤١.

(٤) الزّمخشري، الكشاف، ١ / ٤٢.

(٥) سورة هود، الآية ١١ / ٤٤.

وَيَهْدِي) بالبناء للمفعول، في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ ۗ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا ۖ يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا ۗ وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾^(١).

"قرأ الجماعة على البناء للفاعل: (يُضِلُّ... يَهْدِي... يُضِلُّ)، وقرأ زيد بن علي: (يُضِلُّ به كثيرٌ وَيَهْدِي به كثيرٌ وَمَا يُضِلُّ به إلا الفاسقون) على البناء للمفعول في الثلاثة"^(٢).

فيمكن حمل -البناء للمفعول- في هذه القراءة على أنه من باب تعظيم الفاعل؛ إذ كان معلوماً في مذهب أهل السنة أن الإضلال والهداية بيده سبحانه، ولكن طوى ذكره ولم يُصَرِّح باسمه مضمراً أو مظهراً لما ينطوي عليه ذلك من رعاية التأدب في نسبة أفعال الشر إليه مباشرة، حتى: كأنها تُبَاشَر ممن وقعت عليه، وجاءت قراءة فعل الهداية على هذا البناء -فيما أرى- لإحداث نوع من المشاكلة اللفظية بين الأمرين^(٣).

وفي قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فِى النَّارِ هُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهيقٌ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ ۗ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا

(١) البقرة ٢ / ٢٦.

(٢) الأندلسي، البحر المحيط، ١ / ١٢٦، وانظر: ابن خالويه، مختصر شواذ القرآن، ٤، وانظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ١ / ٢١٧، وانظر: العباينة، قراءة زيد بن علي، ١٠٦.

(٣) الهمذاني، المنتجب بن حسين بن أبو العز (ت ٦٤٣ هـ)، (١٤١١ هـ)، الفريد في إعراب القرآن القرآن المجيد، تحقيق: د. محمد حسن النمر، ود. فؤاد علي مخيمر، دار الثقافة، قطر، الطبعة الأولى ١ / ٢٥٩ - ٢٦٠.

يُرِيدُ ﴿٤٧﴾ وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ
إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءٌ غَيْرَ مَجْذُوزٍ ﴿١﴾.

قرأ الحسن: (شُقُوا) بضمّها، والجمهور بفتحها، وقرأ حمزة والكسائي وحفص
(سَعِدُوا) بضم السين، وكذلك قرأها ابن مسعود وطلحة بن مصرف وابن وثاب
والأعمش، وقرأها باقي السبعة والجمهور بفتحها^(٢).

قرأ الأعمش وحفص وحمزة والكسائي (وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا) بضم السين، وقال
أبو عمرو: والدليل على أنه (سَعِدُوا) أَنَّ الْأَوَّلَ (شُقُوا) ولم يُقَلْ: (أَشُقُوا)^(٣)، قال
النحاس: "ورأيت علي بن سليمان يتعجب من قراءة الكسائي (سَعِدُوا) مع علمه
بالعربية إذ كان هذا لحناً لا يجوز؛ لأنه إنما يقال: سَعِدَ فلان و أسعده الله عز وجل
(فأسعد) مثل (أمرض)، وإنما احتج الكسائي بقولهم: مسعود ولا حجة له فيه؛ لأنه
يقال: مكان مسعود فيه ثم يُحذف فيه و يُسمّى به، واحتج بقول العرب: فغر فاه و
فغر فوه"^(٤)، ومن ضم السين من (سَعِدُوا) فهو محمول على قولهم: (مسعود) وهو
شاذ قليل؛ لأنه لا يقال: سَعِدَ الله إنما يقال: أسعده الله، وقال الثعالبي: (سَعِدُوا)
بضم السين، أي: (رُزِقُوا السَّعَادَةَ) يقال: سعد وأسعد بمعنى واحد، وقرأ الباقون
(سَعِدُوا) بفتح السين قياساً على (شُقُوا) واختاره أبو عبيد وأبو حاتم^(٥)

ونقول: ما أطف الإشارة في (شُقُوا) و (سَعِدُوا) على قراءة البناء للفاعل في
الأولى، والبناء للمفعول في الثانية، فمن وجد ذلك فليحمد الله تعالى ومن لم يجد فلا
يُلومن إلا نفسه^(٦)، فكان من شقى كان شقياً في نفسه، ومن سَعِدَ فبإسعاد الله له.

(١) سورة هود، الآية ١١ / ١٠٦ - ١٠٨.

(٢) الأندلسي، البحر المحيط، ٥ / ٢٤٦.

(٣) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ٩ / ٨٥.

(٤) النحاس، إعراب القرآن، ٢ / ٣٠٣ - ٣٠٤.

(٥) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ٩ / ٨٥.

(٦) الألوسي، روح المعاني، ١٢ / ١٤٥ - ١٤٦.

واللافت أنّ البلاغيين لم يعيروا هذا الجانب من حذف الفاعل اهتماماً، بل ضربوا عنه الذّكر صفحاً أن كان النّحاة وبخاصّة أصحاب المذهب البصري لا يرون حذفه جائزاً كغيره من أجزاء التّركيب؛ وذلك لتلبّسه دائماً بفعله^(١)، وقد تنبّه إلى هذا بهاء الدّين السبكي (ت ٧٧٣ هـ)، ثمّ لم يلبث أن حمل جواز حذفه في مذهب الكسائي (ت ١٨٩ هـ) على تلك الأغراض التي ضمنوها في بحثهم لحذف المسند إليه^(٢).

ذكر الفاعل :

وقد أشار الموجهون كذلك إلى أنّ ثمة مظهراً آخر يضمّر فيه الفاعل حالة بناء فعله للمعلوم، إذا جرى ذكره في السيّاق أو دلّت الحال عليه، مثال ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾^(٣).

"قرأ الجماعة (أنكم) بفتح الهمزة مصدر، على تقدير: (لن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب، فهي في محل رفع على الفاعلية... وقرأ ابن عامر بخلاف عنه (إنكم) بكسر الهمزة على الاستئناف، وهذا يقتضي أن يكون فاعل (ينفَعكم) مضمراً، وقدّره بعضهم ضمير التمنيّ المدلول عليه بقوله: ليت بيني وبينك..."^(٤).

(إنكم) بالكسر قراءة ابن عامر باختلاف عنه، و الباقون بالفتح، وهي في موضع رفع تقديره: (ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب)؛ لأنّ لكل واحد نصيبه الأوفر منه^(٥)، وقال المفسرون: "لا يخفف عنهم بسبب الاشتراك في شيء من

(١) انظر : الأنصاري، ابن هشام المصري (ت ٧٦١ هـ)، (د.ت)، شرح شذور الذهب من معرفة كلام العرب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، نسخة مصوّرة، ١٦٥ - ١٦٦، وانظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ١ / ٤٩٩.

(٢) انظر: السبكي، بهاء الدّين (ت ٧٧٣ هـ)، (د.ت)، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، ضمن شروح التلخيص، دار السرور، بيروت، ١ / ٢٨١ - ٢٨٢.

(٣) سورة الزّخرف، الآية ٤٣ / ٩٣.

(٤) الأندلسي، البحر المحيط، ٨ / ١٧.

(٥) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ١٦ / ٨٠.

العذاب؛ لأنَّ لكل واحدٍ من الكفَّار والشياطين الحظ الأوفر منه، وقيل: إنَّها للتعليل لنفي النِّفَع؛ أي: لأنَّ حَقَّكُمْ أن تَشْتَرِكُوا أنتم وقرناؤكم في العذاب كما كنتم مشتركين في سببه في الدُّنْيَا^(١)، ويقوِّي هذا المعنى قراءة ابن عامر على اختلاف عليه فيها بكسر (إِنَّ)^(٢)، ((وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ)) في الفاعل وجهان، أحدهما: (أَنْكُمْ) وما عملت فيه؛ أي لا ينفَعكم تَأْسِيْكُمْ في العذاب، والثاني: أن يكون ضمير التَّمَنِي المدلول عليه بقوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءَنَا قَالَ يَا لَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ فَبِئْسَ الْقَرِينُ﴾^(٣)، أي: لن ينفَعكم تَمَنِّي التَّبَاعِد؛ فعلى هذا يكون (أَنْكُمْ) بمعنى (لَأَنْكُمْ)^(٤)، وفاعل (ينفعكم) على القراءتين هو (الاشترائك)، والمعنى: (ولن ينفَعكم اليوم اشترائككم)، وفي هذا حرمان التَّأْسِي وهي نعمة يسلبها الله من أهل النَّار ليكون أشدَّ عذاباً؛ ولكنه أضر هنا لما يقع من الدلالة بعد، وجاز له إضمار الفاعل لدلالة الحال عليه، كقولهم: "إذا كان غداً فأتني"^(٥)، فأضمر الفاعل، فكذاك إضماره في قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ أَلْيَوْمَ إِذ ظَلَمْتُمْ أَنْكُرُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾^(٦)، وحال التلاوة دالة عليه، ومُبيِّنة له.

ويجوز فيه وجه آخر: وهو أن يكون فاعل ينفَع التَّبَرُّؤ، كأنَّه: ولن ينفَعكم اليوم تبرؤ بعضكم من بعض، وأظنُّ أن بعض المفسرين قد قاله، ودلَّ على التَّبَرُّؤ

(١) الشوكاني، فتح القدير، ٤ / ٧٩٢.

(٢) انظر: ابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ)، (د. ت)، الحجّة في القراءات السبع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت/ لبنان، الطبعة الخامسة، ٣٢٢ - ٣٢٣، وانظر: الزمخشري، الكشاف، ٣ / ٩٧، وانظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ١١٥، وانظر: الرّازي، الفخر الرّازي، ٢٧ / ٢١٥، وانظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٢ / ٣٤٣.

(٣) سورة الزّخرف، الآية ٤٣ / ٣٨.

(٤) ابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ)، (١٩٩٢)، إعراب القراءات السبعة وعللها، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢ / ٣٠٢.

(٥) سيبويه، الكتاب، ١ / ٢٢٤.

(٦) سورة الزّخرف، الآية ٤٣ / ٣٩.

ما في الكلام من الدلالة عليه، وذلك أن قوله : ﴿ يَا لَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ فَبِئْسَ الْقَرِينُ ﴾^(١) يدلُّ على التبرؤ فصار إضمار الفاعل هنا كإضماره في قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ ﴾^(٢) كما يشير ابن جنِّي (ت ٣٩٢ هـ) إلى ذلك النوع من الإضمار، ويرى أنه فاش في كلام العرب، وذلك في أثناء توجيهه قراءة (فَزَع) بفتح الفاء والزاي، وقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ حَتَّىٰ إِذَا فُزِعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ ﴾^(٣).

قرأ عاصم بن أبي النجود و الأعمش و أبو عبد الرحمن السلمي و عبد الله بن عمرو و الحسن و أيوب السخثياني (فَزَع) مشدداً مبنياً للمفعول من (الفزع)، والقائم مقام الفاعل (عن قلوبهم)؛ والمعنى : أزيلَ عن قلوبهم، أو المسند إليه مضمّر دلّ عليه الكلام، أي: (نُحِّي الخوف)، وقرأ ابن مسعود وابن عباس وطلحة وأبو المتوكل الناجي وقتادة وابن السميع وابن عامر ويعقوب والحسن بخلاف عنه ومجاهد وسعيد بن جبیر (فَزَع) مشدداً مبنياً للفاعل من (الفزع)، أي : كشف الله عن قلوبهم^(٤).

قرأ ابن عباس: (فَزَع عن قلوبهم) مسمى الفاعل، وفاعله ضمير يرجع إلى اسم الله تعالى، ومن بناه للمفعول فالجار والمجرور في موضع رفع، والفعل في

(١) سورة الزخرف، الآية ٤٣ / ٣٨.

(٢) سورة آل عمران، الآية ٣ / ١٧٣.

(٣) سورة سبأ، الآية ٣٤ / ٢٣.

(٤) الأندلسي، البحر المحيط، ٧ / ٢٧٨.

المعنى لله تبارك وتعالى، والمعنى في القراءتين: (أزيل الفزع من قلوبهم)^(١).

وفي تفسير التحول في القراءتين (فَزَعٌ - فَزَعٌ) فهما بمعنى واحد؛ أي: فزَع الله جلَّ وعزَّ عن قلوبهم؛ أي كَشَفَ عنها الفَزَعَ، أي: تعدَّها الفَزَعُ^(٢)، وكذا يقول سيبويه في قول العرب: رَمَيْتُ عن القوس أي: تعدَّي رَمِي القوس^(٣)، وأنشدني:

أرْمِي عَلَيْهَا وَهِيَ فَرَعٌ أَجْمَعُ
وَهِيَ ثَلَاثُ أذْرُعٍ وَإِصْبَعٌ^(٤)

وذهب ابن جنِّي إلى أنَّ فاعلها مضمَر، وقال: "إن شئت كان اسم الله تعالى، أي: كَشَفَ الله عن قلوبهم، وإن شئت كان ما هناك من الحال، أي:.... فَزَعٌ حاضر الحال قلوبهم، وإضمار الفاعل لدلالة الحال عليه كثير واسع، منه ما حكاه سيبويه من قولهم: (إذا كان غداً فأتني)"^(٥)، وكذا قول الشاعر:

فإن كان لا يُرضيك حتى تردني
إلى قطري لا إخالك راضياً^(٦)

(١) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ١٤ / ٢٢٠، وأورد الشوكاني: (قراءة الجمهور (فَزَعٌ) مبنياً للمفعول - والفاعل - هو الله والقائم مقام الفاعل هو الجار والمجرور، وقرأ ابن عامر (فَزَعٌ) مبنياً للفاعل، وفاعله ضمير يرجع إلى الله سبحانه وتعالى، وكلا القراءتين بتشديد الزاي، وفعل معناه السلب فالنفي إزالة الفزع، انظر: الشوكاني، فتح القدير، ٤ / ٤٦١.

(٢) انظر: الفراء، معاني القرآن، ٢ / ٣٦١، وانظر: النَّحاس، إعراب القرآن، ٣ / ٣٤٥.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٤ / ٢٢٦.

(٤) البيت من الرجز وهو لحميد الأرقط، انظر: سيبويه، الكتاب، ٤ / ٢٢٦، وانظر: ابن جنِّي، الخصائص، ٢ / ٣٠٧، وانظر: ابن سيده، المخصص، ٦ / ٣٨، ١٤ / ٦٥، ١٦ / ٨٠، وانظر: ابن منظور، لسان العرب، ١٤ / ٣٣٥ مادة (رَمَى).

(٥) سيبويه، الكتاب، ١ / ٢٢٤، وإن شئت قلت: (إذا كان غداً فأتني)، وهي لغة بني تميم.

(٦) البيت من الطويل، وهو لسوار بن المضرب، انظر: ابن جنِّي، الخصائص، ٢ / ٤٣٣، وانظر: ابن جنِّي، المحتسب، ٢ / ١٩٢، وانظر: الشيخ يس، شرح التصريح على التوضيح، ١ / ٢٧٢، وانظر: العيني، بدر الدين، المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، ٢ / ٤٥١، وانظر: البغدادي، خزانة الأدب، ١٠ / ٤٧٩.

أي : إن كان لا يرضيك ما جرى أو ما الحال عليه^(١)، وهناك مواطن أخرى^(٢).

ويبدو أنهم يساوون في مسلكتهم هذا بين ما يُضمَر وله ذكر في السِّياق، وما يضمَر ولم يجر ذكره لدلالة الحال والمقام عليه، وقد ركن إلى ذلك أبو علي (ت ٣٧٧ هـ) احترازاً من نسبة شبهة الشرك إلى آدم وحواء في قوله تعالى^(٣): ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا فَلَمَّا تَغَشَّاهَا حَمَلَتْ حَمَلاً خَفِيئاً فَمَرَّتْ بِهِ فَلَمَّا أَثْقَلَتْ دَعَوَا اللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ آتَيْنَا صَالِحًا لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ ﴿١٨٩﴾ فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١٩٠﴾﴾^(٤).

فذهب -أبو علي (ت ٣٧٧ هـ) - إلى أن الضمير في (جعلاً) للولدين، كأنه الذكر والأنثى، فإن قلت: لم يجر لهما ذكر فيكنى عنهما، فإن فيهما جرى من الكلام دلالة على اسميهما، فجاز لذلك إضمارهما كأشياء تضمَر لدلالة الأحوال عليها، وإن لم يجر لها في اللفظ ذكره^(٥)، ومن ذلك ما حكاه سيبويه من قولهم: "إذا كان غداً فأنتي"^(٦)، فأضمَر ما كانوا فيه من الرِّخاء والبلاء ولم يجر لهما ذكر^(٧)، فقوله تعالى:

(١) ابن جني، المحتسب، ٢ / ١٩٢ - ١٩٣.

(٢) ابن جني، المحتسب، ١ / ١٦٩ - ١٧٠، والهمذاني، الفريد في إعراب القرآن المجيد، ١ / ١١٤، ٤ / ٦٩ - ٧٠.

(٣) الأندلسي، البحر المحيط، ٤ / ٤٤٠.

(٤) الأعراف ٧ / ١٨٩ - ١٩٠.

(٥) الفارسي، أبو علي (ت ٣٧٧ هـ)، (١٩٨٣)، الحجّة للقراء السبعة، حققه: بدر السنين قهوجي، وبشير جويجاني، دار المأمون للتراث بدمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٤ - ١٩٩١، والجزء الأول والثاني منه بتحقيق: علي النجدي ناصف، و د. عبد الحليم النجار، ود. عبد الفتاح إسماعيل شبلي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٤ / ١١١ - ١١٣.

(٦) سيبويه، الكتاب، ١ / ٢٢٤.

(٧) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ٧ / ٣٣٩.

تعالى: ((جعلنا له)) يعني الذكر والأنثى الكافرين، ويعني به الجنسان، ودلّ على هذا قوله تعالى: ﴿لَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلْنَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾^(١).

ولم يقل يشركان، وهذا قول حسن^(٢).

ومن ذلك قراءة: (فتأتيهم) بالتاء من قوله تعالى: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ حَتَّىٰ

يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ ﴿٢١﴾ فَيَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿٣﴾.

قرأ الجمهور (فيأتيهم) بياء، أي العذاب، وقرأ الحسن وعيسى وأحمد بن المعلّى عن ابن ذكوان عن أبي عامر (فتأتيهم) بتاء التانيث، أنّث على معنى العذاب؛ لأنه العقوبة، أو تأتيهم الساعة^(٤).

يقرأ بالتاء على إضمار (الساعة)، أي: أو تأتيهم الساعة بغتة^(٥)، كما جاء صريحاً في موضع آخر^(٦).

وقد أضمر الفاعل في قراءة الجمهور على أنه للعذاب بجريانه في الذكر، أمّا القراءة الأخرى فالمضمر فيها (الساعة)، والمعنى: (فتأتيهم الساعة بغتة) فأضمرت لدلالة العذاب الواقع فيها، ولكثرة ما في القرآن من ذكرها، وقال رجل للحسن وقد

(١) سورة الأعراف، الآية ٧ / ١٩٠.

(٢) انظر: الطبري، جامع البيان، ٦ / ١٤٤، وانظر: البغوي، تفسير البغوي، ١ / ٣١٣، وانظر: الزمخشري، الكشاف، ١ / ٤٤١، وانظر: الشوكاني، فتح القدير، ٢ / ٤٠١.

(٣) سورة الشعراء، الآية ٢٦ / ٢٠١ - ٢٠٢.

(٤) الأندلسي، البحر المحيط، ٧ / ٤٢، وانظر: ابن خالويه، مختصر شواذ القرآن، ١٠٩.

(٥) العكبري، إعراب القراءات الشواذ، ٢ / ٢٢٥، وانظر هذا التقدير: ابن جني، المحتسب، ٢ / ١٣٣، وانظر: الزمخشري، الكشاف، ٣ / ١٢٩، وانظر الأندلسي، البحر المحيط، ٧ / ٤٢ وزاد على معنى العذاب.

(٦) سورة يوسف، الآية ١٢ / ١٠٧، وسورة الحج، الآية ٢٢ / ٥٥، وسورة الزخرف، الآية ٤٣ / ٦٦، وسورة محمد، الآية ٤٧ / ١٨.

قرأ (فتأْتِيهم): يا أبا السعيد إنما يأتيهم العذاب فانتهزه، وقال: إنما هي الساعة تأتيهم بغتة^(١)، وقد سلك بعض البلاغيين هذا المسلك^(٢)، وتمثلوا له بأمثلة طالما ترددت في كتب اللغة والتفسير على أنها من ذلك الإضمار، كذلك الذي تردّد في قوله تعالى: ﴿فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾^(٣)، وقوله تعالى: ﴿كَأَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾^(٤)، حيث أضر ذكر الفاعل في الآيتين، وهو الشمس والروح لدلالة السياق والحال عليه.

٥.٣ التقديم والتأخير:

ينقل السيوطي (ت ٩١١هـ) أن السلف رضوان الله عليهم قد تعرّضوا لشيء من ذلك في بعض آيات أشكل معناها بحسب الظاهر، فلما عُرِفَ أنها من باب التقديم والتأخير اتّضح مدلولها، فقد أخرج ابن أبي حاتم عن قتادة في قوله جلّ وعلا: ﴿فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنْفُسُهُمْ وَهُمْ كَافِرُونَ﴾^(٥) قال: هذا من تقاديم الكلام، يقول: لا تعجبك أموالهم في

(١) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ١٣ / ١٤٠، وانظر: ابن جنّي، المحتسب، ٢ / ١٣٣، وانظر: الأندلسي، البحر المحيط، ٧ / ٤٢ - ٤٣.

(٢) انظر: الفراء، معاني القرآن، ٤ / ٣٣١، وانظر: الزمخشري، الكشاف، ٤ / ٩٣، وانظر: العكبري، التبيان، ٢ / ١٠٠.

(٣) سورة ص، الآية ٣٨ / ٣٢، وانظر: الأندلسي، البحر المحيط، ٧ / ٣٩٥ - ٣٩٦، وانظر: ابن خالويه، مختصر شواذ القرآن، ١٣٠، وانظر: القيسي، الكشف عن وجوه القراءات، ٢ / ٢٣٥.

(٤) سورة القيامة، الآية ٧٥ / ٢٦، وانظر: الأندلسي، البحر المحيط، ٨ / ٣٨٨، وانظر: الألوسي، روح المعاني، ٢٩ / ١٨٣، وانظر: الدرّ المصون، ٦ / ٤٣١، وانظر: العكبري، إعراب القراءات الشّواذ، ٢ / ٦٥٠.

(٥) سورة التّوبة، الآية ٩ / ٥٥.

الحياة الدنيا؛ إنما يريد الله ليعذبهم بها في الآخرة... و أخرج الطبري عن ابن عباس في قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تُنزِلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِّنَ السَّمَاءِ ۚ فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَىٰ أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْهُمُ الصَّعِقَةُ بِظُلْمِهِمْ ۚ ثُمَّ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ فَعَفَوْنَا عَنْ ذَلِكَ ۚ وَأَتَيْنَا مُوسَىٰ سُلْطٰنًا مُّبِينًا ۙ﴾^(١)، قال: إنهم إذا رأوا الله فقد رأوه، و إنما قالوا: (جهرة أرنا الله)، قال: هو مقدّم ومؤخر، قال ابن جرير: يعني سؤالهم كان جهرة^(٢).

وكان من البدهي أن يتعرّض اللغويون لذلك وهم بصدد معالجة قضاياهم النحوية، وقد دار حديثهم فيه على تشعبه حول ما يجب فيه وما يجوز، وكذلك القبيح الذي قد يُورث الكلام تعقيداً، ومنطلقهم في ذلك مقولتا الرتبة، ومراعاة الأصل في الكلام، ولذلك قسموا التقديم قسامين: إمّا أن يُقدّم في الرتبة دون الحكم؛ كتقدّم المفعول على فاعله، وإمّا أن يُقدّم في الرتبة والحكم معاً؛ كتقدّم رتبة المفعول وحكمه في باب الاشتغال إذا ما ارتفع بالابتداء كما في قولهم : زيد ضربته^(٣)، واللافت أن لقريظة الإعراب والبناء دوراً أولياً مهماً في ملاحظة تلك الظاهرة واستشراف قيمتها التعبيرية؛ إذ إنّها تُعين على تحديد الدلالة الوظيفية للكلمة داخل تركيبها؛ ومن ثمّ تتيح لها حرية الحركة بالتقديم والتأخير تحقيقاً أو تقديراً؛ لذلك فإنّ رصد هذه الظاهرة ههنا لا يعني أنّ ثمة تغييراً في النسق القرآني الثابت في الرسم العثماني ما بين قراءة وأخرى، وإن وقع أحياناً فقد وُسم معظمه بالشذوذ، وإنّما يعني ما ترتّب على تغاير الأوجه الإعرابية والصرفية بين القراءات، من تقديرات نحوية تحتل تقدماً أو تأخيراً، أو لا تحتل، فيختار الموجّه هذا التقدير أو ذاك، إمّا مسaire لمذهبه وإمّا قصداً إلى بيان وجه بلاغي يستدعيه السيّاق ويتطلبه المقام.

(١) سورة النساء، الآية ٤ / ١٥٣.

(٢) انظر: السيوطي، الإتقان، ٢ / ١٧، وانظر: الطبري، جامع البيان، ١٦ / ١٦٣.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢ / ١٢٧، وانظر: الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ١٠٦ وما بعدها، وانظر: سلطان، بلاغة الكلمة والجملة والجم، ١٩٣-١٤٠ (بتصرف).

ولعلَّ الجدير بالذكر كذلك العلة الكبرى التي فطن إليها سيبويه (ت ١٨٠ هـ) في مقولته المأثورة "كَأَنَّهُمْ إِنَّمَا يُقَدِّمُونَ الَّذِي بَيَّانَهُ أَهْمٌ وَهُمْ بَيَّانَهُ أَعْنَى... " (١)، قد ظَلَّتْ مهاداً يُخَلدُ إليه كثير مِمَّنْ يتعرَّضون لتلك الظاهرة بالبحث أو التوجيه، فابن جنيّ (ت ٣٩٢ هـ) الذي لم يكن يرى في تقدّم المفعول على فاعله فائدة بلاغيّة تُذَكِّرُ، بل جعله قسماً قائماً برأسه في اللغة (٢)، وثار على مقوله سيبويه (ت ١٨٠ هـ) مسايرة لمذهب أستاذه الفارسي (ت ٣٧٧ هـ).

ومن أمثلة ذلك في هذه الدِّراسة قوله تعالى : ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا

ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَٰؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ (٣).

قرأ اليماني ويزيد اليزيدي: (وَعُلِّمَ آدَمُ) وحذف الفاعل للعلم به (٤).

لقد اتخذ ابن جنيّ من قراءة قوله تعالى: (وَعُلِّمَ آدَمُ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا) برفع (آدم)

وبناء الفعل للمفعول، وليجة لتحليل مقولة صاحب الكتاب، وبيان تفاوت درجة الاهتمام بالمفعول كلما تقدّمت رتبته وتغيّر حكمه، فيقول: " ينبغي أن يُعلم ما أذكره هنا، وذلك أنّ أصل وضع المفعول أن يكون فضلة وبعد الفاعل، (كَضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا)، فإذا عناهم ذكرُ المفعول قدّموه على الفاعل، فقالوا: (ضَرَبَ عَمْرًا زَيْدٌ) فإن ازدادت عنايتهم به قدّموه على الفعل النَّاصِبِ له، فقالوا: (عَمْرًا ضَرَبَ زَيْدٌ)، فإن تظاهرت العناية به عقوده على أنه ربُّ الجملة، وتجاوزوا به حدّ كونه فضلة، ثمّ زادوه على الرّتبة فقالوا: (عَمْرًا ضَرَبَ زَيْدٌ)، فجاءوا به مجيئاً ينافي كونه فضلة، ثمّ زادوه على هذه الرّتبة فقالوا: (عَمْرًا ضَرَبَ زَيْدٌ)، فحذفوا ضميره ونونوه، ولم ينصبوه على ظاهر أمره؛ رغبة به في صورة الفضلة وتحامياً لنصبه الدّال على كونه غيره صاحب الجملة، ثمّ إنّهم لم يرضوا بهذه المنزلة حتّى صاغوا الفعل له

(١) سيبويه، الكتاب، ١ / ٣٤.

(٢) ابن جني، الخصائص، ١ / ٢٠٧، ٢٧٧، ٢٩٥، ٢٩٨، ٢ / ٣٨٢، ٣٨٣.

(٣) سورة البقرة، الآية ٢ / ٣١.

(٤) الأندلسي، البحر المحيط، ١ / ١٤٥، وانظر: الزمخشري، الكشاف، ١ / ٢٧٣.

وبنوه على أنه مخصوص به، وألغوا ذكر الفاعل مظهراً ومضمراً، فقالوا: (ضُرِبَ عمرو)، فَأُطْرِحَ ذكر الفاعل ألبته^(١)، نعم، وأسندوا بعض الأفعال إلى المفعول دون الفاعل البتة^(٢).

وفي توجيه القراءة أقول: إذا ثبت بهذا كله قوة عنايتهم بالفضلة حتى ألغوا حديث الفاعل معها وبنو الفعل لمفعوله، فقالوا: (ضُرِبَ زيدٌ) حَسُنَ قوله تعالى: (وَعَلَّمَ آدَمَ) لَمَّا كَانَ الْغَرَضُ فِيهِ أَنَّهُ قَدْ عَرَفَهَا وَعَلَّمَهَا، وَأَنَسَ أَيْضاً عِلْمَ الْمُخَاطَبِينَ بِأَنَّ اللَّهَ عَلَّمَهُ إِيَّاهَا بِقِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ: (وَعَلَّمَ آدَمَ)^(٣).

ولا شكَّ أَنَّ كل صورة من تلك الصّور لها ما يناسبها من مقتضى المقال والحال، فكلما زاد اهتمام المتكلم بالمفعول قدّم رتبته وغير حكمه حتى يجعله ربّ جملة وكلامه؛ وَمَنْ تَمَّ تصيح الصورة الأخيرة أقواها درجة في الدلالة على العناية والاهتمام به؛ إذ يتسلطّ المفعول على الفعل مباشرة، ويُسْتغْنَى تماماً عن الفاعل ببنائه للمفعول، ويكون الغرض - عندئذ - هو التّركيز على المفعول به وجعله الغاية من الكلام، وأنَّ اهتمام المتكلم به يفوق الاهتمام بغيره.

ومن أمثلة التقديم والتأخير أيضاً قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ

فَاتَمَّهِنَّ^ط قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا^ط قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي^ط قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي

الظَّالِمِينَ ﴿٤﴾.

(١) ابن جني، المحتسب، ١ / ٦٤.

(٢) انظر: ابن خالويه، مختصر شواذ القرآن، ٤، وانظر: ابن جني، المحتسب، ١ / ٦٤ - ٦٦، وانظر: الزمخشري، الكشاف، ١ / ٢١٠، وانظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، ١ / ٢٣٣.

(٣) انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ١ / ٢٧٩، وانظر: حسين، أثر النّحاة في البحث البلاغي، ص ٣٠٤ - ٣٠٥، وانظر: الأشقر، عبد المنعم، (١٩٩٠)، البلاغة في القراءات الشاذة عند ابن جني، مطبعة الأمانة/ القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣ - ١٤٥ (بتصرف).

(٤) سورة البقرة، الآية ٢ / ١٢٤.

قرأ الجمهور بنصب (إبراهيم) ورفع (ربّه)، وقرأ ابن عباس وأبو الشعثاء، وأبو حنيفة برفع (إبراهيم) ونصب (ربّه)، فقراءة الجمهور على أنّ الفاعل هو (الرب) وتقدّم معنى ابتلائه إيّاه، وقال ابن عطية: وقدّم المفعول للاهتمام بمن وقع الابتلاء عليه؛ إذ معلوم أنّ الله تعالى هو المبتلي، وإيصال ضمير المفعول بالفاعل موجب لتقديم المفعول^(١).

قرأ أبو حنيفة رضي الله عنه - وهي قراءة ابن عباس رضي الله عنه - (إبراهيم ربّه) رفع (إبراهيم) ونصب (ربّه)، والمعنى: أنه دعاه بكلمات من الدّعاء فعل المختبر هل يجيبه إليهنّ أم لا؟^(٢)، فإن قلت: الفاعل في القراءة المشهورة يلي الفعل في التّقدير فتعليق الضمير به إضمار قبل الذّكر، قلت: الإضمار قبل الذّكر أن يقال: (ابتلى ربّه إبراهيم) فليس واحد منهما بإضمار قبل الذّكر، فأما الأوّل فقد ذكّر فيه صاحب الضمير قبل الضمير ذكراً ظاهراً، وأما الثاني: فـ(إبراهيم) فيه مقدّم في المعنى، وليس كذلك: (ابتلى ربّه إبراهيم)، فإنّ الضمير قد تقدّم لفظاً ومعنى فلا سبيل إلى صحته^(٣).

وفي تفسير التحوّل في القراءة أقول: لقد قدّم المفعول به على الفاعل (للاهتمام) إذ كون الربّ تبارك وتعالى مبتلياً معلوم، وكون الضمير المفعول في العربيّة متصلاً بالفاعل موجب تقديم المفعول؛ فإنّما بُني على هذا الاهتمام، ورؤي

(١) الأندلسي، البحر المحيط، ١ / ٣٧٤ - ٣٧٥، وانظر: ابن خالويه، مختصر شواذ القرآن، ٩، وانظر: الزمخشري، الكشاف، ١ / ٢٦٣، وانظر: الرازي، تفسير الفخر الرازي، ٤ / ٣٧، وانظر: الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد، (١٤٠٤)، زاد المسير في علم التفسير، المكتب الإسلامي - بيروت/لبنان، الطبعة الثالثة، ١ / ١٤٠، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ٢ / ٩٧، وانظر: السمين الحلبي، الدّر المصون ١ / ٣٦٠.

(٢) الزمخشري، الكشاف، ١ / ٩٣.

(٣) انظر: الزمخشري، الكشاف، ١ / ٩٣.

عن جابر بن زيد أنه قرأ على العكس، وزعم أن ابن عباس أقرأه كذلك، والمعنى:
(دعا إبراهيم ربه وسأل) وفيه بعد لأجل الباء في (بكلمات) (١).

وقد علل النحويون اختيار جمهور القراء في القراءة المتواترة بقاعدة نحوية تُقرّر تقدّم المفعول إذا اتصل به ضمير يرجع إلى المفعول؛ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة^(٢)، غير أن ابن عطية (ت ٥٤٦هـ) لم يفته التنبه على إظهار النسق القرآني لذلك التركيب، الذي يكاد يشبه الحتم اللغوي عند جمهور النحاة، لم يأت عارياً من فائدة بلاغية، بل فطن إلى أن المفعول ههنا قد (قُدّم على الفاعل للاهتمام)؛ إذ كون الربّ مُبتلياً معلوم، فإنما يتهمّ السامع بمن ابتلي، وكون ضمير المفعول موجب تقديم المفعول فإنما بني الكلام على هذا الاهتمام^(٣).

وأقول مرة أخرى إن ابن عطية بهذا الإدراك، يلفت أذهاننا إلى أن جريان الجملة على الشائع من قواعد اللغة يتجاوز حدود الإفهام، إلى الإشارة إلى مفاهيم بلاغية أخر يستدعيها اختيار نمطها في سياقه ومقامه، وكأني به يلحّ على أن تلك القواعد بالرغم من ثباتها و معياريتها لها كذلك طاقة خلاقة متجددة يتفق عنها الاستعمال القرآني المعجز، ك ما يمتلكها كلُّ مُفتنٍ يُحاول أن يجد له في الإبداع مكاناً، وهي متجددة من حيث إنّ القاعدة الواحدة لا تنتج دلالة واحدة في كل السياقات المستخدمة فيها، وإنما يختلف معناها من سياق إلى آخر، فالمادة واحدة أو متشابهة، ولكن الكاتب الحاذق هو الذي يختار لها الموضع المناسب والمعرض الحسن.

(١) انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ٢ / ٩٧.

(٢) انظر: سيوييه، الكتاب، ١ / ٣٤، وانظر: الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، الواجب كقوله تعالى: ﴿ وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ ﴾ وذلك لأنه لو قُدّم الفاعل هنا فقيل: (ابتلى ربه إبراهيم) لزم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً، وذلك لا يجوز، ص ٢٥٧.

(٣) ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ١ / ٣٤٧ - ٣٨٤، وانظر: الهمذاني، الفريد في إعراب القرآن المجيد، ١ / ٣٦٨.

وفي قوله تعالى : ﴿ فَتَلَقَىٰ آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ ۚ إِنَّهُ هُوَ

التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ۝﴾^(١).

قرأ الجمهور برفع (آدم) ونصب (الكلمات)، عكس ابن كثير^(٢).

وقد لاحظت أثناء محاولة توجيه التحول في هذه القراءة ثلاثة مذاهب، أحدها: ما ذهب إليه الفراء (ت ٢٠٧هـ) من تقارب معنييه على القراءتين تقديماً وتأخيراً، فقال: "والمعنى - والله أعلم - واحد؛ لأنَّ ما لَقِيَكَ فَقَدْ لَقَيْتَهُ وما نالك فقد نلتَهُ"^(٣)، وثانيهما: ما ذهب إليه الزجاج (ت ٣١١هـ) من أنَّ سياق الآية يوجب نصب (الظالمين)؛ لأنَّ المعنى: أنَّ إبراهيم عليه السلام كأنَّه قال: واجعل الإمامة تنال ذريَّتي، واجعل هذا العهد ينال ذريَّتي، فقال تعالى: ﴿ وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۗ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۗ قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي ۗ قَالَ لَا يَنَالُ

(١) سورة البقرة، الآية ٢ / ٣٧.

(٢) الأندلسي، البحر المحيط، ١ / ١٦٥، وانظر: ابن خالويه، مختصر شواذ القرآن، ٩، وانظر: الزمخشري، الكشاف، ١ / ٢٦٣، وانظر: الرازي، تفسير الفخر الرازي، ٤ / ٣٧، وانظر: السمين الحلبي، الدرر المصون، ١ / ٣٦٠، وانظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ٢ / ٩٧، وانظر: ابن الجوزي، زاد المسير، وقال: هي على معنى: اختر ربّه هل يستجيب دعاءه ويتّخذة خليلاً أم لا ١ / ١٤٠.

(٣) الفراء، معاني القرآن، ١ / ٢٨، ١ / ٧٦، وانظر: العكبري، التبيان، ١ / ١١٢.

عَهْدِي الظَّالِمِينَ ﴿١﴾، فهو لذلك أقوى^(٢)، ومعنى ذلك أن اختيار الجمهور القراءة

بتقديم الفاعل على أصله المتعارف كان لمجيئها متجاوبة مع نظم الآية وسياقها^(٣).

ولكنَّ العمادي (ت ٩٨٢هـ) مع ذلك يذهب مذهباً آخر يرى فيه أن (عهدي) المفعول المقدم على القراءة الأخرى قد قُدِّمَ على الفاعل (اهتماماً ورعاية للفواصل)^(٤).

وأعتقد أن قراءة العامة قد أفادت ذين الغرضين، علاوة على تواترها، ومجاوبتها لنسق الآية على ما مرَّ ذكره آنفاً.

وأشير إلى أن القراءتين ترجعان إلى المعنى؛ لأنَّ آدمَ إذا تلقَّى الكلمات فقد تلقَّته، وقيل: لما كانت الكلمات هي المنفذة لآدم بتوفيق الله تعالى له؛ لقبوله إيَّها ودعائه بها كانت (الكلمات) فاعلة وكان الأصل على هذه القراءة: (فتلقَّت آدم من ربه كلمات) ولكنَّ لما بعدَ ما بين المؤنث وفعله حَسُنَ حذف علامة التانيث، وهذا أصل يجري في كل القرآن والكلام^(٥).

ويكون التحوُّل في هذه القراءة مقبولاً؛ لأنَّ المعنى يعضده: (لأنَّ آدمَ إذا تلقَّى الكلمات فقد تلقَّته...)، والسبب في تقديم المفعول في قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾^(٦)، وقوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ

الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا

(١) سورة البقرة، الآية ٢ / ١٢٤.

(٢) الزَّجَّاج، معاني القرآن وإعرابه، ١ / ٢٠٥.

(٣) النَّحَّاس، إعراب القرآن، ١ / ٢٥٨ - ٢٥٩.

(٤) العمادي، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، ١ / ٢٥٤.

(٥) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ١ / ٣٦٥، وانظر: ابن الجوزي، زاد المسير،

(الكلمات) بالرفع هي الفاعلة ١ / ٦٩.

(٦) سورة البقرة، الآية ٢ / ١٢٤.

يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامِنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيْمَانِهَا خَيْرًا ۗ قُلِ انْتَضِرُوا
إِنَّا مُنْتَظِرُونَ ﴿١﴾ هو أَنَّهُمْ يُقَدِّمُونَ الأَهَمَّ، والذي هم بشأنه أعنى (٢).

وفي قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ۗ وَإِنْ
تُبَتِّمُوا فَلََكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴾ (٣).

" قرأ الجمهور الأوّل مبنياً للفاعل والثاني مبنياً للمفعول، أي: لا تظلمون
الغريم بطلب زيادة على رأس المال، ولا تُظلمون أنتم بنقصان رأس المال، وقيل :
بالمطل، وقرأ أبان والمفضل عن عاصم الأوّل : مبنياً للمفعول، والثاني: مبنياً
للفاعل، ورجّح أبو علي قراءة الجماعة بأنها تناسب قوله: (وإن تبتم) بإسناد الفاعلين
إلى الفاعل، (فتظلمون) بفتح الفاء أشكل بما قبله، والجملة يظهر بأنها مستأنفة
وإخبار منه تعالى أنهم إذا اقتصروا على رؤوس الأموال كان ذلك نصفه... " (٤).

(١) سورة الأنعام، الآية ٦ / ١٥٨.

(٢) انظر: الرازي، تفسير الفخر الرازي، ٤ / ٣٧ - ٣٨.

(٣) سورة البقرة، الآية ٢ / ٢٧٩.

(٤) الأندلسي، البحر المحيط، ٢ / ٣٣٩، وانظر: ابن خالويه، مختصر شواذ القرآن، ١٧،
وانظر: ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، الحجّة في القراءات السبعة، ١٠٤، وانظر:
الفارسي، الحجّة للقراء السبعة، ٢ / ٤٣١ - ٤١٤، وانظر: الزمخشري، الكشاف، ١/
٣٠٣، وانظر: ابن الجوزي، زاد المسير، ١ / ٣٤، وانظر، القرطبي، الجامع لأحكام
القرآن، (قال: رجّح أبو علي قراءة الجماعة) ٣ / ٣٠٧، وانظر: العكبري، إعراب
القراءات الشواذ، ١ / ٢٨٤، وانظر: العكبري، التبيان (يجوز أن تكون القراءتان بمعنى
واحد؛ لأنّ الواو لا ترتب) ١ / ٢٢٤-٢٢٥.

وقد تَرَجَّحَ تقديم (لا تَظْلِمُونَ) عند الفارسي (ت ٣٧٧هـ) بأنه أشكل بما قبله؛ لأنَّ الفعل الذي قبله مسند إلى الفاعل، وهو قوله: (فَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ)، (فتظلمون) أشكل بما قبله لإسناد الفعل فيه إلى الفاعل من (تُظْلِمُونَ) المسند إلى المفعول به^(١).

بيد أنَّ العكبري (ت ٦١٦هـ) يرى أنَّ تقديم الفاعلية في قراءة الجمهور يَشِي بأن منعهم من الظلم كان أهمَّ فَبَدِئَ به، أمَّا من قَدَّمَ المفعولية في القراءة الأخرى، فإنه قَدَّمَ ما تَطْمئنُّ به نفوسهم من نفي الظلم عنهم، ثمَّ منعهم من الظلم^(٢)، وعلى ذلك فإنَّ سرَّ التَّقديم والتَّأخير في هذه القراءة يمكن رده إلى مهاده المعهود من العناية والاهتمام.

وبذلك تُبرز كل قراءة وجهاً بلاغياً يتجاوز حدود المعنى؛ إذ اهتمت القراءة العامة بإبراز نفي الظلم عن المدينين؛ إحقاقاً لحق المجتمع، واتِّقاءً لحرب الله ورسوله الموعود بها من قبل، وسلَّطت الأخرى الضوء على بثِّ الطمأنينة في قلوب المرابين الذين ما زالوا يتعلقون بأوشاب ما بقي من الربِّا ترغيباً في توبتهم عن ذلك الإثم الذي يُقوِّض دعائم المجتمع المؤمن القائم أساساً على الإيثار والتكافل.

ولقد سرى مثل هذا في توجيه قراءات آيتي آل عمران ﴿فَأَسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَمَلٍ مِّنْكُمْ مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْتَىٰ بِعَعْضِكُمْ مِّنْ بَعْضٍ ۗ فَأَلَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأُوذُوا فِي سَبِيلِي وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ثَوَابًا مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ﴾^(٣) والتَّوبة: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَىٰ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ

(١) الفارسي، الحجَّة للقراء السبعة، ٢/ ٤١٣-٤١٤، وانظر: ابن خالويه، الحجَّة في

القراءات السبعة، ١٠٤، وانظر: ابن عطية (ت ٥٤٦هـ)، المحرر الوجيز، ٢/ ٣٥٣،

وانظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ١/ ٦٦٧-٦٦٨.

(٢) العكبري، التبيان، ١/ ٢٢٥، وانظر: السمين الحلبي، الدر المصون، ١/ ٦٦٧-٦٦٨.

(٣) سورة آل عمران، الآية ٣ / ١٩٥.

بَأَبِّ لَهُمُ الْجَنَّةَ يُقْتَلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ^ط وَعَدَا عَلَيْهِ حَقًّا
فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِ مِنْ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا

بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ^ع وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿١﴾ إِذْ اتَّخَذَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ (ت ٥٧٧هـ) وجه التّغاير فيهما دليلاً على أنّ الواو تدلُّ على الجمع دون التّرتيب؛
فلذلك لم يُبَالَ قُدِّمَ أو أُخِّرَ، وإلا فيستحيل أن تكون المقاتلة بعد القتل، وقد يجوز أن
يُرَادَ (يُقْتَلُ بعضهم وَيُقَاتِلُ الباقي) وهو كثير في كلامهم^(٢).

وهذا فحوى كلام الفارسي (ت ٣٧٧هـ) حين قال: "إنّ تقديم (قاتلوا) على
(قتلوا) حسن؛ لأنّ القتال قبل القتل... وَمَنْ قرأ (قُتِلُوا وقاتلوا) كان حَسَنًا؛ لأنّ
المعطوف بالواو يجوز أن يكون أولاً في المعنى وإن كان مؤخراً في اللفظ، وليس
العطف بها كالعطف بالفاء، وكذلك اختلافهم في سورة التّوبة، ووجه قول من قرأ
(قُتِلُوا وقاتلوا) أن يكون لما (قُتِلَ) منهم، قاتلوا ولم يهنوا ولم يضعفوا للقتل الذي
أوقع بهم^(٣) كما قال تعالى: ﴿ لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ
أَنْفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ
قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾^(٤).

(١) سورة التّوبة، الآية ٩ / ١١١.

(٢) ابن الأنباري، أبو البركات (ت ٥٧٧هـ)، (١٩٨٠م)، البيان في غريب إعراب القرآن،
تحقيق: طه أحمد ابراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١ / ٢٣٧.

(٣) الفارسي، الحجّة للقراء السبعة، ٣ / ١١٧، ٤ / ٢٢١ - ٢٢٢، وانظر: ابن زنجلة، أبو
زرعة، (١٩٨٢م)، حجّة القراءات، ألفه قبل سنة (٤٠٣هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني،
مؤسسة الرّسالة، بيروت/لبنان، الطّبعة الثالثة، ١٨٧، وانظر: الألوّسي، روح المعاني،
٤ / ١٦٩.

(٤) سورة آل عمران، الآية ٣ / ١٤٦.

وهكذا ينبغي أن يكون النظر إلى منهج القرآن -بشكل عام- ذلك النظر الذي لا يقف عند حدود المواضع، بل يتجاوزها إلى استشراف الأوجه البلاغية التي يستدعيها سياق المقدم في الذكر، فلا شك أن له حظاً وفضلاً على المؤخر، فإذا ما تغيرت قراءاته كان لكل وجه ما يناسبه من المعنى؛ ومن ثم يختار القارئ الوجه الذي يراه ملائماً للنسق والسياق علاوة على إتباع روايته وموافقته في القراءة به.

الفصل الرابع

تحوّل العلاقات الإسنادية في باب الأساليب " النداء، الاختصاص، الإغراء
والتحذير، الاشتغال"

١.٤ النداء:

لا أريدُ أن أدخل في النداء وفصوله على نحو ما عرض له النحويون من البناء والإعراب، وأحوال المنادى: علماً، ونكرة مقصودة، وغير مقصودة، ومضافاً، وشبيهاً بالمضاف، كما لا أريد أن أعقب عليه بما ذكره من تابع المنادى في قولهم: "يا زيدُ صاحبَ عمرو"، ونحو ذلك فأدخل في وجوه من القول تتفر من العربية السمحة للدارسين.

النداء دعاء يأتي بإحدى أدوات النداء، وهي: الهمزة، وأي مقصورتين وممدودتين، ويا، وأيا، وهيا، ووا، وأعمها "يا" وهي تدخل على كل نداء، وأقول: لقد تصوّر النحويون أنّ أسلوب النداء يدخل في باب المنصوبات، وذلك أنّهم فسّروا قولهم: (يا عبدَ الله) يراد به (أدعو عبدَ الله)، وكأنّهم أرادوا أن يقولوا إنّ (المنادى) في حقيقته ضرب من المفعول فكأنّ (يا) عوض من الفعل (أدعو)، وهذا أمر غريب ومصدر غرابته أنّهم جعلوا قولنا "يا عبدَ الله" جملة فعلية هي: (أدعو عبدَ الله)، وإذا كان هذا فينبغي أن يكون "يا عبدَ الله" جملة خبرية وليس هذا حاصلًا.

إنّ النداء ضرب من الطلب، والطلب يدخل في باب (الإنشاء)، وفي قولهم هذا إغفال لحقيقته؛ وذلك إنّك حين تتنادى أحداً تعقب ذكره بشيء تطلبه ومن أجل ذلك دخل النداء في أسلوب الدعاء، ألا ترى أنّك لا تقول: يا الله أو اللهم إلا أعقت لفظة الجلالة بفعل أمر خرج على الالتماس والرجاء، ونحو ذلك ممّا يترشح من أسلوب الدعاء فتقول: (اللهم ارحمني، واعف عني)، فإذا قلنا بالتفسير النحوي لم نصل إلى ما نريد، وإذا قرأنا قوله تعالى: ﴿يَيْحَىٰ خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ ۖ وَءَاتَيْنَاهُ الْحَكْمَ صَبِيًّا﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ۖ وَاسْتَغْفِرِي لِذَنبِكِ ۖ إِنَّكِ

(١) سورة مريم، الآية ١٩ / ١٢.

كُنْتُ مِنَ الْخَاطِئِينَ ﴿١﴾ أدركنا أنّ النداء شيء يفتقر إلى الحدث بعده، وهو الفعلان

الفاعلان (خذ) و (أعرض) وعلى هذا لا سبيل إلى تفسير ما يسمّى بالاستغاثة نحو (يا

الله للمسلمين) أو الندبة التي يصار إليها بالأداة (يا) قليلاً و "واو" كثيراً، وتكون (يا)

للندبة إذا أمن اللبس كما قالوا، وذلك كقول جرير يرثي عمر بن عبد العزيز:

نَعَى النَّعَاةَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَنَا يَا خَيْرَ مَنْ حَجَّ بَيْتَ اللَّهِ وَاعْتَمَرَ

حَمَلَتْ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبَرَتْ لَهُ وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عَمْرًا

فَالشَّمْسُ كَأَسِيفَةٍ لَيْسَتْ بِطَالِعَةٍ تُبْكِي عَلَيْكَ نُجُومَ اللَّيْلِ وَالْقَمَرَ (٢)

وَالْقَمَرَ (٢)

وأريد أن أقف على هذه الأبيات فأقول: إنّ النداء في قول الشاعر: (يا خير

من حجّ) أسلوب في الإعراب يراد به إقرار حقيقة على وجه من وجوه القول يتأتى

بالانطلاق بـ(يا)، كما هو أسلوب في ندبة من يتفجع عليه، ومن أجل ذلك حسن هذا

في باب الرثاء وما يتطلبه هذا الفن من اللوعة وإظهار الأسى، وليس شيء من

النداء في مقام التوجّع حين تقرأ قول المتنبي:

وَأَحْرَّ قَلْبَاهُ مِمَّنْ قَلْبُهُ شَبِمْ وَمَنْ بَجِسْمِي وَحَالِي عِنْدَهُ سَقَمٌ (٣)

سَقَمٌ (٣)

إذن ليس من شك أنّ أسلوب النداء شيء من لوازم العربية الأصلية وهو

ألصق ما يكون بالأدب العاطفي تفرّوه في الرثاء والنسيب ومواطن أخرى، وليس لنا

أن نتأوّل فيه على ما ذهب إليه النحاة فنجرده من فحواه ونسلبه محاسنه، فالأغلب

(١) سورة يوسف، الآية ١٢ / ٢٩.

(٢) انظر: ديوان جرير بن عطية الخطفي التميمي، (١٤٠٦هـ—١٩٨٦م)، دار بيروت

للطباعة والنشر، بيروت/لبنان، ٣١٥.

(٣) البيت من البسيط، وهو للمتنبي في ديوانه، المتنبي، أبو الطيّب ٣٥٤هـ)، دار التراث

العربي، بيروت/لبنان، (١٩٨٠)، ٨٠/٣، وانظر: البغدادي، خزانة الأدب، ٢٧٦/٧،

وانظر: الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ٢٢٣، وانظر: ابن يعيش، شرح

المفصل، ٤٤/١٠.

في جملة النداء أن يسدَّ حرف النداء مسدَّ الفعل المتروك^(١)، وقدَّرَ هذا الفعل عند النحاة بـ(أدعو)، أو (أنادي)، فجملة النداء جملة فعلية فعلها وفاعلها مقدَّران، وبقي مفعولها.

اختلف النحويون حول ناصب المنادى في جملة النداء، فسيبويه على حذف الجملة الفعلية وإبقاء المفعول به، وعلى هذا يكون المنادى منصوباً أو في محل نصب، وذهب المبرِّد إلى أنَّ حرف النداء سدَّ مسدَّ الفعل، والفاعل مقدَّر، وعلى المذهبين يكون المفعول به (المنادى) واجب الذكر لفظاً أو تقديرًا، إذ لا نداء دون منادى^(٢)، وهنا نجد اختلاف سيبويه والمبرِّد في إجراء قوانين التَّحويل، إذ يستعمل سيبويه قانون الحذف، ويستعمل المبرِّد قانون التعويض، ولكنَّهما متفقان على أنَّ أسلوب النداء مُحوَّل عن تركيب آخر هو (أدعو زيدا) وهذا تفسير للتركيب المنطوق^(٣).

لعل اختلاف آراء العلماء في جملة النداء ناجم عن تحكُّم نظرية العامل، وقسرية الإسناد بتفكيرهم النحوي، إذ إنَّهم لم يتخلَّوا عن المسند والمسند إليه في كلامهم، فأرادوا ذكر عناصر الإسناد في جملة النداء؛ لأنَّهم يرون أنَّ "الاسم مع الحرف لا يكون كلاماً، إذ لو جعلت الاسم مسنداً، فلا مسند إليه، ولو جعلته مسنداً إليه فلا مسند، وأما نحو (يا زيد) فسدَّت (يا) مسدَّ (دعوت) الإنشائي"^(٤)، ويقول ابن جنِّي في فعل النداء: "ألا ترى أنَّه لو تُجسِّم إظهاره فقيل: (أدعو زيدا) و(أنادي زيدا) لاستحال أمر النداء، فصار في لفظ الخبر المحتمل للصدق والكذب، والنداء ممَّا لا يصح فيه تصديق وتكذيب"^(٥).

(١) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ٣٣ / ٢، وانظر: الأشموني، شرح الأشموني، ٣

١٤١ /

(٢) انظر: الأشموني، شرح الأشموني، ٣ / ٢٠٩.

(٣) عبد اللطيف، من الأنماط التحويلية في النحو العربي، ٣٦.

(٤) انظر: الاستربادي، شرح الرُّضي على الكافية، ١ / ٢٣.

(٥) ابن جنِّي، الخصائص، ١ / ٢١٣.

ويجمع علماء العربية على أنّ الانتقال من الخبر إلى الإنشاء يؤثر في بنية الجملة إلا أنّهم لم يلتفتوا إلى أثر ظاهرة التحولات الأسلوبية في الإعراب؛ ويعود السبب في هذا إلى سيطرة نظرية العامل على تفكيرهم النحوي^(١)، ولعل هذا ما جعلهم يقدرّون البنية العميقة بجملة فعلية، حتى يتحقق لديهم الإسناد ويظهر العامل والمعمول.

كما أنّ العرب قد التزموا بنظرية العامل، الأمر الذي دعاهم إلى افتراض بنية عميقة للنمط اللغوي، والذي أراه أنّ المنادى منصوب التحول الأسلوبي؛ لأنّ العربي عندما يغيّر في أسلوبه يغيّر في التركيب الأسلوبي للنمط اللغوي.

ومن أمثلة ذلك في هذه الدراسة قوله جلّ ذكره: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا

الصَّالِحَاتِ طُوبَىٰ لَهُمْ وَحَسُنَ مَا أَجْرُهُمْ﴾^(٢).

"قرئ: وحسن مآب بالنصب، قرأه كذلك عيسى الثقفي، وخرج ذلك ثعلب على أنّه معطوف على طوبى، وأنها في موضع نصب، وحسن مآب معطوف عليها. قال ثعلب: وطوبى على هذا مصدر كما قالوا: سقيا، وخرجه صاحب اللوامح على النداء قال: بتقدير: (يا طوبى لهم)، ويا حسن مآب. (فحسّن) معطوف على المنادى المضاف في هذه القراءة، فهذا نداء للتحنيين والتشويق كما قال: يا أسفي على الفوت والندبة انتهى"^(٣).

لقد أجاز الفراء قراءة النصب " فلو نصب (طُوبَى وَحُسْنَ) كان صواباً"^(٤)، فقد نصب على النداء، والتقدير: يا حُسْنَ مآب، وحذف منه حرف النداء^(٥)، و إلى ذلك ذهب العكبري على تقدير: يا طوبى لهم ويا حُسْنَ مآب^(١).

(١) العبابنة، أثر التحويلات الأسلوبية في تغير الإعراب في الآيات القرآنية والشواهد الشعرية، ١٦-١٧.

(٢) سورة الرعد، الآية ١٣ / ٢٩.

(٣) الأندلسي، البحر المحيط، ٥ / ٣٩٠، وانظر: ابن خالويه، مختصر شواذ القرآن، (ابن محيصن) ٦٧.

(٤) الفراء، معاني القرآن، ٢ / ٦٣.

(٥) ابن الأنباري، البيان في غريب القرآن، ٢ / ٥٧.

ولم يجز الطبري في قوله تعالى: {وَحُسْنُ مَابٍ} إلا الرفع عطفًا به على {طوبى} (١)، وقد قرأ عيسى الثقفي {وَحُسْنُ مَابٍ} بالنصب، وخرَجَ ذلك ثعلب على أنه معطوف على {طوبى}، وأنها في موضع نصب على تقدير: (يا طوبى لهم ويا حُسْنَ مَابٍ) فـ(حُسْنَ) معطوف على المنادى، وهو مضاف للضمير، واللام مقحمة كما في قوله (٢):

يَا بُؤْسَ لِلْجَهْلِ ضَرَّارًا لِأَقْوَامٍ (٤)

ولذلك سقط التتوين من (بؤس)... وبناءً على ذلك فكأنه قيل: (يا طوباهم) و(يا حُسْنَ مَابِهِم) كما تقول: (يا طيبها ليلة)، أي: ما أطيبها ليلة، ولا يخفى ما فيه من التكلف، وأجاب السفاقي عن ابن مالك بأنه يجوز نصب (حُسْنَ) بمقدار أي: (ورزقهم حُسْنَ مَابٍ)، وهو بعيد (٥).

(١) العكبري، إعراب القراءات الشواذ، ١ / ٧٢٧.

(٢) الطبري، جامع البيان، ٧ / ٣٧٩.

(٣) انظر: الألوسي، روح المعاني، ١٣ / ١٥١، وانظر: الزمخشري، الكشاف، ٢ / ٣٥٩، وانظر: الرازي، تفسير الفخر الرازي، ١٩ / ٥١، وانظر: الشوكاني، فتح القدير، ٣ / ٨١.

(٤) قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ خَالُوا بَنِي أَسَدٍ يَأْ بُؤْسَ لِلْجَهْلِ ضَرَّارًا لِأَقْوَامٍ

البيت للنابغة الذبياني، وهو في ديوانه، ص ٧١، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بالقاهرة، (١٩٧٧)، وانظر: سيبويه، الكتاب، ٢ / ٢٧٧ - ٢٧٨، وانظر: ابن جني، الخصائص، ٣ / ١٠٦، وانظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ١ / ٣٣٠، وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٣ / ٦٨، ٥ / ١٠٤، وانظر: البغدادي، خزنة الأدب، وقال: أجاز المبرد أن ينصب عامل المنادى الحال، نحو: يا زيد قائماً، إذا ناديته في حال قيامه، قال زمنه: (يا بؤس للجهل....) والظاهر أن عامله (بؤس) الذي هو بمعنى الشدة، وهو مضاف إلى صاحب الحال، أعني الجهل تقديراً لزيادة اللام ١ / ٢٥٨، ٢ / ١١٩، وانظر: السيوطي، همع الهوامع، ١ / ١٧٣، قال الأصمعي: خالوا: تَخَلَّوْا من حلفهم، ويقال: خاليتُهُ (خلاءً) ومخالاةً أي: تاركته.

(٥) انظر: الألوسي، روح المعاني، ١٣ / ١٥١.

وعلى ذلك فإنَّ التحول في القراءة إلى النصب جائز؛ لأن التقدير: (يا طوبى لهم ويا حُسنَ مآبٍ).

وفي قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتِنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾ (١).

قرأ حمزة والكسائي وخلف الأعشى وعلقمة والمفضل الشعبي والحسن بن عيَّاش: "والله ربَّنَا" (ربَّنَا): بنصب الباء على النداء، أي: (يا ربَّنَا) (٢). من قرأ: "والله ربَّنَا" قال معناه: والله يا ربَّنَا (٣)، ويكون من نصب (ربَّنَا) على النداء، أي: (يا ربَّنَا)، وهي قراءة حسنة؛ لأنَّ فيها معنى الاستكانة والتَّضَرُّع (٤)، ووجه قراءة النصب عند مكِّي أنَّها "على النداء المضاف، وفصل بين القَسَمِ وجوابه، وذلك حَسَنٌ؛ لأنَّ فيه معنى الخضوع والتَّضَرُّع" (٥).

وفي توجيه التحول في هذه القراءة نذكر أنَّ قراءة قوله تعالى: (والله ربَّنَا ما كنَّا مشركين) "قرأ ذلك عامة قرَّاء المدينة، وبعض الكوفيين والبصريين خفضاً على أنَّ (الرَّب) نعت (الله)... وقرأ ذلك جماعة من التابعين (والله ربَّنَا) بالنصب، بمعنى: (والله يا ربَّنَا)، وهي قراءة عامة أهل الكوفة" (٦)، قال أبو جعفر: "وأولى القراءتين عندي الصواب في ذلك قراءة من قرأ: (والله ربَّنَا) بنصب (الرَّب) بمعنى: (يا ربَّنَا)

(١) سورة الأنعام، الآية ٦ / ٢٣.

(٢) الأندلسي، البحر المحيط، ٤ / ٩٥.

(٣) الفراء، معاني القرآن، ١ / ٣٣٠.

(٤) النحاس، إعراب القرآن، ٢ / ٦١، وانظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، وقال: "يجوز رفعه على إضمار هو، ويكون مرفوعاً على المدح، والقراءة الجر والنصب... أمَّا الرفع فلا أعلم أحداً قرأ به... ٢ / ٢٣٦، وكذلك ابن عطية، المحرر الوجيز، "أجاز فيه النصب على المدح... ٥ / ١٥٩، وانظر: ابن الأنباري، البيان في غريب القرآن، ١ / ٣١٦، وانظر: ابن خالويه، الحجّة، ١٣٧.

(٥) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات، ١ / ٤٢٧، وانظر: العكبري، إعراب القراءات الشواذ، على تقدير "والله يا ربَّنَا" ١ / ٤٧٤.

(٦) الطبري، جامع البيان، ٧ / ١٠٦.

ذلك أن هذا جواب من المسؤولين المقول لهم: "أين شركاؤكم الذين كنتم تزعمون؟" وكان جواب القوم لربهم: والله يا ربنا ما كنا مشركين، فنفوا أن يكونوا قالوا ذلك في الدنيا^(١).

ويكون التحوّل في هذه القراءة جائزاً؛ لأنّ قراءة (يا ربّنا) قراءة حسنة، ولأنّ فيها معنى الاستكانة والتضرّع^(٢).

وفي قوله تعالى: ﴿ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا﴾^(٣).

قرأ الجماعة (ذُرِّيَّةً) بالنصب، وقرأت فرقة (ذُرِّيَّةً) بالرفع^(٤).

"ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا" منصوبة على النداء، أي: ناداهم: (يا ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ)، يعني من أصلاب الرّجال وأرحام النّساء ممّن لم يُخلَق^(٥)، "ونصب (ذُرِّيَّةً) من من أربعة أوجه: تكون نداءً^(٦) مضافاً، وتكون بدلاً من (وكيل)؛ لأنه بمعنى جمع،

(١) انظر: الطبري، جامع البيان، ٧ / ١٠٦.

(٢) انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ٣٧٠/٦، وانظر: الرازي، الفخر الرازي، ١٨٢/١٢، وانظر: السمين الحلبي، الدرّ المصون، ٣١/٣، وانظر: الشوكاني، فتح القدير، ١٠٧/٢، وانظر: الألوسي، روح المعاني، ٧ / ١٢٣.

(٣) الإسراء ١٧ / ٣.

(٤) الأندلسي، البحر المحيط، ٦ / ٧. وانظر: ابن خالويه، مختصر شواذ القرآن، ٧٤ - ٧٥.

(٥) الفراء، معاني القرآن، ٢ / ١١٦، وانظر: القيسي، مشكل إعراب القرآن، "نصب (ذُرِّيَّةً) على النداء بمعنى: (يا ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا)، ويقول: وأما من قرأ (ألا تتخذوا) عليّ الياء، وهو أبو عمرو بن العلاء فـ(ذُرِّيَّةً) مفعول ثانٍ لا غير، ويبعد أن يكون منصوباً على النداء؛ لأنّ الياء للغيبة، والنداء للخطاب، فلا يجتمعان إلا على بُعْدٍ" ٢ / ٢٥، وانظر: الدميّطي، (د.ت)، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، تحقيق وتقديم: د.شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت/لبنان، مكتبة الكليات الأزهرية، ٢٨١.

(٦) (نداءاً) هكذا في الأصل والصواب (نداءً) النّحاس، إعراب القرآن، ٢ / ٤١٤.

وتكون هي و (وكيل) مفعولين كما تقول: لا تتخذ زيداَ صاحباً، والوجه الرابع بمعنى: (أعني)، ويجوز الرفع على قراءة من قرأ بالياء على البدل من الواو^(١). وفي توجيه التحول في هذه القراءة (ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ) هو: على النداء، أي: (يا ذُرِّيَّةَ مَنْ...^(٢))، وذكر الألوسي أنها نصبت على الاختصاص أو على النداء؛ لأنَّ المراد الحمل على التوحيد بذكر إنعامه تعالى عليهم في تضمّن نجاه آبائهم من الغرق في سفينة نوح عليه السلام حين ليس لهم وكيل يتوكلون عليه سواء تعالى^(٣)، فيكون التحول في هذه القراءة مقبولاً؛ لأنَّ (يا ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ) فيه تهيج وتنبيه على المنّة أي: يا سلالة من نجّينا فحملنا مع نوح في السفينة تشبّهوا بأبيكم^(٤)، فالمعنى يقوي قراءة النصب (ذُرِّيَّةَ) على قراءة الرفع (ذُرِّيَّةُ)؛ لأنه لا يقرأ بها فإنَّ القراءة سنّة متبّعة لا يجوز أن تُخالف بما يجوز في العربية^(٥)، وقد ردَّ الزجاج قراءة الرفع بالرواية المتواترة^(٦).

- (١) النحاس، إعراب القرآن، ٢ / ٤١٤، وانظر العكبري، التبيان في إعراب القرآن، " ذكر ثلاثة أوجه : أحدها: وهو منادى، والثاني: منصوب بإضمار (أعني)، والثالث: هو بدل من وكيل، أو بدل من موسى عليه السلام " ٢ / ٧٦، وانظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، ٩ / ١٢ - ١٣، وانظر: الفارسي، أبو علي، (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م)، الحجّة في علل القراءات السبع، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٥ / ٨٥، وانظر: ابن الأتباري، البيان في غريب القرآن، ٢ / ٦١٤.
- (٢) انظر: السيوطي، عبد الرحمن بن كمال، (١٩٩٣م)، الدّر المنثور، دار الفكر بيروت/لبنان، ٥ / ٢٣٦.
- (٣) الألوسي، روح المعاني، ١٥ / ١٥، وانظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ١٠ / ٢١٤، وانظر: السمين الحلبي، الدّر المصون، ٤ / ٣٧٠، وانظر: ابن الجوزي، زاد المسير، ٥ / ٦، وانظر: الشوكاني، فتح القدير، ٣ / ٢٩٨.
- (٤) الألوسي، روح المعاني، ١٥ / ١٥.
- (٥) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ٣ / ٢٤.
- (٦) الزجاج، معاني الزجاج، ٣ / ٢٢٦.

وفي قوله تعالى: ﴿ وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ فِي مَوْجٍ كَالْجِبَالِ وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ
وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَبْنِي أَرْكَبَ مَعَنَا وَلَا تَكُن مَعَ الْكَافِرِينَ ﴾^(١).

قرأ السدي: (ابناه) بألف وهاء السكت، قال أبو الفتح: ذلك على النداء،
وذهبت فرقة إلى أنه على الندبة والرتاء^(٢).

ذهب ابن جني إلى أنه على النداء (ابناه)^(٣)، وذهب غيره إلى أنه على الندبة
والرتاء^(٤)، ورد ابن جني على ذلك: "ومعنى قولهم: الترتي، هو على الحكاية أي قال
قال له: (يا ابناه)، ولو أراد حقيقة الندبة لم يكن بُدَّ من أحد الحرفين: يا ابناه، أو وا
ابناه، كقولك: وا زياده، ويا زياده"^(٥)، ويوافقه في ذلك الشهاب الخفاجي^(٦)، أنه وقع
في تفسير ابن عطية (أبناه) بفتح همزة القطع التي للنداء، ثم قال: "رُدَّ بأنه لا ينادى
المندوب بالهمزة، وأن الرواية بالوصل فيها، والنداء بالهمزة لم يقع في القرآن"^(٧).

وفي توجيه التحول في هذه القراءة أذكر قول بعض المحققين: "إن هذا النداء
إنما كان قبل ركوب السفينة والواو لا تدل على الترتيب، وعن علي كرم الله وجهه
أنه قرأ: (ابنها) على أن ضمير التأنيث لامراته، وفي إضافته إليها إشعار بأنه ربيبة؛

(١) سورة هود، الآية ١١ / ٤٢.

(٢) الأندلسي، البحر المحيط، ٢٢٦/٥، وانظر: ابن خالويه، مختصر شواذ القرآن، ٦٠.

(٣) ابن جني، المحتسب، ٣٢٢ / ١.

(٤) العكبري، التبيان، ٥٣٧/٢.

(٥) ابن جني، المحتسب، ٣٢٢/١.

(٦) الشهاب الخفاجي، حاشية الشهاب، ١٠٠/٥.

(٧) لعل الأصل الذي وقع بين يدي الشهاب مختلف عما كان عند غيره مما وثق المطبوع
عليه، فأصله على هذا (أ ابناه) الأولى للنداء والثانية همزة الوصل وقد حذفت الثانية؛ إذ
أغنت همزة القطع عن المألوف في مثل هذه الحالة، وانظر: ابن عطية، المحرر
الوجيز، ٣٠٠/٧.

لأنَّ الإضافة إلى الأم مع ذكر الأب خلاف الظاهر وإنَّ وُجِّهَ بأنَّه نُسِبَ إليها لكونه كافرًا مثلها^(١).

وفي قوله تعالى: ﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي أَخْرَجَ الْخَبَاءَ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴾^(٢).

قرأ أبو جعفر والكسائي ورويس عن يعقوب وابن عبَّاس والزهري والسلمي وحميد الأعرج والحسن الشنبوذي والمطوعي وقتادة وأبو العالية والأعمش وابن أبي عجلة (ألاً يسجدوا) بتخفيف اللام، و(ألاً) هنا للاستفتاح، وقالوا: يا: حرف تنبيه، وجمع بينه وبين (ألاً) للتأكيد، وقيل: (يا) للنداء، والمنادى محذوف، أي: يا هؤلاء، أو يا قوم^(٣).

"ألاً يسجدوا" قرأها أبو عبد الرحمن السلمي وحميد الأعرج مخففة (ألاً يسجدوا) على معنى: (ألاً يا هؤلاء اسجدوا) فيضمر هؤلاء، ويكتفي منها بقوله: (يا)، وسمعت بعض العرب يقول: ألاً يا ارحمنا، ألاً يا تصدقاً علينا، وقال الشاعر^(٤):

الشاعر^(٤):

أَلَا يَا اسْلَمِي يَا هِنْدُ بَنِي بَدْرٍ وَإِنْ كَانَ حَيَاتَنَا عِدَى آخِرِ الدَّهْرِ^(٥)
الـ_____دَّهْرِ^(٥)

(١) انظر: الألوسي، روح المعاني، ٥٨ / ١٢، وانظر: الزمخشري، الكشاف، ٩٩/٢، وانظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ٣٥/٩، السمين الحلبي، الدر المصون، ١١٠/٤، وانظر: سيبويه، الكتاب، ٣١/١.

(٢) سورة النحل، الآية ٢٧ / ٢٥.

(٣) الأندلسي، البحر المحيط، ٦٨ / ٧، وانظر: الخطيب، معجم القراءات، ٥٠٤ / ٦.

(٤) انظر: الفراء، معاني القرآن، ٢ / ٢٩٠، وانظر: سيبويه، الكتاب، ٥٤٥-٥٤٦/٣، وانظر: السيوطي، همع الهوامع، ٣٩-٤٤/١، وانظر: الشجري، أمالي الشجري، ٣٢٥/١، وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٢٤/٢.

(٥) البيت من الطويل وهو للأخطل في ديوانه، شرح راجي الأسمر، دار الكتاب العربي، بيروت/لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٢، وانظر طبعة دار الثقافة، بيروت/لبنان ١٩٧٩م، ورواية البيت في الديوان ص: ١٥٠ :

وقول الآخر^(١):

أَلَا يَا اسْمِي يَا دَارَ مِيَّ عَلَى الْبَلِيَّ وَلَا زَالَ مِنْهَا بِجِرْعَائِكَ الْقَطْرُ^(٢)

وقول الآخر:

يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمِعَانَ مِنْ جَارِ^(٣)

والمعنى: يا هؤلاء لعنة الله، قال أبو جعفر: وهذا موجود في كلام العرب؛ إلا أنه غير معتاد أن يقال: يا قَدِيمَ زَيْدٍ، والقراءة به بعيدة؛ لأنَّ الكلام يكون معترضاً، ويكون الكلام في القراءة الأولى متسِقاً^(٤).

أَلَا يَا اسْمِي يَا هِنْدُ هِنْدَ بَنِي بَدْرِ وَإِنْ كَانَ حَيَّانَا عِدَى آخِرِ الدَّهْرِ

وانظر: أبو الفرج الأصفهاني، الأغاني، ٨ / ٢٩٧، وانظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ١ / ٩٩ مسألة (١٤) {القول في نَعَمَ وَبِئْسَ، أفعالان هما أم اسمان}، وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٢ / ٢٤، وانظر: ابن منظور، لسان العرب، ١٥ / ٣٦ {عدا}، وانظر: اللسان ١٤ / ٤٦٧ {صلا}.

(١) النحاس، إعراب القرآن، ٣ / ٢٠٦ - ٢٠٧.

(٢) البيت من الطويل، وهو لذي الرُّمَّة في ديوانه ٥٥٩، ديوان ذي الرُّمَّة (غيلان بن عطية)، شرح أحمد بن حاتم الباهلي، رواية أبي العباس ثعلب، تحقيق: عبد القدوس أبي صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت/لبنان، الطبعة الأولى ١٩٨٢، وانظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ١ / ١٠٠، وانظر: ابن جنِّي، الخصائص، ٢ / ٢٧٨، وانظر: ابن فارس، الصحاح في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامهم، تحقيق: د. عمر فاروق الطَّبَّاع، مكتبة المعارف، بيروت لبنان، وانظر: الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ١٢٨.

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة عند ابن الحاجب، الأمالي، ٤٤٨، وعند ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ١ / ١١٨ {القول في نَعَمَ وَبِئْسَ، أفعالان هما أم اسمان}، وانظر: البغدادي، خزنة الأدب، ١١ / ١٩٧، وانظر: سيبويه، الكتاب، "الشاهد فيه: حذف المدعو لدلالة حرف النداء عليه، والمعنى: يا قوم أو يا هؤلاء، لعنة الله على سمعان لذا رفع (لعنة) بالابتداء، ولو أوقع النداء عليها لنصبها" ٢ / ٢١٩، وانظر: السيوطي، همع الهوامع، ١ / ١٧٤ - ٢ / ٧٠، وانظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ٢ / ٣٧٣، وانظر: ابن يعيش: شرح المفصل، ٢ / ٢٤.

(٤) النحاس، إعراب القرآن، ٣ / ٢٠٦ - ٢٠٧.

كُلُّهُم شَدَّدَ اللَّامَ فِي (أَلَّا يَسْجُدُوا) إِلَّا الْكَسَائِي، فَإِنَّهُ خَفَّفَهَا وَلَمْ يَجْعَلْ فِيهَا (أَنَّ)،
 وَوَقَفَ (أَلَا يَا) ثُمَّ ابْتَدَأَ (اسْجُدُوا) (١) ، أَمَّا قِرَاءَةُ الْكَسَائِي فَقَالَ عَنْهَا الْقَيْسِيُّ (٢): "فَأَمَّا
 قِرَاءَةُ الْكَسَائِي بِتَخْفِيفِ (أَلَّا) فَإِنَّهُ عَلَى مَعْنَى: أَلَا يَا هُوَ لَاءِ اسْجُدُوا، فَلَا تَنْبِيهِ، وَ(يَا)
 لِلنِّدَاءِ، وَحَذْفِ الْمَنَادِي لِدَلَالَةِ أَحْرَفِ النِّدَاءِ عَلَيْهِ، وَاسْجُدُوا مَبْنِيٌّ عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ (٣).
 الْقِرَاءَةُ (٣).

وَنَبَّهَ الْقَيْسِيُّ عَلَى مَا يَعْرِفُ بِالْإِشْعَارِ، وَهُوَ أَنَّ تَحْذِفَ شَيْئًا وَتَبْقِي شَيْئًا يُشْعَرُ
 وَيَدُلُّ عَلَى الْمَحْذُوفِ، وَقَدْ ذَكَرَ السِّيُوطِيُّ الْإِشْعَارَ مِنْ بَيْنِ الْعِلَلِ الَّتِي ذَكَرَهَا وَمِنْهَا
 عِلَّةُ الْإِشْعَارِ: "كَقَوْلِهِمْ فِي جَمْعِ مُوسَى: مُوسَى بَفَتْحٍ مَا قَبْلَ الْوَاوِ إِشْعَارًا بِأَنَّ
 الْمَحْذُوفَ أَلْفٌ" (٤)، وَقَدْ أَوْضَحَ الْقَيْسِيُّ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: "... جَعَلَ مَا بَعْدَ (أَلَا) مَنَادِي قَدْ
 حُذِفَ وَبَقِيَ (يَا) تَدُلُّ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ جَائِزٌ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ، جَاءَ ذَلِكَ فِي أَشْعَارِهَا
 وَكَلَامِهَا يَكْتَفُونَ بِـ(يَا) عَنِ الْاسْمِ الْمَنَادِي... (٥).

وَفِي تَوْجِيهِ التَّحْوِيلِ فِي الْقِرَاءَةِ، مِنْ قِرَاءِ (أَلَّا) بِالتَّخْفِيفِ يَكُونُ بِمَعْنَى: (أَلَا يَا
 هُوَ لَاءِ اسْجُدُوا) فَأَضْمُرُوا (هُوَ لَاءِ) اِكْتِفَاءً بِدَلَالَةِ (يَا) عَلَيْهَا، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ سَمَاعًا
 مِنَ الْعَرَبِ: أَلَا يَا اِرْحَمْنَا أَلَّا تَصَدَّقَ عَلَيْنَا، وَاسْتَشْهَدُوا أَيْضًا بِبَيْتِ الْأَخْطَلِ السَّابِقِ،
 وَذَهَبَ الطَّبْرِيُّ إِلَى أَنَّهُمَا قِرَاءَتَانِ - التَّشْدِيدُ وَالتَّخْفِيفُ - مُسْتَفِيضَتَانِ فِي قِرَاءَةِ
 الْأَمْصَارِ قَدْ قُرِئَا بِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا عُلَمَاءُ الْقِرَاءِ مَعَ صِحَّةِ مَعْنِيهِمَا (٦)، وَ أَضَافَ قَالَ

(١) انظر: ابن مجاهد، السبعة، ٤٨٠ (وهي قراءة أبي جعفر ورؤيس) انظر: أبو عمرو
 الداني، (١٩٣٠)، التيسير في القراءات السبع، مطبعة الدَّوْل، اسطنبول، (د.ط)، ١٦٧،
 وانظر: ابن الجزري، النشر، ٣٣٧/٢.

(٢) القيسي، مشكل إعراب القرآن، ٥٣٣/٢.

(٣) انظر: القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ١٥٨/٢، وانظر:
 القيسي، مشكل إعراب القرآن، ٥٣٣/٢، وانظر: الأخفش، معاني القرآن، ٤٢٩ / ٢،
 وانظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ١٧٣ / ٢.

(٤) السيوطي، الاقتراح، ١١٧.

(٥) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ١٥٨ / ٢.

(٦) الطبري، جامع البيان، ٩٣ / ١٩.

قال بعض نحويي الكوفة: هذه (يا) التي تدخل للنداء يكتفي بها من الاسم ويكتفي بالاسم منها فنقول: يا أقبَلُ، وزيد أقبَلُ، وما سقط من السواكن فعلى هذا^(١)، وقال القرطبي: "هاتان القراءتان حجة"^(٢)، إلا أن النحاس استبعد قراءة التخفيف؛ لأنَّ الكلام يكون معترضاً، وقراءة التشديد يكون الكلام بها متسقاً^(٣)، ويمكن الردّ على النحاس مَنْ قرأ بالتخفيف فهو (أَلَا يَسْجُدُوا): (أَلَا) للتنبيه، و(يا) حرف النداء، ومناداه محذوف كما قال الشاعر:

أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مِيَّ عَلَى الْبَلَى وَلَا زَالَ مِنْهَا بِجِرْعَاتِكَ الْقَطْرُ^(٤).

وعلى ذلك فإنَّ التحول في هذه القراءة مقبول؛ لأنَّ القراءة بها حجة والمعنى يعضد هذا التحول.

وفي قوله تعالى: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَا بِعَشْرِ فِتْمٍ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً وَقَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ أَخْلَفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ﴾^(٥).

"قرئ شاذاً: (هارونُ) بالضم، على أنه منادى"^(٦) "لو رفع على النداء لكان جائزاً (هارونُ)^(٧) ، "وبالضم (هارونُ) على النداء"^(٨).

(١) المرجع نفسه، ١٩ / ٩٣.

(٢) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ١٣/١٨٥-١٨٦، وانظر: الألويسي، روح المعاني، ١٩ / ٦٤.

(٣) النحاس، إعراب القرآن، ٣ / ٢٠٧.

(٤) سبق تخريج هذا البيت، راجع بداية هذا الفصل.

(٥) سورة الأعراف، الآية ٧ / ١٤٢.

(٦) الأندلسي، البحر المحيط، ٤ / ٣٨١، وانظر: الخطيب، معجم القراءات، "... (هارونُ) بالرفع على النداء؛ أي: يا هارونُ، وحذف حرف النداء، أو هو خبر مبتدأ محذوف" ٣ / ١٥٠.

(٧) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ١ / ٤٥٩.

(٨) الزمخشري، الكشاف، ١ / ٤١٩، وانظر: السمين الحلبي، الدرر المصون، ٣ / ٣٣٨.

وفي توجيه التّحول في هذه القراءة ف(هارون) منادى حذف معه حرف النداء، أي: (يا هارونُ اخلفني)، أي: كُنْ خَلِيفَتِي في قومي وراقبهم فيما يأتون وما يذرون، واستخلافه عليه السّلام لأخيه مع أنّه عليه السلام كان نبياً مرسلًا مثله، قيل: لأنّ الرياسة كانت له دونه واجتماع الرياسة مع الرّسالة والنبوة ليس أمراً لازماً كما يرشد إلى ذلك سير قصص أنبياء بني إسرائيل^(١).

وفي قوله تعالى: ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَنِيتُ ءَأَنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا مَّحَذَّرُ الْآخِرَةِ وَيَرْجُوا رَحْمَةَ رَبِّهِ ۗ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ ۗ ﴾^(٢).

قرأ ابن كثير ونافع وأبو زيد عن المفضل عن عاصم والحسن في رواية، ويحيى بن وثّاب وأبو جعفر وزيد عن يعقوب والأعمش وعيسى وشيبة (أَمَّنْ) بتخفيف الميم، والظاهر أنّ الهمزة للاستفهام، والتقدير: (أهذا القانت خير أم الكافر؟!)، وذهب الفراء إلى أنّها للنداء^(٣).

"(أَمَّنْ هو...) قرأها يحيى بن وثّاب بالتخفيف (أَمَّنْ)^(٤)، ودكّر ذلك عن نافع وحمزة وفسروها يريد: (يا مَنْ هو قانت)، وهو وجه حسن، والعرب تدعو بـ(ألف) -الهمزة- كما تدعو بـ(يا)، فيقولون: يا زيد أقبل، وأزيد أقبل، قال الشاعر^(٥):

أَبِي لُبَيْبِي لَسْتُمْ بِيَدِ
إِلَّا يَدِ لَيْسَتْ لَهَا عَضُدٌ^(٦)

(١) الألويسي، روح المعاني، ٩ / ٤٤.

(٢) الزمر ٣٩ / ٩.

(٣) الأندلسي، البحر المحيط، ٧ / ٤١٨، وانظر: الخطيب، معجم القراءات، ٨ / ١٤١.

(٤) ضَعَّفَ الْأَخْفَشُ قِرَاءَةَ مَنْ قَرَأَ بِالتَّخْفِيفِ؛ لِأَنَّهُ اسْتَفْهَمَ لَيْسَ مَعَهُ خَيْرٌ، أَمَّا النَّحَاسُ فَقَدْ رَدَّ قَوْلَ الْأَخْفَشِ، انظر: النحاس، إعراب القرآن، ٤ / ٥.

(٥) الفراء، معاني القرآن، ٢ / ٤١٦.

(٦) البيت من الكامل، وهو لأوس بن حجر في ديوانه ص ٢١، ديوان أوس بن حجر، تحقيق: محمد يوسف نجم، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت/لبنان، (د.ط)، (١٩٨٦م)، وهو أيضاً لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٤٥، ديوان طرفة بن العبد، دار صادر بيروت/لبنان، (د.ط)، (١٩٨٠م)، ورواية البيت في ديوانه:

وقول الآخر:

أَضَمَرَ بِنَ ضَمْرَةَ مَاذَا ذَكَرَ تَ مِنْ صِرْمَةٍ أَخَذَتْ بِالْمُغَارِ^(١)

وهو كثير في الشعر فيكون المعنى مردوداً بالدعاء كالمنسوق؛ لأنه ذكر الناس الكافر، ثم قصَّ قصَّةَ الصالح بالنداء، كما تقول في الكلام: فلان لا يُصَلِّي ولا يصُوم فيا من يُصَلِّي ويصُوم أبشر... فهذا معناه^(٢).

وَذَكَرَ أَنْ فِي الْقِرَاءَةِ بِالتَّخْفِيفِ وَجْهَيْنِ حَسَنَيْنِ فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَلَيْسَ فِي الْقِرَاءَةِ الْآخَرَى إِلَّا وَجْهٌ وَاحِدٌ، فَأَحَدُ الْوَجْهَيْنِ أَنْ يَكُونَ نِدَاءً، كَمَا يَقَالُ: (يَا زَيْدُ أَقْبَلْ)، وَيَقَالُ: (أَزِيدُ أَقْبَلْ)، حَكَى ذَلِكَ سَبْيُوِيَه^(٣)، وَجَمِيعُ النُّحَوِيِّينَ، وَالْوَجْهَ الْآخَرَ: أَنْ يَكُونَ مَوْضِعَ رَفْعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَالْمَعْنَى، مَعْرُوفٌ أَي: (أَمَّنْ هُوَ قَانَتْ آنَاءَ اللَّيْلِ أَفْضَلُ أَمْ مَنْ جَعَلَ لِلَّهِ أُنْدَادًا؟) وَالتَّقْدِيرُ: الَّذِي (هُوَ قَانَتْ)^(٤).

يَا ابْنِي لُبَيْنِي لَسْتُ مَا بِيَدٍ إِلَّا يَدًا لَيْسَتْ لَهَا عَضُدٌ

انظر: سيبويه، الكتاب، ٢/ ٣١٧ وكانت شاهداً على شيء آخر، وهو (نصب ما بعد ألا على البديل من موضع التاء، وما عملت فيه، والتقدير: لستما (يداً إلا يداً) لا عضد لها والتقدير الجر على البديل من المجرور؛ لأنَّ ما بعد إلا موجب والباء مؤكدة للنفي، وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٢/ ٩٠، وانظر: المبرّد، المقتضب، ٤/ ٤٢١.

(١) البيت من المتقارب، وهو لسيرة بن عمرو الفقعسي، انظر: أبو زيد، سعيد بن أوس، (١٩٦٧م)، النوادر في اللغة، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، ١٥٥، وانظر: ابن دريد، محمد بن الحسن، (١٩٧٩م)، الاشتقاق، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، دار المسيرة، بيروت/البنان، الطبعة الثانية، ١٧، وانظر: ابن دريد، محمد بن الحسن، (١٩٨٧م)، جمهرة اللغة، حققه وقدم له: رمزي منير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت/لبنان، الطبعة الأولى، ٧٥٢.

(٢) الفراء، معاني القرآن، ٢/ ٤١٧.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٢/ ٣١٧. * لا يجوز عند سيبويه حذف حرف النداء من المبهم، وأجازه الكوفيون" انظر: الكتاب، ٢/ ١٨٨ - ١٨٩.

(٤) النحاس، إعراب القرآن، ٤/ ٥، وانظر: الطبري، جامع البيان، ١٤/ ١٠٩-١١٠، ٢٣/ ٢٠١، وانظر: القيسي، مشكل إعراب القرآن، ٢/ ٢٥٨، وانظر: الزجاجي، الجمل،

وقد ساوى مكي القيسي بين القراءتين فقال: "القراءتان متقاربتان حسنتان (أَمَنْ، أَمَّنْ) ^(١)، وأُشيرُ إلى أنَّ القرطبي قد تابع مكيًّا فنقل توجيهه للآية ^(٢).
وأُشيرُ إلى أنَّ المحذوف في الأسلوب فعل تقديره: أُنَادِي أو أَدْعُو، وَيُعَلَّلُ هذا الحذفَ النَّحَاةَ بِأَنَّ النَّدَاءَ أُسْلُوبٌ يَكْثُرُ اسْتِعْمَالُهُ؛ فَلِذَلِكَ يَكْثُرُ تَعَرُّضُ عُنَاصِرِهِ لِلحذفِ، وفي ضوء النظرية التحويلية يبدو تقدير النَّحَاةَ لفعل محذوفٍ نَصَبَ المَنَادِي ونابت عنه أَحرفُ النَّدَاءِ، يبدو هذا التَّقْدِيرُ مَقْبُولًا رُغْمَ مَا لَقِيَهِ من انتقاد في القديم من قبل ابن مضاء، وفي الحديث من الوصفيين... ^(٣).

وفي توجيه التَّحْوِيلِ في القراءة أقول: "إِذَا وَجَّهْتَ الألفَ إلى النَّدَاءِ كان معنى الكلام: (قُلْ تَمَتَّعْ أَيُّهَا الكافر بكفرِكَ قليلاً إِنَّكَ من أصحابِ النَّارِ ويا من هو قانتِ آناءِ اللَّيْلِ ساجداً وقائماً إِنَّكَ من أصحابِ الجَنَّةِ) ^(٤)، وذكر الشوكاني أنَّ الهمزة في هذه القراءة للنِّدَاءِ، وَ (مَنْ) مَنَادِي، وهي عبارة لـ(النبي) صلى الله عليه وسلم - المأمور بقوله: (قُلْ تَمَتَّعْ)، والتقدير: (يا مَنْ هُوَ قانتِ إِنَّكَ من أصحابِ الجَنَّةِ)، ومن القائِلين بأنَّ الهمزة للنِّدَاءِ الفراء، وضعَّفَ ذلك أبو حيَّان، وقال: "هو أَجْنَبِيٌّ عَمَّا قبله وعمَّا بعده" ^(٥)، وسبقه إلى هذا التَّضْعِيفُ أبو علي الفارسي، واعترض على هذه القراءة من أصلها أبو حاتم والأخفش، ولا وجه لذلك فإنَّ إذا أثبتت الرواية بطلت الدِّرَاية ^(٦)، فالتحوُّلُ في هذه القراءة مقبول؛ لأنَّ المعنى يعضد هذا التَّحْوِيلَ ويقويه؛

" لا يجوز حذف حرف النداء مع الأسماء المبهمة والنكرات؛ لإبهامها، لا يقال: (هذا أقبل)، و (أنت أقبل)، تريد: (يا هذا أقبل)، ١٥٦.

- (١) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات، ٢٣٧/٢.
- (٢) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ٢٣٨/١٥.
- (٣) حمودة، طاهر سليمان، (١٩٩٨م)، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الناشر الدار الجامعية، الطبعة الأولى، ٢٢٦.
- (٤) الطبري، جامع البيان، ٢٣ / ١٢٨، وانظر: ابن كثير، تفسير ابن كثير، ٤ / ٦١.
- (٥) الأندلسي، البحر المحيط، ٤١٨/٧.
- (٦) الشوكاني، فتح القدير، ٤٥٢/٤.

فهو بمعنى: "يا مَنْ هو قانت" ^(١)، وهو وارد عن العرب "وهو وجه حسن؛ لأنَّ العرب تدعو بالألف" ^(٢).

وفي قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ وَرَأَوْا أَنَّهُمْ قَدَّ ضَلُّوا قَالُوا لَئِن لَّمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَسِرِينَ﴾ ^(٣).

قرأ حمزة والكسائي والشعبي وابن وثاب وعاصم والجدري وطلحة بن مصرف والأعمش وأيوب وخلف والمفضل وعبد الله بن مسعود (لئن لم ترحمنا ربنا وتغفر لنا) على الخطاب في الفعلين ونصب (ربنا) على النداء ^(٤).

قالوا: (لئن لم ترحمنا ربنا) نصب بالدعاء: (لئن لم ترحمنا يا ربنا)، ويقرأ (لئن لم يرحمنا ربنا) بالرفع، والنصب أحبُّ إليَّ؛ لأنها في مصحف عبد الله "قالوا ربنا لئن لم ترحمنا" ^(٥)، ومن قرأ (ترحمنا) بالتاء (وتغفر لنا) بالتاء، فهو ينصب (ربنا) على النداء المضاف، كأنه قال: (يا ربنا) ^(٦).

وفي توجيه التحوّل في هذه القراءة أُشيرُ إلى اختلاف القراءة في ذلك، فقرأه بعض أهل المدينة ومكة والكوفة والبصرة: (لئن لم يرحمنا ربنا) بالرفع على وجه الخبر، وقرأ ذلك عامة قرأة أهل الكوفة: (لئن لم ترحمنا ربنا) بالنصب بتأويل: (لئن

(١) النحاس، (١٤٠٩هـ)، معاني القرآن الكريم، تحقيق: محمد علي الصّابوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ٦ / ٤٧٤.

(٢) انظر: ابن الجوزي، زاد المسير، ٧ / ١٦٥.

(٣) سورة الأعراف، الآية ٧ / ١٤٩.

(٤) الأندلسي، البحر المحيط، (قراءة أبي بن كعب، وعبد الله بن مسعود: "ربنا لئن لم ترحمنا وتغفر لنا" بتقديم المنادى: (ربنا)) ٤ / ٣٩٤، وانظر: الخطيب، معجم القراءات، ٣ / ١٦٥، وانظر: ابن خالويه، مختصر شواذ القرآن، ٤٧، وانظر: ابن خالويه، الحجّة، ٣٦٤، وانظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، ٦ / ٨٥-٨٦، وانظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٢ / ٢٧٢.

(٥) الفراء، معاني القرآن، ١ / ٣٩٣.

(٦) النحاس، إعراب القرآن، ٢ / ١٥١.

لَمْ تَرْحَمْنَا يَا رَبَّنَا) على وجه الخطاب منهم لِرَبِّهِمْ^(١)، ومن قرأ بالتاء على الخطاب: الخطاب: (لَئِنْ لَمْ تَرْحَمْنَا رَبَّنَا وَ تَغْفِرْ لَنَا) فيه معنى الاستغاثة والتضرع والابتهاال في السؤال والدعاء، و(رَبَّنَا) بالنصب على حذف النداء، وهو أبلغ في الدعاء والخضوع، فقراءتهما -حمزة والكسائي- أبلغ في الاستكانة والتضرع فهي أولى^(٢)، أولى^(٣)، فالتحول في هذه القراءة مقبول؛ لأنَّ المعنى يعضد هذا التحول ويفسره^(٣)، ويفسره^(٣)، وهناك مواطن أخرى^(٤).

وفي قوله تعالى: ﴿ وَنَادَوْا يَمَلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ۗ قَالَ إِنَّكُمْ

مَنْكُوثُونَ ۗ ﴾^(٥).

قرأ الجمهور: (يا مالكُ)، وقرأ عبد الله بن مسعود وعلي بن أبي طالب وابن يعمر وابن وثاب والأعمش وأبو الدرداء، وهي قراءة النبي صلى الله عليه وسلم - (يا مال) بالترخيم على لغة من ينتظر الحرف^(٦).

(١) الطبري، جامع البيان، ٤٣/٩.

(٢) انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ٢٨٦/٧، وانظر: الزمخشري، الكشاف، (رَبَّنَا) بالنصب على النداء، وهذا كلام التائبين، كما قال آدم وحواء عليهما السلام: ﴿ قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾

سورة الأعراف، الآية ٧ / ٢٣ انظر: الكشاف ٥٧٨/٦.

(٣) انظر: ابن الجزري، زاد المسير، ٣ / ٢٦٣، وانظر: السمين الحلبي، الدر المصون، ٣ / ٣٤٥٦، وانظر: الشوكاني، فتح القدير، ٢ / ٢٤٨.

(٤) سورة يوسف، الآية ١٢ / ٢٩ (٥ / ٢٩٧)، سورة الأعراف، الآية ٧ / ١٥٠ (٤ / ٣٩٥-٣٩٦)، سورة طه، الآية ٢٠ / ٩٤ (٦ / ٢٧٣)، سورة البقرة، الآية ٢ / ١١٧ (١ / ٣٦٤)، سورة الشورى، الآية ٤٢ / ١١ (٧ / ٥١٠)، وغيرها كثير.

(٥) سورة الزخرف، الآية ٤٣ / ٧٧.

(٦) الأندلسي، البحر المحيط، ٨ / ٢٨، وانظر: الخطيب، معجم القراءات، ٨ / ٤٠٠-٤٠١، وانظر: ابن خالويه، مختصر شواذ القرآن، (قراءة النبي صلى الله عليه وسلم - خاصة)، ١٣٦.

"قال مجاهد: ما كُنَّا نَدْرِي مَعْنَى (يا مالك) حتى سمعنا في قراءة عبد الله (ونادوا يا مال)، قال أبو جعفر: هذا على الترخيم، والعربُ تُرَخِّمُ (مالكاً) و(عامراً) كثيراً إلا أن هذا مخالف للسواد، وفيه لغتان يقال: (يا مال أقبل) ^(١)، كما قال الشاعر: **يَا حَارٍ لَا أُرْمِينَ مِنْكُمْ بِدَاهِيَةٍ لَمْ يَلْقَهَا سَوْقَةٌ قَبْلِي وَلَا مَلِكٌ** ^(٢) ومن العرب مَنْ يقول: (يا مال أقبل)، فيجعلون ما بقي اسماً على حاله ^(٣)، وقول الآخر:

والحقُّ يا مالٍ غيرَ ما تصِفُ ^(٤)

وقيل لابن عباس: قرأ ابن مسعود (يا مال) فقال: ما أشغل أهل النار عن الترخيم ^(٥)، وقرأ أبو السرار الغنوي: (يا مال) بالرفع كما يقال: (يا حار)، وأود أن أشير إلى أن ابن عباس قد علّق على هذه القراءة بقوله: (ما أشغل أهل النار عن

(١) النحاس، إعراب القرآن، ٤ / ١٢١.

(٢) البيت من البسيط، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه، شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، زهير بن أبي سلمى بن ربيعة بن رباح، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٩٨٨ ص: ١٨٠، وانظر: ابن جنّي، اللّمع في العربيّة، ١٩٨، وانظر: السيوطي، همع الهوامع، ١ / ١٨٤، وانظر: الشنقيطي، أحمد ابن الأمين، (١٩٧٣م)، الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربيّة، تحقيق وشرح: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلميّة، الكويت، الطبعة الأولى، وطبعة دار المعارف، الطبعة الثانية، بيروت/ لبنان، (١٩٨١م)، وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٢/٢٢، وانظر: العيني، المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفيّة، ٤/٢٧٦، وانظر: ابن دريد، جمهرة اللغة، ١٠٠٩.

(٣) النحاس، إعراب القرآن، ٤ / ١٢١، وانظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٤ / ٤٢٠، وانظر: القيسي، مشكل إعراب القرآن، ٣٠٦، وانظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٢ / ١٤٢.

(٤) عجز بيت صدره: "حَالَفَتْ فِي الرَّأْيِ كُلِّ ذِي فَجْرٍ" وهو لعمر بن امرئ القيس عند ابن منظور، لسان العرب، ١١/١٣١ (فَجْرَ)، وانظر: الزبيدي، تاج العروس، ١٣ / ٣٠٠ (فَجْرَ).

(٥) نوع ما في هذا السياق ما التعجبية.

الترخيم)، والحقيقة أن الزمخشري وغيره من العلماء قد أنكروا ردَّ ابن عباس هذا مستندين إلى حالة أهل النار النفسية، يقول الزمخشري: "وعن بعضهم حسن الترخيم أنهم يقطعون بعض الاسم لضعفهم وعظم ما هم فيه"^(١)، وقد روى ابن السجري ردًّا شديدًا على مَنْ يُنكرُ هذه القراءة: "إنَّ هذا الاختصار من أهل النار لمعنى لا يعرفه إلا ذو فطنة، وذلك أنهم لما ذلت نفوسهم، وتقطعت أنفاسهم، وضعفت قواهم، ولم تنفع شكواهم قصرت ألسنتهم عن إتمام الاسم"^(٢).

وفي توجيه التحول في هذه القراءة، فإنَّ المعنى العام للسِّياق يعضد هذا التحول ويقويه؛ لأنَّ هذه القراءة (يا مال) تُتملُّ حالة أهل النار خير تمثيل، فإذا كان الترخيم يهدف إلى التخفيف، فما أحوج أهل النار إلى هذا التخفيف.

أمَّا بالنسبة لتوجيه التحول في هذه القراءة نحوياً (يا مال) و(يا مال) فقد نصَّ النحويون على أنَّ المنادى المرخَّم فيه لغتان^(٣) لغة من ينتظر، وتتمثل في حذف الحرف الأخير وبقاء حركة الحرف السابق له كما هي، فتقول في: (يا مالِكُ) (يا مال)، وهي قراءة علي - رضي الله عنه - وابن مسعود^(٤)، واللغة الثانية لغة من لا ينتظر، وتتمثل في حذف الحرف الأخير من الاسم المراد ترخيمه، وإعطاء حركة البناء (الضمة) للحرف السابق له، فتقول في: (يا مالِكُ) (يا مالُ)، وهي قراءة أبي السرار الغنوي^(٥).

(١) الزمخشري، الكشاف، ٤٩٦/٣.

(٢) ابن السجري، أمالي السجري، ٨١/٢.

(٣) السيوطي، همع الهوامع، ٢ / ٨٨، وانظر: ابن يعيش، شرح المصل، ٢٢/٢، وانظر: الشيخ يس، شرح التصريح، ١٨٦/٢.

(٤) انظر: ابن الجوزي، زاد المسير، (وقد كره هذه القراءة لمخالفتها المصحف) ٣٢٩ / ٧.

(٥) انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ١١٦/١٦، وانظر: الرازي، تفسير الفخر

الرازي، ٢٢٧/٢٧، وانظر: ابن جني، المحتسب، ٢ / ٢٥٧، وانظر: الألويسي، روح

المعاني، ١٠٢ / ٢٥.

٢.٤ الاختصاص:

الاختصاص في اللغة مصدر الفعل اختصَّ، "خصَّه بالشيء يَخُصُّه خَصًّا... واخْتَصَّهُ: أَفْرَدَهُ به دون غيره، ويقال: اخْتَصَّ فلان بالأمر وتَخَصَّصَ لَهُ إذا انفرد به"^(١)، ولقد أفرد له سيبويه باباً أسماه "هذا باب من الاختصاص يجري على ما جرى عليه النداء"^(٢)، حيث يقول: "وذلك قولك: (إنا معشر العرب نفضلُ كذا وكذا)، كأنَّه قال: أعني ولكنَّه فعلٌ لا يظهر ولا يستعمل كما لم يكن ذلك في النداء؛ لأنَّهم اكتفوا بعلم المخاطب، وأنَّهم لا يريدون أن يحملوا الكلام على أوَّلِهِ، ولكن ما بعده محمول على أوَّلِهِ..."^(٣).

ويعرفه النحويون بأنَّه: "قصر الحكم على بعض أفراد المذكور، وهو خبر... على صورة النداء لفظاً، كما جاء الخبر على صورة الأمر، والأمر على صورة الخبر، والخبر على صورة الاستفهام والاستفهام على صورة الخبر"^(٤) وعرفه ابن هشام بأنَّه: "اسم معمول لأخصِّ واجب الحذف"^(٥)، وهذا التعريف دقيق من الناحية التركيبية؛ لأنَّ أسلوب الاختصاص يقوم على حذف العامل، وقدَّرت العربُ هذا الفعل؛ لتسوية الحركة الإعرابية الظاهرة على المخصوص. والاختصاص يشبه النداء لفظاً، ويخالفه من ثلاثة أوجه هي^(٦):

أ. أنَّه لا يستعمل معه حرف نداء.

ب. أنَّه لا بدَّ أن يسبقه شيء.

ج. أن تصاحبه الألف واللام.

(١) ابن منظور، لسان العرب، ٧ / ٢٤ (خَصَّصَ).

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢ / ٢٤٠.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢ / ٢٤٠.

(٤) انظر: الصَّبَّان، حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني، ٣ / ٢٧٤ - ٢٧٥.

(٥) ابن هشام، أوضح المسالك، ٤ / ٧٢.

(٦) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ١٨/٢، وانظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٢ / ٧٢،

وانظر: السيوطي، همع الهوامع، ٣ / ٢٩.

وأقول: ذهب النحاة إلى أن ناصب الاسم المختص فعل مضمّر تقديره (أخص) والمتدبر في موضوع الاختصاص يجد سيطرة فكرة العامل، وقسرية القاعدة الإسنادية، والبحث عن أركان الجملة، وتسويغ الحركة الإعرابية على موضوع الاختصاص، فالنحاة وجدوا في أسلوب الاختصاص خروجاً عن مألوفهم في بناء الجملة حيث يذكر الاسم المنصوب بلا عامل يفسر حكم النصب فيه، واستجابة لمنطق العامل يقدر النحاة فعلاً واجب الحذف، تقديره: أخص، وهو جملة فعلية - إسنادية - كاملة، يأخذ فيها المنصوب على الاختصاص مكان المفعول به^(١)، وإذا سلّمنا بذلك الأمر، فإن التركيب سيخرج من دائرته الإنشائية إلى دائرة الجمل الخبرية، التي يمكن تصديق قائلها وتكذيبه، ولو أن الأمر درس بعيداً عن نظرية العامل وموضوع الإسناد؛ لتبيّن لنا العقلية الفذة التي تتطرق هذه اللغة، ومما يؤكد ذلك التنعيم، الذي يتملّ بأمرين هما:

إظهار الصّوت وقوة نطق الكلمات، ثمّ إظهار الحركات الإعرابية المخالفة للموضع الذي تكون عليه في أغلب حالاتها، والمخالفة - هنا - هي مظهر من مظاهر تطبيق استخدام القيم الخلفية بجعلها قرائن معنوية على الإعرابات المختلفة^(٢)، وعليه يكون ما ذهب إليه النحاة من تقدير فعل وإعراب الاسم مفعولاً لذلك الفعل. وخالصة الأمر أنّ العربيّ ذا السليقة الخاصّة، يستطيع أن يلاحظ ذلك التحوّل، والاختلاف بين الأسلوبين - الخبري والإنشائي - بواسطة الحركات الإعرابية من ناحية، وبطريقة نطق الجملة من ناحية أخرى.

فلو أخذنا مثلاً - الجملتين الآتيتين، وأجرينا بينهما مقارنة سيّضح لنا الأمر:

١. نحنُ العربُ نكرمُ الضيفَ

٢. نحنُ العربُ، نكرمُ الضيفَ

فـ(العربُ) في الجملة الأولى خير وما بعده مستأنف ولو اقتصر المتكلم في الجملة الأولى على قوله: (نحنُ العربُ) لاكتملت الجملة -مسند ومسند إليه- وتكون

(١) الكوفي، نجاة عبد العظيم، (١٩٨٧م)، بناء الجملة بين منطق اللغة والنحو، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٠.

(٢) حسان، اللغة العربية مبناها ومعناها، ٢٠٠٠.

التكلمة استئنافاً وإضافة للمعنى، أمّا الجملة الثانية، فالتغيّر في الحركة الإعرابية أدى إلى تغيّر التّركيب، ومن ثمّ إلى تغيّر المعنى، فالمتكلم حينما قال: (نحنُ العربُ) لم يُرد الإخبار؛ إذ إنّه لو اقتصر على ذلك لم يفهم، ولم يؤدّ معنىً يحسن السّكوت عليه، لذا فالسامع ينتظر الإخبار الذي يفهم بتكلمة الجملة، وتكون كلمة (العربُ) نوعاً من التحوّل والانحراف في الأسلوب^(١)؛ ليؤدّي معنىً جديداً، وهو تخصيص وبيان جنس الاسم المنسوب، وكذلك الفخر والتّعظيم، ويشير إلى ذلك ابن يعيش بقوله: "الضرب من الاختصاص يراد به تخصيص المذكور بالفعل وتخليصه من غيره على سبيل الفخر والتّعظيم"^(٢).

وعلى ذلك تكون الفتحة قد أدّت معنىً دلاليّاً^(٣) ما كان ليفهم لو كان الاسم المختص مرفوعاً، وتكون الفتحة -وفقاً لذلك- ليست نتيجة لنظرية العامل، بل هي إشارة على الأسلوب الانفعالي؛ فهي تعبير عن القصد والمعنى، وليست أثراً لتسليط عامل لفظي؛ لذا نستطيع أن نصل إلى نتيجة مفادها أنّ باب الاختصاص له خصوصيّة، فهو موقف انفعالي، لا يقصد المتكلم الإخبار، بل يريد معنىً غيره وهو أن يلفت إليه السامع وعليه فإنّ هذا التّركيب لا يمكن أن يلحق بالجمال الإسناديّة، بفرض نظرية العامل عليه، وتقدير فعل ناصب للاسم المخصوص؛ لأنّ تقدير الفعل وإظهاره في الاختصاص يشوّه التّركيب^(٤). وعليه نستطيع أن ندرج باب الاختصاص تحت باب الأساليب الانفعاليّة التي ليست بالضرورة أن تكون جملة إسناديّة تحتوي على عناصر الإسناد، وإلا لكان التّركيب فيها مشابهاً للتّركيب في الجمل الإخباريّة، ولم نفرّق بين الجملتين .

كما لا يمكن أن نسير وفق نظرية العامل ونمطيّة الجملة العربيّة ونقدّر لتلك الأسماء المنصوبة عاملاً في نصبها لتسويغ الحركة الإعرابيّة، التي تسوّغ المعنى

(١) انظر: العبابنة، أثر التحويلات الأسلوبية، ٢٠.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ١٩ / ٢.

(٣) انظر: رضوان، عبد الرحيم، في النحو العربي، ١٠٢-١٠٣.

(٤) انظر: العميرة، خليل، في نحو اللغة وتراكيبها، ١٦٥، وانظر: مرعي، عبد القادر، أساليب الجملة الافصاحيّة، ١١١.

الذي قصد إليه المتكلم، فالفتحة التي هي حركة تحوّل في الأسلوب، وليست علم المفعوليّة؛ لذا لا بدّ أن تخرج تلك الأساليب من باب المفعول به (الاختصاص)، وأن تُدرس في باب مستقل يُراعى فيه القيمة الدلاليّة لهذا الأسلوب.

واعتقد أننا لا نستطيع أن نحمل جملة الاختصاص على جملة النداء، وذلك أنّ جملة النداء محوّلّة عن جملة أخرى تمثل لها البنية العميقة ويمكن تقديرها مباشرة واختصار مرحلة النداء؛ لأنّ العرب نصّوا على أنّ أداة النداء مجردة من معنى النداء في الاختصاص؛ والأسلوبان يختلفان في أمور كثيرة^(١).

كما أنّ أمر هذه التحويلات ليس مقتصرًا على هذه المواضع بل هناك مواضع أخرى يمكن أن ندرس في ضوئها بعض الأبواب النحوية لإعادة النظر في شأنها، ومنها أبواب الاختصاص والإغراء والتّحذير، فهذه الأساليب قد تعرضت لمثل هذه التحويلات الأسلوبية التي غيرت إعرابها^(٢).

ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَمْرَاتُهُ حَمَالَةَ الْحَطَبِ﴾^(٣).

قرأ جماعة (وامراته حمالة)، وقرأ الحسن وزيد بن علي والأعرج وأبو حيوة وابن أبي عبلة وابن محيصن وعيسى بن عمر بخلاف عنه وابن أبي عباس (حمالة) بالنصب على الذم والشتم^(٤).

(١) انظر: الصّبّان، حاشية الصّبّان على الأشموني، ١- لا يقع الاختصاص في أوّل الكلام

خلاف النداء ٢- الاختصاص لا يقع معه حرف نداء لا لفظاً ولا تقديراً ٣- يشترط في

الاختصاص أن يكون المقدم عليه اسماً بمعناه ٤- أنه يقل كونه علماً، وأنه تنصبه مع

كونه مفرداً ٥- يكون الاختصاص بـ(ال) قياساً ٦- أجاز المازني نصب تابع (أي)

في النداء، ولم يحكوا ذلك في الاختصاص خلافاً وقد يستعمل الاختصاص للتعبير عن

معان بلاغية أخرى نحو المدح أو الذم أو الترحم، ويكون هذا بتقدير بنية عميقة تحتوي

(أعني) أو (أخص) عامة أو (أمدح) لإنشاء المدح، أو (أذم) لإنشاء الذم، أو (أترحم)

لإنشاء الترحم، أو (أشتّم) لإنشاء الشتم، ٢٧٥/٣-٢٧٦

(٢) العبابنة، اثر التحويلات الأسلوبية، ٢٠ .

(٣) سورة المسد، الآية ١١١ / ٤ .

(٤) الأندلسي، البحر المحيط، ٥٢٦/٨، وانظر: الخطيب، معجم القراءات، ٦٣١/١٠،

وانظر: ابن خالويه، مختصر شواذ القرآن، ١٨٢، وانظر: ابن خالويه، الحجّة، ٣٧٧ .

قوله عزَّ وَجَلَّ: (وامرأته حمالة الحطب) ترفع (الحمالة)، وتتصب، فمن رفعها فعلى جهتين: يقول: (سيصلى نار جهنم هو وامرأته حمالة الحطب) تجعله من نعتها، والرفع الآخر (وامرأته حمالة الحطب)، تريد: (وامرأته حمالة الحطب في النار)، فيكون (في جيدها) هو الرفع، وإن شئت رفعتها بالحمالة، كأنك قلت: (ما أغنى عنه ماله وامرأته كذلك)، وأما النصب فعلى جهتين: إحداهما أن تجعل (الحمالة) قطعاً؛ لأنها نكرة؛ ألا ترى أنك تقول: (وامرأته الحمالة الحطب)، فإذا أقيت الألف واللام كانت نكرة، ولم يستقم أن تتعت معرفة بنكرة، والوجه الآخر: أن تشتمها بحملها الحطب، فيكون نصبها على الذم، كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - سيّد المرسلين سمعها الكسائي من العرب^(١).

كما قال الشاعر^(٢):

نَحْنُ بَنِي ضَبَّةٍ أَصْحَابُ الْجَمَلِ^(٣)

وقول رؤبة: أَنَا ابْنُ سَعْدٍ أَكْرَمُ السَّعْدِيَّاتِ^(٤)

قال الزجاج: "من نصب (حمالة) فعلى الذم والمعنى: أعني حمالة الحطب"^(٥) ولتفسير هذا التحول في القراءة أقول: بعد الرجوع إلى التفسير تبين أن المراد من

(١) انظر: الفراء، إعراب القرآن، ٣ / ٢٩٨، وانظر: العكبري، إعراب القراءات الشواذ، "يقراً (حمالة) بضم التاء وفتحها، وهو مشهور، ووجهه النصب" ٧٥٧/٢، وانظر: الزجاج، معاني الزجاج، ٥/٣٧٥، وانظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ٨٢٨، وانظر: الطبري: جامع البيان، "النصب على القطع؛ لأن المرأة معرفة و(حمالة الحطب) نكرة، واستصوب قراءة الرفع؛ لأنه أفصح الكلامين ولإجماع الحجة من القراء عليه" ٢١٩/٣٠.

(٢) النحاس، إعراب القرآن، ٥/٣٠٦.

(٣) البيت من الرجز، وهو للأعرج المعني وبلا نسبة عند المبرّد، الكامل في اللغة والأدب، ٩٩/١، ٣٤٧/١.

(٤) البيت من الرجز، انظر: ديوان رؤبة بن العجاج، (١٩٠٣م)، مجموع أشعار العرب لبيسك، ١٩١، وانظر: سيبويه، الكتاب، ٢ / ١٥٣، وانظر: الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ١ / ١١، وبقراً (أكرم) بالنصب على الفخر.

(٥) الزجاج، معاني القرآن، ٥/٣٧٥، وانظر: ابن الجوزي، زاد المسير، ٩/٢٦١.

هذه الآية الذم بنصب (حمالة)، أما إذا وردت بالرفع فعلى الإخبار، ولا يكون فيها تحول أسلوبى؛ لأن الأصل فيها الإخبار وعندما أراد الله سبحانه وتعالى ذمها تحول الأسلوب القرآني من الرفع (الإخبار) إلى النصب على الاختصاص بـ(الذم والشتم)، وقد استحَبَّ الزمخشري قراءة النصب على الشتم^(١)، ويمكن القول إن نصب (حمالة) يعود إلى تحول الأسلوب القرآني، ذلك أن القرآن الكريم لا يريد الإخبار، بل أراد ذم هذه المرأة وشتمها، فجاءت بالنصب، وأما من قرأ بالرفع فعلى الإخبار ولا ذم فيها^(٢)، وعلى ذلك فإنَّ التحول في هذه القراءة مقبول؛ لأنه وارد عن العرب، والمعنى يعضد هذا التحول ويقويه^(٣).

وفي قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُمْ بِشَرِّ مِّنْ ذَلِكُمْ النَّارُ وَعَدَهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَبِئْسَ الْمَصِيرُ ﴾^(٤).

(١) الزمخشري، الكشاف، ٣/٣٦٦.

(٢) انظر: ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها، "يوجه القراءة بالنصب على الشتم والذم، بمعنى: أشتُم حمالة الحطب"، ٢/٥٤٢.

(٣) تجدر الإشارة بأنَّ الأستاذ الدكتور يحيى عباينة قد عالَج هذه الآية في بحث له منشور تحت عنوان: "أثر التحويلات الأسلوبية في تغيير الإعراب في الآيات القرآنية والشواهد الشعرية"، ... ففي قوله تعالى: ﴿ وامرأته حمالة الحطب ﴾... قد خرجت قراءة عاصم عن هذا الأصل؛ لأنها جاءت للمبالغة في الذم ولذا فقد تغيَّر إعرابها تبعاً لتغيَّر أسلوبها من الخبر إلى المحض إلى الذم... أمَّا قراءة الجمهور فقد جاءت للإخبار عنها، وقد ذكر مكِّي بن أبي طالب أنَّ هذه المرأة كانت قد اشتهرت بالنميمة، فجرت صفتها على الذم لها لا للتخصيص، وفي الرفع الذم، ولكنه في النصب أبين؛ لأنك إذا نصبت لم تقصد إلى أن تزيدها تعريفاً وتبييناً إذ لم تجرِ الإعراب على مثل إعرابها وإنما قصدت إلى ذمها لا لتخصيصها من غيرها بهذه الصفة التي اقتصتها بها، وعلى هذا المعنى يقع النصب في غير هذا على المدح، انظر: العباينة، أثر التحويلات الأسلوبية في تغيير الإعراب في الآيات القرآنية والشواهد الشعرية، ٢٠ وما بعدها، وانظر: القيسي، الكشف عن وجوه القراءات، ٢/٣٩٠.

(٤) سورة الحج، الآية ٢٢/٧٢.

"قرأ الجمهور (النَّارُ) بالرفَّع، على إضمار مبتدأ، وقرأ ابن أبي عبلة وإبراهيم بن يوسف عن الأعمش وزيد بن علي وقتيبة عن الكسائي (النَّارَ) بالنصب، على تقدير: أعني"^(١).

(النَّارُ وَعَدَهَا اللهُ) ترفعها لأنها معرفة فسرت الشر وهو نكرة، كما تقول: مررت برجلين أبوك وأخوك، ولو نصبتها بما عاد من ذكرها ونويت بها الاتصال بما قبلها كان وجهاً... والوجه الرفَّع^(٢)، -الرفَّع- وفيه وجهان: أحدهما هو مبتدأ (وعدها) الخبر، والثاني: هو خبر مبتدأ محذوف، أي: هو النار^(٣)، والنصب فيه ثلاثة أوجه: يكون بمعنى أعني، وعلى إضمار فعل مثل الثاني، ويكون محمولاً على المعنى، أي: (أعرفكم بشر من ذلك النار)^(٤).

والتحوّل في هذه القراءة مقبول؛ لأنه نصب على تقدير فعل بمعنى (أعني)، وهو محمول على المعنى أيضاً، أي: أعرّفكم بشر من ذلك النار^(٥).

وفي قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمْ أَلَّفَهُ اللهُ رَبُّكُمْ خَلْقَ كُلِّ شَيْءٍ لَّا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَانِّي

تُؤَفِّكُونَ﴾^(٦).

"قراءة الجماعة (خالق) بالرفَّع، صفة لله سبحانه وتعالى، أو خبر مبتدأ محذوف: (هو خالق) أو خبر بعد خبر، وقرأ زيد بن علي (خالق) بالنصب على الاختصاص، بتقدير أعني"^(١).

(١) الأندلسي، البحر المحيط، "النَّصْبُ عَلَى الْاِخْتِصَاصِ"، ٦/ ٣٨٨، وانظر: الخطيب، معجم القراءات، ٦ / ١٤٤.

(٢) الفراء، معاني القرآن، ٢ / ٢٣٠.

(٣) انظر: ابن الأنباري، البيان، ٢/ ١٤٦، وانظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٤٣٦/١.

(٤) انظر: النَّحَّاسُ، إعراب القرآن، ٣/ ١٠٥، وانظر: الزَّجَّاجُ، معاني القرآن، ٣/ ٤٣٨، وانظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ١٢/ ٩٦، وانظر: العكبري، إعراب القراءات الشَّوَّاذِ، "يقرأ بالنصب، بفعل مضمر، أي: وَعَدَهُ النَّارَ" ٢/ ١٤٩.

(٥) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ١٢ / ٩٦-٩٧.

(٦) غافر ٤٠/ ٦٢.

يقراً بفتح القاف على إضمار أعني أو أعظم^(١)، أو "أخصُّ خالقَ كلِّ شيءٍ"^(٢).
وأعتقد أن النَّصْبَ على الاختصاص في هذه القراءة جاء باختيار القارئ؛
لما يمليه عليه المعنى من تهويل، كما في قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهَا لَأُظَىٰ ﴿١٥﴾ نَزَّاعَةً
لِّلشَّوَىٰ ﴿١٦﴾﴾^(٣)، (نَزَّاعَةً) منصوب على الاختصاص للتهويل^(٤)، فالمعنى يعضد هذا
التَّحْوِيلَ ويقويه.

وفي قوله تعالى: ﴿لَا تُبْقَىٰ وَلَا تَذَرُ ﴿٢٨﴾ لَوَّاحَةٌ لِلْبَشَرِ ﴿٢٩﴾﴾^(٥).

قرأ الجمهور (لواحة) بالرفع على تقدير: هي لَوَّاحَةٌ، أو هي نعت لـ (سقر)
في: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا سَقَرُ ﴿٧﴾﴾^(٦)، وقرأ ابن عطية العوفي، وزيد بن علي وابن أبي
عبلة والحسن وابن مسعود وابن السَّمِيفِيع ونصر بن عاصم وعيسى بن عمر، وحكاه
أبو معاذ: (لواحة) بالنصب وهي عند الزمخشري على الاختصاص للتهويل، أي:
بتقدير أعني أو أخصُّ^(٧).

-
- (١) الأندلسي، البحر المحيط، ٤٧٣/٧، وانظر: الخطيب، معجم القراءات، ٨ / ٢٤٥.
- (٢) انظر، العكبري، إعراب القراءات الشَّوَاذ، ٤٢٣/٢، وانظر: العباينة، قراءة زيد بن
علي، "قرأ زيد بن علي: خالقَ النَّصْبِ على الاختصاص"، ٣٠٤.
- (٣) الألويسي، روح المعاني، ٨٣ / ٢٤، وانظر: الزمخشري، الكشَّاف، ٥٨/٣، وانظر:
السمين الحلبي، الدرّ المصون، ٤٩/٦، وانظر: الشوكاني، فتح القدير، ٤٢٣/٤.
- (٤) سورة المعارج، الآية ٧٠ / ١٥-١٦.
- (٥) الأندلسي، البحر المحيط، ٨ / ٣٣٤، وانظر: الألويسي، روح المعاني، ٢٩ / ٦٠.
- (٦) سورة المدثر، الآية ٧٤ / ٢٨ - ٢٩.
- (٧) سورة المدثر، الآية ٧٤ / ٢٧.
- (٨) الأندلسي، البحر المحيط، ٣٧٥/٨، وانظر: الخطيب، معجم القراءات، ١٠/١٣٦،
وانظر: ابن خالويه، مختصر شواذ القرآن، ١٦٤، وانظر: ابن عطية، المحرر الوجيز،
٨٦/١٥، وانظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، " (لواحة) بالنَّصْبِ على الاختصاص
للتَّهْوِيلِ " ٧١/١٩، وانظر: العباينة، يحيى، قراءة زيد بن علي، ٣٦٣.

قال الفراء: "لو كان (لواحةً للبشر) كان صواباً^(١)، و (لواحةً للبشر) على إضمار مبتدأ، أي: هي لواحةٌ للبشر، أي: للخلق^(٢).
 وَمَنْ قرأ بالنَّصْبِ (لواحةً) على الحال أو الاختصاص للتهويل، والمعنى: أنها تظهر للبشر، قال الحسن: تُلَوِّحُ لَهُمْ جَهَنَّمَ حَتَّى يَرَوْنَهَا عَيَانًا^(٣).
 وَأُشِيرُ إِلَى أَنْ الْعُلَمَاءَ قَدْ تَأَوَّلُوا فِي تَفْسِيرِ التَّحْوِيلِ فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ (لواحةً) بالنصب، فمنهم مَنْ وَجَّهَهَا عَلَى الْحَالِ^(٤)، ومنهم مَنْ وافق توجيهه توجيه الزمخشري^(٥)، أي: بتقدير أعني أو أخصُّ -النصب على الاختصاص- والحقيقة أن كلا التوجيهين صحيح تركيبياً، غير أنني أميل إلى توجيهها على الاختصاص لسببين: أحدهما: ما ذكره الزمخشري أنَّ النصب هنا (لواحةً) على الاختصاص للتهويل، والواقع أن هذا مناسب للمعنى؛ فالحديث عن نار جهنم وأهوالها، وثانيها: أنَّ نصبها على الحال يدعونا للبحث عن عاملها والبحث كذلك عن صاحبها، وهذا ما لم يَنفَقْ عَلَيْهِ مَنْ وَجَّهَهَا عَلَى الْحَالِ^(٦)؛ لذلك أرى أنَّ النصبَ على الاختصاص في هذه القراءة قد جاء باختيار القارئ لما يمليه المعنى عليه من تهويل كما هو الحال في الآية السابقة.

(١) الفراء، معاني القرآن، ٢٠٢/٣، وانظر: العكبري، إعراب القراءات الشَّوَاذِ، "يقرأ بالنَّصْبِ" ٦٤١/٢.

(٢) النَّحَّاسُ، إعراب القرآن، ٦٩ / ٥، وانظر: القيسي، مشكل إعراب القرآن، "إضمار هي" ٤٢٥ / ٢.

(٣) الشوكاني، فتح القدير، ٤٥٩/٥، وانظر: الألوسي، روح المعاني، "بالنصب على الاختصاص للتهويل، أي: أخصُّ وأعني" ١٢٥/٢٩.

(٤) انظر: الشوكاني، فتح القدير، ٤٥٩/٥، وانظر: الألوسي، روح المعاني، ١٢٥ / ٢٩.

(٥) انظر: الزمخشري، الكشاف، ١٨٣/ ٤، وانظر: الفخر الرَّازِي، تفسير الفخر الرَّازِي، ٢٠٣/٣٠.

(٦) انظر: الأندلسي، البحر المحيط، ٣٧٥ / ٨، وانظر: العكبري، التَّبَيَانُ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ، ١٢٥٠ / ٢، وانظر: السَّمِينِ الْحَلْبِي، الدَّرُ الْمَصُونِ، ٤١٧ / ٦.

وفي قوله تعالى: ﴿ وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ۗ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ ﴾^(١).

قرأ أبو حيوة وابن أبي عبة (والجارَ ذا القربى) بالنصب، وهي كذلك في مصحف أهل الكوفة^(٢).

في بعض مصاحف أهل الكوفة عُتق المصاحف (ذا القربى) مكتوبة بالألف، فينبغي لمن قرأها على الألف أن ينصب (والجارَ ذا القربى) فيكون مثل قوله تعالى^(٣): ﴿ حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوَسْطَىٰ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾^(٤)، فيضمّر فيضمّر فعلاً يكون النصب به^(٥).

وفي توجيه التحوّل في هذه القراءة -النصب- فإنّها قد نصبت (ذا القربى) على الاختصاص تنبيهاً على عظم حقه لإدلائه بحق الجوار والقربى، وقد نصب بفعل تقديره: (أُخْصُ)^(٦)، فالمعنى يقوي هذا التحوّل ويعززه؛ لأنّ في النصب على الاختصاص تنبيهاً على عظم حق الجوار والقربى، ويتضح ممّا سبق أثر الأسلوب في تحويل النمط الإعرابي، حيث إنّ أسلوب الاختصاص قد غير النمط الأعرابي؛

(١) سورة النساء، الآية ٤ / ٣٦.

(٢) الأندلسي، البحر المحيط، ٣ / ٢٤٥، وانظر: الخطيب، معجم القراءات، ٦٧/٢، وانظر: ابن خالويه، مختصر شواذ القرآن، ٢٦.

(٣) الفراء، معاني القرآن، ١ / ٢٧.

(٤) سورة البقرة، الآية ٢ / ٢٣٨، (قرأت عائشة -رضي الله عنها- و الرؤاسي ومحمد بن أبي سارة وأبو جعفر الواسطي والحلواني "والصلاة الوسطى" بالنصب، انظر: الأندلسي، البحر المحيط، ٢/٢٤٠).

(٥) الفراء، معاني القرآن، ١/٢٦٧، وانظر: النحاس، إعراب القرآن، ١ / ٤٥٤، وانظر: العكبري، إعراب القراءات الشواذ، ١/٣٨٥.

(٦) الزمخشري، الكشاف، ١/٣٩٦، وانظر: الفخر الرّازي، تفسير الفخر الرّازي، ١٠/٩٦، وانظر: الألوسي، روح المعاني، ٥/٢٩.

لإضفاء معنى أعمق لم يكن موجوداً من قبل وهو مدى عمق حقّ الجار والقربى كذلك، وهذا العمق في الدلالة لم يكن موجوداً قبل التحوّل الأسلوبى الذى طرأ على هذه الآية، وهناك مواطن كثيرة منها^(١).

٣.٤ الإغراء والتّحذير:

"هذا باب ما جرى منه على الأمر والتّحذير، وذلك قولك إذا كنت تحذّر: (إِيَّاكَ نَحَّ)، و (إِيَّاكَ بَاعَدْ)، و (إِيَّاكَ اتَّقِ)، وما أشبه ذلك..."^(٢)، و (إِيَّاكَ) اسم المكنى المكنى عنه فى النّصب كما أنّ (أنت) اسمه فى الرّفْع وهما منفصلان^(٣)، والتّحذير: هو إلزام المخاطب لاحتراز من مكروه بـ (إِيَّا) أو ما جرى مجراه^(٤)، ومنه ما جاء جاء فى أمثال العرب قولهم: "رأسك والسيف"^(٥)، على تقدير: (نحّ رأسك من السيف) السيف) أو (اتق رأسك والسيف).

وفى الاصطلاح: هو معمول فعل محذوف وجوباً أو جوازاً وتقديره: (احذر أو اتق)^(٦)، فدلالة التّحذير تكون بتخويف المخاطب أو إلزامه الاحتراز من أمر مكروه، فهذا يفيد فى الدلالة، أمّا فى التّركيب فقد دعا بعض النّحويين إلى تعريفه تعريفاً تركيبياً، أي أنّه منصوب بفعل مضمّر "فهو معمول بتقدير: (اتق)، تحذيراً ممّا

(١) سورة الفتح، الآية ٢٩/٤٨ (١٠٢/٨)، سورة الصف، الآية ١٣/٦١ (٢٦٤/٨)، سورة سبأ، الآية ١٥/٣٤ (٢٦٩/٧-٢٧٠) سورة يس، الآية ٤٨/٣٤ (٣٤٣/٧)، وغيرها كثير.

(٢) سيبويه، الكتاب، ١/٢٧٣.

(٣) المبرد، المقتضب، ٣/٢١٢.

(٤) السيوطى، همع الهوامع، ٣/٢٤.

(٥) برواية (ماز رأسك والسيف)، انظر: أبو الفضل، أحمد بن محمد الميدانى، (د.ت)، مجمع الأمثال، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، المؤسسة العامة للطباعة والنشر، ٢/٢٧٩.

(٦) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٢/٢٩، وانظر: التّهانوى، كشاف اصطلاحات الفنون، ٢/٣٠.

يعده، أو ذكر المحذّر منه مكرراً، نحو (إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ)، (وَإِيَّاكَ وَأَنْ تَحْذِفَ)،
و(الطَّرِيقَ الطَّرِيقَ)"^(١).

أمّا الإغراء، فهو أمر المخاطب بلزوم ما يحمده به^(٢)، أو تنبيهه المخاطب على
أمر محمود ليلزمه^(٣) ويجب الإضمار في صورتين، إذا عطف أو كرر، كقولك:
(الأهلَ والولدَ)، وقول الشاعر:

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنْ مَنْ لَأَ أَخَا لَهُ كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بَغَيْرِ سِلَاحٍ^(٤)

ويجوز الإظهار فيما عداهما، نحو: العهدَ، فيجوز أن نقول: (الزَمَ العهدَ)، ولا
يكون المغرّى به ظاهراً، فلا يجوز أن يكون ضميراً^(٥).

لقد عدّ النحاة الأسماء المنصوبة في أسلوب الإغراء والتّحذير هي معمولات
لأفعال محذوفة وقدّروها، وعتوا تلك الأساليب بأنها ناقصة، ومردّد ذلك كلّه إلى
نظرية العامل، وأيضاً كان لابدّ للنحاة من تسويغ الحركة الإعرابية التي لابدّ لها من
عامل محدث لها، وبذلك تكون جملة الإغراء جملة فعلية طلبية تقديرها: (الزَمَ
أَخَاكَ)^(٦)، وبذلك يكونوا قد حققوا ركني الإسناد، ونظرية العامل التي يفرضها منطق
منطق النحو، على الرّغم من أنّ منطق اللغة يجيز جملة (أَخَاكَ)، ويعدها أسلوباً تام
البناء^(٧).

ووفقاً لذلك التّقدير يكون النّحاة قد حققوا نمطيّة الجملة العربيّة بتوافر ركني
إسنادها، ولكنهم ابتعدوا كل البعد عن سياق الحال، وتقدير الموقف الانفعالي للمتكلّم

(١) ابن الحاجب، شرح الكافية، ٢ / ٥.

(٢) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٢ / ٢٧٥ - ٢٧٦، وانظر: السيوطي، همع الهوامع، ٣ /
٢٧.

(٣) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ٢١٢.

(٤) البيت من الطّويل، وهو لمسكين الدّرامي في ديوانه، ربيعة بن عامر، (١٩٧٠)، (د.م)،
٢٩، وانظر: سيوييه، الكتاب، ١ / ٢٥٦، وانظر: البغدادي، خزانة الأدب، ٣ / ٦٥-٦٧،
وانظر: الأنصاري، شرح شذور الذهب، ٢٨٨.

(٥) السيوطي، همع الهوامع، ٣ / ٢٨.

(٦) مرعي، أساليب الجملة الإفصاحية في النّحو العربي، ١٠٩.

(٧) الكوفي، بناء الجملة، ٢٠٢-٢٠٣.

والسّامع، فالإغراء والتّحذير -على سبيل المثال- أسلوبان انفعاليان طارئان، يُلجأ إليهما عند وقوع أمر ما، يراد الابتعاد عنه أو الاقتراب منه، لذا فالمتكلّم في ذلك الموقف يفقد كثيراً من شدّته في حال تقدير الفعل؛ لأنّ هذا الموقف الانفعالي يتطلب ذكر الاسم المحذّر منه سريعاً، دون شيء يسبقه، فالوقت في التّحذير يضيق عن ذكر غير المحذّر، فهو في موضع إجمال لا يحتمل تطويل الكلام لئلا يقع المخوف بالمخاطب قبل تمام الكلام^(١).

لذا لا بدّ من دراسة هذا الأسلوب بمنأى عن نظرية العامل، ونظرية الإسناد، ويجب أن نكون جريئين في دراستنا لهذه الأساليب، فهذان الأسلوبان -الإغراء والتّحذير- شأنهما شأن سابقهما، أسلوبان يقومان على أساس نفسي وانفعالي، فالمتكلّم لا يكون هادئاً، أو في حالته الاعتياديّة، لذا لا بدّ من الأخذ بالاهتمام عند دراسة هذا الأسلوب -حال المتكلم والسّامع- وعدم رفض عملية المساواة بين الجمل^(٢).

لذلك فإنّ تقدير الفعل في هذه الأساليب أمراً خارجاً عن الواقع اللغوي، وعليه تكون حركة الفتح التي تظهر على الاسم هي حركة الخلاف أو المخالفة، أو ما يمكن أن يطلق عليه القيمة الدلاليّة للفتحة إذ ليس ثمة طاقة تعبيرية في هذه الكلمة للتفريق بين معنى الإغراء ومعنى الابتداء^(٣).

وفي قوله تعالى: ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ ﴾^(٤).

﴿٤﴾.

(١) السامرائي، الجملة النحوية، ١٧٩.

(٢) العمائرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ١٦٢، وانظر: مرعي، أساليب الجملة الإفصاحيّة، ١٠٧.

(٣) رضوان، في النحو العربي، ٥٣.

(٤) سورة البقرة، الآية ٢ / ١٨٥.

قرأ الجمهور برفع (شهر)، وقرأه بالنصب مجاهد وشهر بن حوشب وهارون الأعمش عن أبي عمرو وأبو عمارة عن حفص عن عاصم^(١).

"(شهر رمضان) بالنصب... يجوز أن تنصبه على الإغراء، أي: إلزموا شهر رمضان، وصوموا شهر رمضان"^(٢)، وذكر القيسي أن نصب (شهر) على الإغراء أي: صوموا شهر رمضان، ويكون (الذي) نعته^(٣). وفي توجيه التحول "مَنْ نَصَبَ (شهر) معناه: إلزموا شهر رمضان أو صوموا... ولا يجوز أن ينتصب بـ(تصوموا) لئلا يفرق بين الصلة والموصول"^(٤).

وفي قوله تعالى: ﴿ قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ ﴾^(٥).

"قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر والكسائي ورويس عن يعقوب وعبيدة عن حفص عن عاصم وزيد والمفضل وأبو جعفر (فالحق والحق)... بالنصب فيهما"^(٦).

نصب الأوّل (الحق) على الإغراء، أي: فاتبعوا الحق، واستمعوا الحق^(١).

(١) الأندلسي، البحر المحيط، ٢ / ٣٨، وانظر: الخطيب، معجم القراءات، (بالنصب على الإغراء)، ١ / ٢٥٤، وانظر: ابن خالويه، مختصر شواذ القرآن، ١٢، وانظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، ٢ / ١١١.

(٢) النحاس، إعراب القرآن، ١ / ٢٨٦-٢٨٧، وانظر: الفراء، معاني القرآن، "قرأ الحسن نصبا.... والرفع أجود" ١ / ١١٢.

(٣) القيسي، مشكل إعراب القرآن، ١ / ٦٨، وانظر: العكبري، إعراب القراءات الشواذ، (منصوب بفعل محذوف، أي: صوموا شهر رمضان) ١ / ٢٣٢.

(٤) انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ٢ / ٢٩١، وانظر: الزمخشري، الكشاف، ١ / ٥٥، وانظر: الشوكاني، فتح القدير، ١ / ١٨٢، وانظر: الألوسي، روح المعاني، ٢ / ٥٩.

(٥) سورة ص، الآية ٣٨ / ٨٤.

(٦) الأندلسي، البحر المحيط، ٧ / ٤١١، وانظر: الخطيب، معجم القراءات، ٨ / ١٢٦-١٢٧، وانظر: ابن خالويه، الحجّة، ٣٠٧، وانظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، ١٢ / ٤٩٢.

وفي توجيه التحوّل في هذه القراءة قال الطبري: "قد يحتمل أن يكون نصبه على وجه الإغراء بمعنى: الزموا الحقّ واتّبِعُوا الحقّ"^(١)، "ونُصِبَ الأول على الإغراء، أي: فاتّبِعُوا الحقّ.. (فالحقّ) منصوب بفعل مضمر، أي: يُحِقُّ اللهُ الحقّ"^(٢)، وأشير إلى "إنهما قراءتان مستفيضتان في قرأة الأمصار -الحقّ (بالرفع) و الحقّ (بالنصب) - فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب؛ لصحة معنيهما"^(٣)، وهناك مواطن كثيرة منها^(٤).

وأخيراً أقول: لعلّ الأمر الذي دعا النّحاة إلى تقدير عامل محذوف هو تحقيق نمطية الجملة بتوافر ركنيها من ناحية، وبذلك تحقيق لقسرية نظرية العامل، وتسوية حركة الفتحة التي هي علم على المفعولية من ناحية أخرى، فجملة الإغراء والتّحذير جملة ناقصة تركيبياً، على الرّغم من إفادتها لمعنى يحسن السّكوت عليه، لذا لا بدّ أن ينظر إلى الفتحة التي على آخر تلك الأسماء على أنّها دلالة وتجسيد للنغمة الصّوتية التي تقع الجملة في إطارها، وهي عنصر تحويلي حولّ الجمل من إطارها الخبري

(١) النحاس، إعراب القرآن، ٣ / ٤٧٤، وكذلك القيسي، مشكل إعراب القرآن، ٢ / ٢٥٥، وانظر: الفراء، معاني القرآن، "قرأ الحسن وأهل الحجاز بالنّصب فيهما...". ٢ / ٤١٢، وانظر: القيسي، الكشف عن وجوه القراءات، ٢ / ٢٣٤، وانظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ٥١٠.

(٢) الطبري، جامع البيان، ٢٣ / ١٢٠.

(٣) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، "قال هذا أبو علي" ١٥ / ٢٢٩، وانظر: الزمخشري، الكشاف، ٣ / ٢٢، وانظر: الشوكاني، فتح القدير، "قرأ الجمهور بنصب (الحقّ) في الموضوعين على أنّه مقسم به حذف منه حرف القسم فانتصب، أو هما منصوبان على الإغراء، أي: الزموا الحقّ" ٤ / ٤٤٦، وانظر: ابن الجوزي، زاد المسير، "انتصب (الحقّ) على الإغراء، أي: فالزموا الحقّ" ٧ / ١٥٨، وانظر: الألوسي، روح المعاني، "قيل: هو منصوب على الإغراء" ٢٣ / ٢٢٩.

(٤) الطبري، جامع البيان، ٢٣ / ١٢٠.

(٥) سورة البقرة، الآية ٢ / ١٤٧ (١ / ٤٣٦)، سورة البقرة، الآية ٢ / ٢٤٠ (٢ / ٢٤٠)، سورة النساء، الآية ١ / ٤ (٣ / ١٥٥)، سورة الأنفال، الآية ٧ / ٧٢ (٤ / ٥٢٢)، سورة الحج، الآية ٢٢ / ٧٨ (٦ / ٣٩٠-٣٩١)، وغيرها كثير.

إلى نمط أسلوبى آخر قصده القارئ لإعطاء قيمة دلالية جديدة في السياق لم تكن موجودة من قبل.

٤.٤ الاشتغال:

ويسمى عند بعض النحويين^(١) ما أضمَر عامله شريطة التفسير، ويعرفه النحويون بأنه: "كل اسم بعده فعل، أو شبهه، مُشغَل عنه بضميره، أو متعلقه لو سُلِّطَ عليه لنصبه"^(٢)، وعلى هذا التعريف يكون في التركيب (مَشغُول) وهو الفعل المتأخر أو ما قام مقامه، و(مَشغُول عنه) وهو الاسم المتقدم، و(مَشغُول به) وهو الضمير الذي تعدى إليه الفعل بنفسه أو بالواسطة.

ويقوم هذا الأسلوب اللغوي على افتراض بنية عميقة لهذا التركيب وقد اختلف النحويون القدماء في افتراض هذه البنية فانقسموا إلى فريقين:

الأول: يفترض أن ناصبه فعل مضمَر وجوباً، وهذا مذهب الجمهور^(٣)، ويكون الفعل المضمَر موافقاً في المعنى لذلك المظهر، فمن الذي يوافق لفظاً مثل قول العرب: (زيداً ضربته)، فيقدرون: (ضربت زيداً ضربته)، أما ما وافق المعنى دون اللفظ فهو قولهم: (زيداً مررت به)، فيكون التقدير: (جاوزت زيداً مررت به)، أما متعلق الضمير أو سببه فمثاله: (زيداً ضربتُ غلامه)، على تقدير معنى الفعل، إذ إنَّ الفعل لم يتسلط على الضمير، فنقدّر هنا فعلاً يتناسب والمعنى المراد فنقول: (أهنت زيداً ضربت أخاه)؛ لأنَّ الضمير يعود على (زيداً) والفعل متسلط على متعلقه.

الثاني: أن يكون المشغول عنه منصوب بالفعل المذكور بعده، وينسب هذا الرأي إلى الكوفيين^(٤)، وانقسم أصحاب هذا المذهب إلى قسمين: القسم الأول: قال: "بأنه يعمل في الضمير وفي الاسم معاً، فإذا قلت: (زيداً ضربته) كان (ضربته)

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ٣٢٢/١، وانظر: ابن الحاجب، شرح الكافية، ٣٩٨/١.

(٢) ابن الحاجب، شرح الكافية، ٣٩٨/١، وانظر: المبرد، المقتضب، ٧٦/٢، وانظر:

العبابنة، تطور المصطلح النحوي البصري، ١٣٥.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ١ / ٨١، وانظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ١٠٠/١.

(٤) انظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٨٢/١ وينسب إلى الكسائي والفراء،

عند ابن الحاجب، شرح الكافية ابن الحاجب، ٣٩٨/١.

ناصباً لـ(زيداً) وللهاء، وهذا مذهب الفراء^(١)، " وإِنَّمَا تَغْيِيرُ الْفِعْلِ إِنْ اخْتَلَّ الْمَعْنَى بِتَسْلِيْطِهِ عَلَيْهِ، فَالْعَامِلُ فِيهِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ ذَلِكَ الظَّاهِرُ وَسَدَّ مَسَدَّهُ كَمَا فِي (زَيْدًا مَرَّرْتُ بِهِ)^(٢)، وعلى هذا لا يوجد إضمار.

القسم الثاني: قال بأنه يعمل في الظاهر والمضمر ملغىً، وينسب هذا إلى الكسائي^(٣).

ومن أمثلة ذلك في هذه الدراسة قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا مَا أَنْزَلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُمْ

مَنْ يَقُولُ أَيْكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ هَدِيَّةً إِيْمَانًا فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فزَادَتْهُمْ إِيْمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾^(٤).

قرأ الجمهور (أَيْكُمْ) بالرفع على الابتداء، وقرأ زيد بن علي وعبيد بن عمير وحكاه الكسائي عن بعض القراء (أَيْكُمْ) بالنصب على الاشتغال^(٥).

(أَيْكُمْ) يقرأ بالنصب (أَيْكُمْ) على فعل مضمر تقديره: (أَيْكُمْ نَفَعَتِ الْآيَةُ) ثُمَّ فَسَّرَهُ بِقَوْلِهِ: (زَادَتْهُ)، ومثله: ﴿ وَإِيَّيَ فَآرَهَبُونَ ﴾^(٦) و ﴿ وَإِيَّيَ فَاتَّقُونَ ﴾^(٧) بالفعل المقدر بعد (أَيُّ)؛ لأنَّ (أَيَّا) استفهام^(٨).

وذكر الزمخشري "أنَّ (أَيْكُمْ) بالفتح على إضمار فعل يفسره زادته، تقديره: أَيْكُمْ زادت زادته هذه إيماناً... لأنها أزيد لليقين والثبات وأتلج للصدر"^(٩)، وقد

(١) ابن هشام، أوضح المسالك، (انظر: هامش الكتاب) ٢ / ١٦٠.

(٢) ابن الحاجب، شرح الكافية، ١ / ٣٩٨.

(٣) ابن هشام، أوضح المسالك، (في الحاشية) ٢ / ١٦٠.

(٤) سورة التوبة، الآية ٩ / ١٢٤.

(٥) الأندلسي، البحر المحيط، ٥ / ١١٥ - ١١٦، وانظر: الخطيب، معجم القراءات، ٣ / ٤٨٠، وانظر: ابن خالويه، مختصر شواذ القرآن، ٥٥، وانظر: العباينة، قراءة زيد بن علي، ١٩٨.

(٦) سورة البقرة، الآية ٢ / ٤٠.

(٧) سورة البقرة، الآية ٢ / ٤١.

(٨) العكبري، إعراب القراءات الشواذ، ١ / ٦٣٥.

وصفت قراءة النَّصْب بالفصاحة؛ لأنها مثل: (أزیداً ضربته) ^(١)، إذا فالتَّحَوَّل في هذه القراءة مقبول؛ لأنه وارد عن العرب.

وفي قوله تعالى: ﴿ جَنَّتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا يُجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ هُمْ فِيهَا

مَا يَشَاءُونَ ۚ كَذَلِكَ تَجْزِي اللَّهُ الْمُتَّقِينَ ۝ ﴾ ^(٢).

قرأ زيد بن ثابت وأبو عبد الرحمن (جنات) بالنَّصْب على الاشتغال ^(٤).

(جنات) بالنَّصْب على الاشتغال، أي: (يدخلون جناتِ عدنٍ يدخلونها) ^(٥)، قال

أبو حيَّان: "وهذه القراءة تقوى كون (جنات) مرفوعاً مبتدأً والجملة بعده خبره" ^(٦).

وفي توجيه التَّحَوَّل في هذه القراءة جاءت كلمة (جنات) منصوبة على

الاشتغال بفعل مضمر يفسره الفعل العامل في الضمير العائد على (جنات)،

والتقدير: (يدخلون جناتِ عدنٍ يدخلونها)، وفي قطر الندى: "(جناتُ عدنٍ)... يترجَّح

الرَّفْع في ذلك؛ لأنه الأصل، ولا مرجع لغيره..." ^(٧)، فالرَّاجح الرَّفْع لعدم وجود ما

يوجب التقدير من تقدّم أداة تختص بالفعل أو تقدّم جملة فعلية معطوفة على جملة

(جناتُ عدنٍ يدخلونها)، فالأصل الرَّفْع، وعليه جمهور القراء ^(٨)، وأرى أنّ حالة

الجواز أفضت إلى اختلاف الإعراب، فرجحان الرَّفْع وجواز النَّصْب في هذه القراءة

أعطى مجالاً للقراء بأن يقرؤوا قوله تعالى: (جناتُ عدنٍ) على الوجهين -الرَّفْع

(١) الزمخشري، الكشاف، ٢ / ٦٤، وانظر: الألويسي، روح المعاني، ٥٠/١١.

(٢) الأخفش، معاني الأخفش، ٢ / ٣٣٩.

(٣) سورة النحل، الآية ٣١/١٦.

(٤) الأندلسي، البحر المحيط، ٥ / ٤٨، وانظر: الخطيب، معجم القراءات، ٦٢٢/٤، وانظر:

ابن عطية، المحرر الوجيز، ٤٠٧/٨.

(٥) النحاس، إعراب القرآن، ٣٩٥/٢.

(٦) الأندلسي، البحر المحيط، ٥/٤٨، وانظر: الألويسي، روح المعاني، ١٣٢/١٤.

(٧) ابن هشام، قطر الندى، ١ / ١٩٦. أشير أن هذا التخريج عند ابن هشام نتيجة سيطرة

نظرية العامل.

(٨) الأنصاري، شرح شذور الذهب، ٥٤٨/١.

وَالنَّصَبِ - وإن كانت قراءة الرَّفْع هي الأرجح، فإنَّ قراءة النَّصَب يؤيد التَّحوُّل
الوارد فيها ورودها في لغة العرب، كقول الشاعر:

فَارِسًا مَا غَادَرُوهُ مُلْحَمًا غَيْرَ زُمَيْلٍ وَلَا نِكْسٍ وَكَلٍّ^(١)

تروى (فارساً) بالرَّفْع والنَّصَب، وممن رواها بالرَّفْع أبو تَمَّام في ديوان
الحماسة^(٢).

وفي قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا

تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ﴾^(٣).

قرأ الجمهور (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي) بالرَّفْع، وقرأ عيسى بن عمر النَّقْفِي، ويحيى
بن يعمر، وعمر بن فائد، وأبو رزين، وأبو جعفر، وشيبة، وأبو السَّمَّال، ورويس،
وأبو الجوزاء، وابن أبي عبلة: (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي) بالنَّصَب فيهما على الاشتغال^(٤).
"قرأ أناسٌ: (السَّارِقَ وَالسَّارِقَةَ) و (الزَّانِيَةَ وَالزَّانِي) وهو في العربية... ولكن
أبت العامة إلا القراءة بالرَّفْع"^(٥)، و "لو أضمرت قبل كل ما ذكر فعلاً كالأمر جاز
نصبه، فقلت: الزَّانِيَةَ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا..."^(٦).

(١) البيت من الرَّمَل، وهو لعقمة الفحل في ديوانه ١٣٣، ديوان عقمة الفحل، (١٩٦٩م)،
تحقيق: لطفي الصَّقَّال ودريَّة الخطيب، راجعه فخر الدين قباوة، دار الكتاب العربي
بجلب، الطبعة الأولى، أو لامرأة من بني الحارث عند السيوطي، ٢ / ٦٦٤، وانظر: ابن
هشام، مغني اللبيب، ١ / ٧٥٢.

(٢) المرزوقي، أحمد بن محمد، (١٩٦٨م)، شرح ديوان الحماسة، نشر أحمد أمين، وعبد
السلام هارون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، الطبعة الثانية، ١ / ٤٦٣.

(٣) سورة النور، الآية ٢٤ / ٢.

(٤) الأندلسي، البحر المحيط، ٦ / ٤٢٧، وانظر: الخطيب، معجم القراءات، ٦ / ٢٢٣.

(٥) سيبويه، الكتاب، ١ / ١٤٤.

(٦) الفراء، معاني القرآن، ٢ / ٢٤٤، وانظر: النَّحَّاس، إعراب القرآن، (بالنَّصَب اختيار
الخليل وسيبويه - رحمهما الله؛ لأنَّ الأمر بالفعل أولى وسائر النحويين على خلافهما...
والحجَّة للرفع أنَّه ليس يُقصدُ به اثنان بأعيانهما، زَنِيًّا فَيُنصَب، فلما كان مبهماً وَجَبَ
الرفْع... ٣ / ١٢٧، وانظر: القيسي، مشكل إعراب القرآن، ٢ / ١١٦، وانظر:

وفي توجيه التَّحوُّل في هذه القراءة نشير إلى أنَّ الرَّفْع أقوى في العربيَّة؛ لأنَّ معناه: مَنْ زَنَى فَاجلدوه، فتأويله بالابتداء ويجوز النَّصْب على معنى: (اجلدوا الزَّانية) (١)، واستحسن الزَّمخشري قراءة النَّصْب (٢)، ولعلَّ السبب في ذلك -استحسان النَّصْب-؛ لأنَّ الرَّفْع يستلزم الإخبار بالجملة الطليبة عند المبتدأ وهو خلاف القياس؛ لأنها لا تحتل الصدق والكذب، وإنما رجَّح النَّصْب؛ لكون الفعل المشغول فعل طلب (٣).

وفي قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعًا﴾ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ وَالَّذِينَ يَمْكُرُونَ السَّيِّئَاتِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَكْرُ أُولَئِكَ هُوَ يَبُورُ (٤).

قرأ الجمهور (والعمل الصَّالِحُ)، وقرأ عيسى بن عمر وابن أبي عبلة (العمل الصَّالِح) بنصبهما على الاشتغال (٥).
قيل: " (العمل الصَّالِح) بالنَّصْب على معنى: (يرفع الله العمل الصَّالِح)، فيكون المعنى: يرفع الله العمل الصَّالِح، ويجوز على هذا المعنى الرَّفْع، كما جاز النَّصْب لمكان الواو في أوَّلِه" (٦)، والنَّصْب بإضمار فعل يفسره (يرفعه) (١).

العكبري، إعراب القراءات الشَّواذ، " يقرأ بالنَّصْب فيهما على إضمار فعلٍ تقديره: (اجلدوا الزَّانية والزَّانية) (١٦٨/٢-١٦٩)، وانظر: العكبري، التَّبيان في إعراب القرآن، ٩٦٤/٢.

(١) انظر: الزَّجاج، معاني القرآن، ٩٢٧.

(٢) الزَّمخشري، الكشَّاف، ٦١٢/١.

(٣) ابن هشام، مغني اللبيب، ١٨٠.

(٤) سورة فاطر، الآية ٣٥ / ١٠.

(٥) الأندلسي، البحر المحيط، ٣٠٣/٧ - ٣٠٤، وانظر: الخطيب، معجم القراءات، ٧/٤١٧، وانظر: ابن خالويه، مختصر شواذ القرآن، ١٢٣، وانظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، ١٢/٢٢٤.

(٦) الفراء، معاني القرآن، ٣٦٧/٢، وانظر: النَّحاس، إعراب القرآن، ٣٦٤/٣.

وفي تفسير التَّحوّل في هذه القراءة ذكر الألوسي أنّ (العملَ الصَّالحَ) بالنصب على الاشتغال وفيه بحث لعدم تعيين ضمير الكلم للفاعلية عليها^(١)، والتَّحوّل في هذه القراءة جائز؛ لأنَّ المعنى يعضد هذا التَّحول (يرفع الله العملَ الصَّالحَ)، وهناك مواطن أخرى^(٢).

وأخيراً أقول: ذهب إبراهيم مصطفى إلى "أنَّ الفتحة ليست إلا حركة مستحبة خفيفة عند العرب وأنه ليس لها دلالة على مستوى التركيب، ولكنها مرتبطة بمعانٍ في أذهان العرب"^(٣)، لذا فقد استخدموها لأداء كثير من الأنماط اللغوية كالاختصاص والإغراء والتَّحذير، وعلى الرَّغم من أنني أتفق مع إبراهيم مصطفى على أنّ التَّحذير والإغراء يشبهان الاختصاص، إلا أنني لا أوافق في أنّ التَّحويل إنّما طرأ على الحركة الإعرابية، ولكنني أعتقد أنّ هذا التَّحويل طرأ أولاً على الأسلوب الذي أثر تحويله في الحركة الإعرابية؛ فالأصل في جملة التَّحذير أن تكون إخباراً، فقولنا: النَّارَ النَّارَ، الأصل فيها: (هذه النَّارُ) على مجرد الإخبار، وهذا أمر نظري افتراضي، وعندما دخلها الانفعال النفسي تغيّر إعرابها من الرَّفَع إلى النَّصْب، هذا بالإضافة إلى ما دخلها من عناصر التَّغيم، وهو تحويل أسلوبه بحد ذاته.

(١) القيسي، مشكل إعراب القرآن، ٢/٢١٦، وانظر: العكبري، إعراب القراءات الشَّواذ، ٣٤٥/٢.

(٢) الألوسي، روح المعاني، ٢٢ / ١٧٤.

(٣) سورة الشعراء، الآية ٢٦ / ٢٤٤ (٧ / ٤٨)، سورة مريم، الآية ١٩ / ٨٢ (٦ / ٢١٤)، سورة يس، الآية ٣٦ / ٣٩ (٧ / ٣٣٦)، سورة يوسف، الآية ١٢ / ١٠٥ (٥ / ٣٥١)، سورة فاطر، الآية ٣٥ / ٣٣ (٧ / ٣١٤)، وغيرها كثير.

(٤) مصطفى، إحياء النحو، ٥٠.

٥.٤ الخاتمة:

بحثت هذه الدراسة موضوع العلاقات الإسنادية وتحولاتها في القراءات القرآنية في تفسير البحر المحيط لأبي حيّان الأندلسي، وقد خلصت الدراسة إلى نتائج أهمها:

١. لم يولِ النحويون اهتماماً بالمعنى أو السياق العام للموقف أو الحدث كما فعل البلاغيون؛ الذين أغنوا المعنى دراسة وبحثاً، وأفردوا له علماً كاملاً من علوم البلاغة هو (علم المعاني)، أمّا النحويون فكان اهتمامهم منصباً على إكمال نمطية الجملة بتوافر ركني إسنادها.

٢. أراد النحاة إخضاع كثير من أساليب النحو العربي لنظرية العامل وقسرية الإسناد، وضرورة توافر ركني الجملة، دون مراعاة السياق العام لها، أو الموقف الانفعالي الذي قيلت فيه، ومن تلك الأساليب: النداء، والاشتغال، والإغراء والتّحذير والاختصاص.

٣. إنّ ذلك التّقدير الذي ذهب إليه بعض النحاة للبحث عن ركني الإسناد، وإخضاع الجملة للقاعدة النحوية، أخرج الأساليب اللغوية عمّا وضعت له أصلاً، فالتّقدير أبعد المعنى والانفعال من تلك الجمل، وحوّل تلك الجمل الإنشائية إلى خبرية؛ لذا لا بدّ من دراسة تلك الأساليب بعيداً عن نمطية الجملة وقسرية الإسناد.

٤. لا بدّ من التّفريق بين نوعين من الجمل هما:

أ. الجمل الإسنادية : التي لا بدّ من توافر ركني الإسناد فيها.

ب. الجمل غير الإسنادية (الأساليب الانفعالية): التي تجيء في سياقات معينة، ولا يتوافر فيها ركنا الإسناد.

٥. إنَّ سبب تعدد الأوجه الإعرابية، يعود إلى أنَّ القدماء لم يلتفتوا إلى أثر ظاهرة التحولات الأسلوبية في الإعراب، ويعود السبب في هذا إلى سيطرة نظرية العامل على التفكير النحوي^(١) عندهم.

٦. التقديم والتأخير يحقق الانسجام والتلاؤم بسبب مراعاته للفاصلة القرآنية.

٧. للتقديم والتأخير أسباب كثيرة يجمعها الاهتمام والعناية بما يقدّم من الألفاظ.

٨. ظاهرة التقديم والتأخير تستدعي الاهتمام والنظرة العميقة، فكل لفظة أو تركيب في فواصل آية سورة معنى يختلف عمّا هو عليه في السورة الأخرى.

٩. إنَّ تقديم الألفاظ بعضها على بعض له أسباب عديدة يقتضيها المقام وسياق القول، يجمعها قولهم: "إنَّ التقديم إنّما يكون للعناية والاهتمام وقد تكون العناية بحسب مقتضى الحال"^(٢).

١٠. تمثل ظاهرة الحذف والذكر أسلوباً من أساليب العربية في التعبير، وقد تمثّل بذلك لهجة من اللهجات العربية.

١١. كان من مظاهر تحويل التراكيب النحوية وضع الظاهر موضع المضمّر، ولكل تركيب من هذه التراكيب الجديدة أغراض ومعانٍ مختلفة عمّا كان عليه التركيب الأصلي (المحوّل عنه) {وردت خلال هذه الدراسة} فضلاً عن الغرض الصوتي الذي أدته هذه التراكيب.

١٢. إنَّ سياق الكلام هو الذي يعين المتلقي على تعيين المحذوف، أو تقديره بتقديرات متعددة أو مختلفة أحياناً بحسب ما يمليه منطق التعبير، وأحسب أنّ هذا التعدد أو الاختلاف دليل صحّة التوجيه البلاغي؛ لأنّه يُرشد في نظري- إلى إدراك القيمة التعبيرية الكبرى التي تتيحها ظاهرة الحذف في

(١) انظر: العبابنة، أثر التحولات الأسلوبية في تغيير الإعراب في الآيات القرآنية

والشواهد الشعرية، ص ١٦-١٧.

(٢) السامرائي، التعبير القرآني، ٥١.

- العربية زيادة على الإيجاز والاقتصاد في التعبير و أعني بها تكثيف دلالة التراكيب بتعددها أو اختلافها من متلق إلى آخر بحسب نظره إلى السياق.
١٣. إن وراء أطراد هذه الظاهرة -الذكر الحذف- وبخاصة ما يتعلق منها بالبناء للمفعول، غرضاً بلاغياً عاماً يضبط حركة التعبير بها، أو إثارة في بعض أوجه القراءة، وذلك حينما يكون الاهتمام منصرفاً إلى الإعلام بوقوع الفعل بالمفعول، أو الاقتصار على الحدث البتة دونما اهتمام بفاعله.
١٤. إن بناء الفعل للمجهول والاستغناء عن ذكر الفاعل فيه (تركيز الاهتمام على الحدث بصرف النظر عن محدثه)، وحذف الفاعل في نسق البناء للمجهول لم يكن للجهل به، بل كان لتركيز الاهتمام على وقوع الفعل بمفعوله، أو تعظيمه في مقام آخر، لا يدل على صدور هذه الأفعال العظيمة من سواه أو الاقتصار على ذكر الحدث البتة.
١٥. لقد وضع النحاة نمطية أو أنموذجاً مطّرداً للجملة العربية -سواء أكانت اسمية أم فعلية- لا بدّ فيه من توافر عنصري الإسناد (المسند إليه والمسند).
١٦. إن غياب أحد عنصري الإسناد من الجملة جعل النحاة يؤولون ويقدرّون المحذوف، معتمدين في ذلك على المعنى العام، والرتبة.
١٧. إن للإسناد أثراً كبيراً في تحديد كثير من أبواب النحو العربي، بل إن كثيراً من أبواب النحو أخذت تسميتها من موضوع الإسناد.
١٨. لعل الأمر الذي دعا النحاة إلى تقدير عامل محذوف هو تحقيق نمطية الجملة بتوافر ركنيها من ناحية، وبذلك تحقيق لقسرية نظرية العامل، وتسوية حركة الفتحة التي هي علم على المفعولية من ناحية أخرى، فجملة الإغراء والتّحذير جملة ناقصة تركيبياً، على الرّغم من إفادتها معنى يحسن السّكوت عليه، لذا لا بدّ أن ينظر إلى الفتحة التي على آخر تلك الأسماء على أنّها دلالة وتجسيد للنغمة الصّوتية التي تقع الجملة في إطارها، وهي عنصر تحويلي حولّ الجمل من إطارها الخبري إلى نمط أسلوبى آخر قصده القارئ لإعطاء قيمة دلالية جديدة في السياق لم تكن موجودة من قبل.

١٩. لقد التزم العرب بنظرية العامل، الأمر الذي دعاهم إلى افتراض بنية عميقة للنمط اللغوي، والذي أراه أن المنادى منصوب بالتَّحَوُّل الأسلوبي؛ لأنَّ العربي عندما يغيّر في أسلوبه يغيّر في التركيب الأسلوبي للنمط اللغوي.
٢٠. نستطيع أن ندرج باب الاختصاص تحت باب الأساليب الانفعاليّة التي لا تكون جملتها بالضرورة جملة إسناديّة تحتوي على عناصر الإسناد، وإلا لكان التّركيب فيها مشابهاً للتركيب في الجمل الإخباريّة، ولن نفرّق بين الجملتين.
٢١. لا يمكن أن نسير وفق نظرية العامل ونمطيّة الجملة العربيّة ونقدّر بتلك الأسماء المنصوبة عاملاً في نصبها لتسويغ الحركة الإعرابيّة، التي تسوّغ المعنى الذي قصد إليه المتكلّم.
٢٢. الفتحة هي حركة تحوّل في الأسلوب، وليست علم المفعوليّة؛ لذا لا بدّ أن تخرج تلك الأساليب -الاختصاص، الإغراء والتّحذير، النداء، الاشتغال- من باب المفعول به، وأن تُدرس في باب مستقل يُراعى فيه القيمة الدلاليّة لهذا الأسلوب.
٢٣. التّحوّل الأسلوبي ما هو إلا تحوّل من شكل كلامي إلى آخر بفعل تأثير معنى انفعالي ما، وهذا المعنى إمّا أن يكون مدحاً أو ذمّاً أو شتماً أو ترحمّاً إلى غير هذه المعاني العاطفية.
٢٤. إنّ قضية التّحويلات الأسلوبية يمكن أن تكون نظرية جادة، ويمكن أن نفسّر على هديها كثيراً من القضايا الإعرابيّة التي فسّرها القدماء وفقاً لنظرية العامل التي تقول: إنّه لا بدّ لكل معمول من عامل وهذا العامل إمّا أن يكون عاملاً لفظياً أو عاملاً معنوياً.

المراجع

- الأخطل، أبو مالك غيَّاث بن غوث، (١٩٩٥)، ديوان الأخطل، شرح: مجيد طراد، دار الجليل، بيروت لبنان.
- الأخفش، (١٩٧٩م)، معاني القرآن، تحقيق فائز فارس، الكويت.
- الأزهري، زين الدين خالد بن عبد الله، (٢٠٠٠)، شرح التصريح على التوضيح، وبهامشه حاشيه للعلامة الشيخ يس تحقيق: محمد باسل، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.
- الاسترأبادي، رضي الدين محمد بن حسن، (١٤٢١هـ/٢٠٠٠م)، شرح الرضي على الكافية في النحو، عالم الكتب، القاهرة.
- الأشقر، عبد المنعم، (١٩٩٠)، البلاغة في القراءات الشاذة عند ابن جني، مطبعة الأمانة/ القاهرة، الطبعة الأولى.
- الأشموني، علي بن محمد، (د.ت)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى.
- الألوسي، شهاب الدين (ت ١٢٧٠ هـ)، (١٩٨٣)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار الفكر بيروت/ لبنان.
- ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (ت ٥٧٧ هـ)، (د.ت)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت-لبنان.
- ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن، (١٩٨٠)، البيان في غريب القرآن، تحقيق: طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الأولى.
- ابن الأنباري، كمال الدين أبي البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد (ت ٥٧٧هـ - ١٩٨٢م)، الإنصاف في مسائل الخلاف، ومعه كتاب: الانتصاف من الإنصاف، تأليف محمد محيي الدين عبدالمجيد، (د.م).

الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف (ت ٧٤٥هـ—)، (٢٠٠١)، **تفسير البحر المحيط**، دراسة وتحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، الطبعة الأولى.

الأنصاري، ابن هشام المصري (ت ٧٦١هـ—)، (د.ت)، **شرح شذور الذهب من معرفة كلام العرب**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، نسخة مصورة. الأنصاري، ابن هشام (ت ٧٦١هـ—)، (د.ت)، **شرح قطر الندى وبل الصدى**، ومعه كتاب "سبيل الهدى لتحقيق شرح قطر الندى" تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت لبنان.

أنيس، إبراهيم، **من أسرار اللغة**، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الخامسة. باي، ماريو، (١٩٨٣)، **أسس علم اللغة**، ترجمة: أحمد مختار عمر، الطبعة الثانية، القاهرة، عالم الكتب.

البغدادي، عبد القادر بن عمر، (١٩٧٩)، **خزانة الأدب**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط١، دار البحوث العلميّة، الكويت.

البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود بن حمد (ت ٥١٦هـ—)، (١٩٩٣)، **تفسير البغوي المسمى معالم التنزيل**، تحق خالد العك ومروان سوار، ط٢، دار المعرفة، بيروت-لبنان.

أبو البقاء الكفوي، (١٩٦٩م)، **الكليات**، تحقيق عدنان درويش وزميله، دمشق. أبي بكر السراج، (١٩٧٣م)، **الأصول في النحو**، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، بغداد والنجف الأشرف.

بنت الشاطي، (١٩٨٢)، **التفسير البياني للقرآن الكريم**، دار المعارف، الطبعة السادسة.

تشومسكي، (١٩٩٣)، **المعرفة اللغوية**، ترجمة الدكتور: محمد فتيح، دار الفكر العربي/القاهرة، الطبعة الأولى.

التهانوي، محمد، **كشاف اصطلاحات الفنون**، تحقيق لطفي عبد البديع، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

الجرجاني، أبو حسن، علي بن محمد (ت ٨١٦هـ)، (١٩٨٣)، التعريفات، تحقيق: د. عبد المنعم الخفني، دار الكتب العلميّة.

الجرجاني، عبد القاهر (ت ٤٧١هـ)، (١٤٠٩هـ-١٩٨٨م)، دلائل الإعجاز في علم المعاني، وقف على تصحيح طبعه وعلّق على حواشيه الشيخ محمد رشيد رضا، دار الكتب العلميّة، بيروت/لبنان، الطبعة الأولى.

ابن الجزري، لمحمد بن محمد العمري، (د.ت)، النشر في القراءات العشر، تصحيح: علي محمد الضباع، مطبعة مصطفى محمد، مصر، نشر المكتبة التجارية الكبرى.

ابن جنّي، أبو الفتح عثمان بن جنّي، (١٩٧٩م)، اللمع في العربيّة، تحقيق: حسين محمد شرف، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى.

ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ)، (١٩٦٦-١٩٦٩م)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف، ود. عبد الحلیم النّجار، ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة.

ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النّجار، المكتبة العلميّة، بيروت/لبنان.

الجواري، أحمد عبد الستار، (١٣٩٤-١٩٧٤)، نحو الفعل، مطبعة المجمع العلمي العراقي/بغداد، (د.ط).

الجواري، أحمد عبد الستار، (١٩٨٤)، نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، مطبعة المجمع العلمي العراقي.

الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد، (١٤٠٤)، زاد المسير في علم التفسير، المكتب الإسلامي - بيروت/لبنان، الطبعة الثالثة.

ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمر (ت ٦٤٦هـ)، (١٩٨٥)، الأمالي النحويّة، هادي حسن عودة، مكتبة النهضة العربيّة، بيروت-لبنان.

حسان، تمام، (١٩٨٥)، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٣.

حسين، عبد القادر، (١٩٧٥)، أثر النحاة في البحث البلاغي، دار النهضة بمصر، القاهرة.

الحضري، محمد، (١٢٥٠هـ-)، حاشية الحضري على ابن عقيل، دار إحياء التراث العربي، مصر.

حمودة، طاهر سليمان، (١٩٩٨م)، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الناشر الدار الجامعية، الطبعة الأولى.

حميدة، مصطفى، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، (١٩٩٧)، مكتبة لبنان بيروت/لبنان، ط١.

ابن خالويه، الحسين بن أحمد (ت ٣٧٠ هـ-)، (١٩٣٤م)، مختصر شواذ القرآن (من كتاب البديع)، عنى بنشره: برحشتراسر، دار الهجرة، بيروت لبنان.

ابن خالويه، الحسين بن أحمد (ت ٣٧٠ هـ-)، (د.ت)، الحجة في القراءات السبع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت/لبنان، الطبعة الخامسة.

ابن خالويه، الحسين بن أحمد (ت ٣٧٠ هـ-)، (١٩٩٢)، إعراب القراءات السبع وعللها، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى.

الخطيب، عبد اللطيف، (١٤٢٢-٢٠٠٢)، معجم القراءات، دار سعد الدين، الطبعة الأولى.

الخطيب، عبد اللطيف، معجم القراءات، دار سعد الدين للطباعة والنشر. الخولي، محمد علي، (١٩٨١)، قواعد تحويلية للغة العربية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.

ابن دريد، محمد بن الحسن، (١٩٧٩م)، الاشتقاق، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، دار المسيرة، بيروت/لبنان، الطبعة الثانية.

ابن دريد، محمد بن الحسن، (١٩٨٧م)، **جمهرة اللغة**، حققه وقدم له: رمزي منير
البلعبي، دار العلم للملايين، بيروت/لبنان، الطبعة الأولى.

الدمياطي، (د.ت)، **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر**، تحقيق وتقديم:
د.شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت/لبنان، مكتبة الكليات الأزهرية.

دي سوسير، (١٩٨٥)، **دروس في الألفية العامة**، تعريب صالح القرمادي
ورفيقيه، تونس، ١٨٦-١٩١.

ديوان الأخطل، شرح راجي الأسمر، دار الكتاب العربي، بيروت/لبنان، الطبعة
الأولى، ١٩٩٢، وطبعة دار الثقافة، بيروت/لبنان.

ديوان الأعشى، **أبو عبيد ميمون بن قيس بن جندل**، تحقيق إيليا الحاوي، (١٩٩٥)،
الشركة العالمية للكتب.

ديوان الأعشى، ميمون، **أبو عبيد ميمون بن قيس بن جندل**، دار الكتاب العربي،
بيروت-لبنان.

ديوان القطامي، **أبو سعيد عمر**، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الثقافة،
بيروت/لبنان، (د.ت).

ديوان المتنبي، (١٩٨٠)، المتنبي، **أبو الطيّب (ت ٣٥٤هـ)**، دار التراث العربي
بيروت/لبنان،

ديوان امرئ القيس، دار صادر بيروت/لبنان، (د.ط).

ديوان أوس بن حجر، تحقيق: محمد يوسف نجم، دار بيروت للطباعة والنشر،
بيروت/لبنان، (د.ط)، (١٩٨٦م).

ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي، تحقيق: عزة حسن، منشورات دار الثقافة،
دمشق، ط ٢، ١٩٧٢.

ديوان جرير بن عطية الخطفي التميمي، (١٤٠٦هـ—١٩٨٦م)، دار بيروت
للطباعة والنشر، بيروت/لبنان.

ديوان ذي الرمة (غيلان بن عطية)، شرح أحمد بن حاتم الباهلي، رواية أبي العباس ثعلب، تحقيق: عبد القدوس أبي صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت/لبنان، الطبعة الأولى ١٩٨٢.

ديوان روبة بن العجاج، (١٩٠٣م)، مجموع أشعار العرب ليبسك.

ديوان طرفة بن العبد، دار صادر بيروت/لبنان، (د.ط.)، (١٩٨٠م).

ديوان علقمة الفحل، (١٩٦٩م)، تحقيق: لطف الصقال ودرية الخطيب، راجعه فخر الدين قباوة، دار الكتاب العربي بحلب، الطبعة الأولى.

ديوان لبيد، لبيد بن ربيعة، دار المعرفة، بيروت/لبنان، ٢٠٠٤.

ديوان للناطقة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بالقاهرة، (١٩٧٧).

ديوان مسكين الدارمي، ربيعة بن عامر، (١٩٧٠)، (د.م).

الرازي، فخر الدين أبو عبد الله بن محمد بن عمر (ت ٦٠٦هـ)، (١٩٨٣)، تفسير الفخر الرازي (التفسير الكبير)، ط ٢، دار الفكر بيروت-لبنان.

رضوان، عبد الرحيم، (د.ت)، في النحو العربي، مركز الفرقان الثقافي، اربد/الأردن.

الزبيدي، (١٩٦٥م)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق عبدالسلام فراج، الكويت.

الزجاج، أبو إسحاق (ت ٣١١هـ)، (١٩٨٨م)، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت/لبنان، الطبعة الأولى.

الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، (١٩٧٢)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، منشورات المكتبة العصرية، صيدا/بيروت، الطبعة الثانية.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (ت ٥٣٥هـ)، (د.ت)، الكشاف عن حقائق غموض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، رتبّه و ضبطه وصححه: مصطفى حسين أحمد، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان.

الزمخشري، أبي القاسم محمود بن علي، (١٩٩٣)، **المفصل في صناعة الإعراب**،
تحقّد. علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال/بيروت.

ابن زنجلة، أبو زرعة، (١٩٨٢م)، **حجّة القراءات**، ألفه قبل سنة (٤٠٣هـ)، تحقيق:
سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت/لبنان، الطبعة الثالثة.
أبو زيد، سعيد بن أوس، (١٩٦٧م)، **النوادر في اللغة**، دار الكتاب العربي، الطبعة
الثانية.

السامرائي، صالح فاضل، (١٤١٨هـ-١٩٩٨م)، **التعبير القرآني**، دار عمّار،
الطبعة الأولى.

السامرائي، فاضل صالح، (د، ت)، **الجملة العربية تأليفها وأقسامها**، منشورات
المجمع العلمي، (د.ط).

السامرائي، فاضل، (٢٠٠٣)، **الجملة النحويّة**، دار الفكر، بيروت-لبنان، الطلعة
الثانية.

السبكي، بهاء الدّين (ت ٧٧٣ هـ)، (د. ت)، **عروس الأفراح في شرح تلخيص
المفتاح**، ضمن شروح التلخيص، دار السرور، بيروت.

سلطان، منير، (١٩٨٨م)، **بلاغة الكلمة والجملة والجمال**، منشأة المعارف
بالإسكندرية.

السمين الحلبي، (١٩٩٤م)، **الدّر المصون في علم الكتاب المكنون**، تحقيق محمد
معوّض وزملائه، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.

السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله (ت ٥٨١ هـ)، (١٩٧٨)، **نتائج الفكر
في النحو**، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، منشورات جامعة قارونس، ليبيا.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (١٨٠هـ)، (١٤٢٦-٢٠٠٦م)، **الكتاب**،
تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٤.

ابن سيده، علي بن إسماعيل أبو الحسن، **المخصص**، دار الطباعة الكبرى الأميرية.
السيوطي، (د.ت)، **الأشباه والنظائر**، تحقيق طه عبد الرؤوف، القاهرة.

السيوطي، الإمام الحافظ جلال الدين، (١٩٩٨م)، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق محمد حسن محمد، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.

السيوطي، جلال الدين (٩١١هـ)، همع الهوامع في شرح جامع الجوامع، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، ود. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٣٩٤-١٩٧٥م.

السيوطي، جلال الدين أبو عبد الرحمن (٩١١هـ)، (د.ت)، شرح شواهد المغني، تحقيق: محمد محمود، لجنة التراث العربي، بيروت/لبنان.

السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق مركز الدراسات القرآنية.

السيوطي، عبد الرحمن بن كمال، (٩٩٣م)، الدر المنثور، دار الفكر بيروت/لبنان. الشجري، هبة الله علي بن حمزة، (١٩٩٢)، الأمالي الشجرية، تحقيق: محمود الطنجي، مكتبة الخانجي، الطبعة الثانية.

شرح ديوان جرير، (١٩٩٥)، تحقيق: إيليا الحاوي، الشركة العالمية للكتاب، بيروت-لبنان.

شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، زهير بن أبي سلمى بن ربيعة بن رباح، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٩٨٨.

الشنقيطي، أحمد ابن الأمين، (١٩٧٣م)، الدرر النوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية، تحقيق وشرح: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، الطبعة الأولى، وطبعة دار المعارف، الطبعة الثانية، بيروت/لبنان، (١٩٨١م).

الشهاب الخفاجي، أحمد بن محمد بن عمر شهاب الدين الخفاجي المصري الحنفي، (د.ت)، عناية القاضي وكفاية المراضي على تفسير البيضاوي حاشية الشهاب، مصر.

الشوكاني، محمد بن علي، (١٢٥٠هـ)، فتح القدير الجامع بين الرواية والدراسة من علم التفسير، عالم الكتب، بيروت.

الشيخ يس، بن زين الدين العلمي الحمصي، شرح التصريح على التوضيح، الطبعة الأولى، تحقيق: محمد باسل، دار الكتب العلمية بيروت/لبنان.

الصابوني، (١٤٠٩)، معاني القرآن الكريم، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، تحقيق: محمد علي، الطبعة الأولى.

الصالح، د. صبحي، (١٩٦٩م)، مباحث في علوم القرآن، دار العلم، بيروت.

الصّبّان، (١٩٤٧م)، حاشية الصّبّان على شرح الأشموني، تصحيح مصطفى حسين أحمد، مطبعة الاستقامة، القاهرة، الطبعة الأولى.

أبو صيني، صالح، نظام الإسناد في الجملة العربية "مقاربة لسانية نظرية وتطبيقية"، منشورات أطلس للدراسات والأبحاث، المجلد الثاني، العدد الأول، ٢٠٠٧م.

الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ)، (١٩٩٢)، جامع البيان في تأويل آي القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.

العابنة، يحيى القاسم، (١٩٨٩)، منهج أبي حيان الأندلسي في اختياراته من القراءات القرآنية في تفسيره "البحر المحيط" في ضوء علم اللغة المعاصر، رسالة دكتوراة، جامعة عين شمس/ كلية الآداب /قسم اللغة العربية وآدابها.

العابنة، يحيى عطية، (٢٠٠٦م)، تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

العابنة، يحيى، (١٤٣٠-٢٠٠٩)، قراءة زيد بن علي، جمع وتحقيق وتوثيق ودراسة، دار الكتاب الثقافي، الطبعة الأولى.

العابنة، يحيى، أثر التحويلات الأسلوبية في تغيير الإعراب في الآيات القرآنية والشواهد الشعرية، بحث منشور في جلة أبحاث اليرموك (سلسلة الآداب واللغويات)، المجلد ١١، العدد الأول، ١٩٩٣م.

أبو العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ)، (د.ت)، المقتضب، تحق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت-لبنان.

عباس، حسن، (د.ت)، النحو الوافي، مكتبة الخانجي، مصر.

عبّاس، فضل حسن، (١٩٩٦)، البلاغة فنونها وأفانها، دار الفرقان، عمان/الأردن، الطبعة الثانية.

عبد اللطيف، محمد حماسة، (٢٠٠٦)، من الأنماط التحويلية في النحو العربي، دار غريب القاهرة.

ابن عبد ربه الأندلسي، (ت٣٢٨هـ)، العقد الفريد، تحقيق مفيد محمد قميه، بيروت-لبنان، (١٤٠٤هـ-١٩٨٣م).

ابن عبد ربه، أبو عمر، أحمد بن محمد بن عبد ربه، (د.ت)، الدرر، مكتبة الحياة، عمان-الأردن.

أبو عبيد، معمر بن المثنى (ت ٢١٠هـ)، (١٩٥٤م)، مجاز القرآن، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

ابن عطية (ت ٥٤٦هـ)، (١٩٧٥-١٩٩١)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: المجلس العلمي بفاس المغرب.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، (ت ٦١٦هـ)، (١٩٨٧)، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط ٢، دار الجليل، بيروت-لبنان.

العكبري، أبو البقاء (ت ٦١٦هـ)، (١٩٩٦)، إعراب القراءات الشواذ، ط ١، عالم الكتب، بيروت-لبنان.

العمادي، أبو السعود (ت ٩٨٢هـ)، (١٩٧١)، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، تحقيق: عبد القادر أحمد عطا، مكتبة الرياض الحديثة، السعودية.

العمائرية، خليل، (١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م)، في نحو اللغة وتراكيبها، عالم المعرفة، جدّة، الطبعة الأولى.

أبو عمرو الداني، (١٩٣٠)، التيسير في القراءات السبع، مطبعة الدّول، اسطنبول، (د.ط).

عيد، محمد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء القرطبي وضوء علم اللغة الحديث، (١٩٨٧)، عالم الكتب/القاهرة.

العيني، محمود بن أحمد، (د.ت)، المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفيّة، مطبوع مع خزانة الأدب، دار صادر، بيروت/لبنان.

الغلابيني، مصطفى، (١٤١٤-١٩٩٣)، جامع الدروس العربية، راجعه د. عبد المنعم خفاجة، منشورات المكتبة العصرية، بيروت-لبنان، الطبعة الثامنة والعشرون.

الفارابي، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم (ت٣٥٠هـ-)، (١٩٧٤)، ديوان الأدب، تحقيق: أحمد مختار عمر، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة. ابن فارس، صاحب في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامهم، تحقيق: د. عمر فاروق الطّباع، مكتبة المعارف، بيروت لبنان.

الفارسي، أبو علي (ت٣٧٧هـ-)، (١٩٨٣م)، الحجّة للقراء السبعة، حققه: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاني، دار المأمون للتراث، دمشق الطبعة الأولى (١٩٨٤-١٩٩١)، والجزء الأوّل والثاني منه بتحقيق: علي النجدي ناصف، ود. عبد الحلیم النّجار، ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٩٩٣م).

الفارسي، أبو علي، (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م)، الحجّة في علل القراءات السبع، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الفراء، أبي زكريا، (ت٢٠٧هـ-)، معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاني، ومحمد علي النجار، ود. عبد الفتاح شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة.

أبو الفرج الأصفهاني، (د.ت)، الأغاني، طبعة دار الكتب المصرية، القاهرة. أبو الفرج، المعافى بن زكريا بن يحيى الجريري النهرواني ابن الجرار (ت٣٠٣-٣٩٠هـ/٩١٦-١٠٠٠م)، (١٩٨١)، الجليس الصالح الكافي والأيسر الناصح

الشافعي، تحقيق: د. محمد مرسي الخولي، مكتبة السلطان، اسطنبول.

أبو الفضل، أحمد بن محمد الميداني، (د.ت)، مجمع الأمثال، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المؤسسة العامة للطباعة والنشر.

فندريس، جوزيف، (١٩٥٠)، اللغة، ترجمة القصاص والدواخلي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

القرطبي، ابن مضاء، كتاب الرد على النحاة، تحقيق: د.شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثانية.

القرطبي، أبو عبد الله محمد بن احمد (ت ٦٧١هـ-)، (٢٠٠٣)، الجامع لأحكام القرآن، اعتنى به وصححه: هشام سمير البخاري، عالم الكتب، الرياض-السعودية.

القزويني، جلال الدين محمد عبد الرحمن، (١٩٣٢م)، التلخيص في علوم البلاغة، شرح: الأستاذ عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي/بيروت.

القزويني، جلال الدين محمد عبد الرحمن، (١٩٨٢)، شرح التلخيص في علوم البلاغة، شرحه وخرّج شواهد محمد هاشم دويدري، دار الجليل/بيروت، الطبعة الثانية.

القيسي، مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧)، (١٩٧٤)، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

القيسي، مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ-)، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: ياسين محمد السواس، الطبعة الثانية، دار المأمون للتراث، دمشق.

الكاتب، ابن وهب (ت ٢٧٢ هـ-)، (١٩٦٩ م)، البرهان في وجوه البيان، تقديم وتحقيق: د. حفني محمد شرف، مكتبة الشباب، القاهرة.

ابن كثير، إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، (د.ت)، تفسير القرآن العظيم (تفسير ابن كثير)، القاهرة.

الكوفي، نجاة عبد العظيم، (١٩٨٧م)، بناء الجملة بين منطق اللغة والنحو، دار النهضة العربية، القاهرة.

ليونز، جون، (١٩٨٥)، نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة: حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

- المبرد، أبو العباس، محمد بن يزيد (٢٨٥هـ)، (د.ت)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت/لبنان.
- المبرد، أبي العباس محمد بن يزيد، (٢٨٥هـ)، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار النهضة-مصر، ١٩٨١م.
- ابن مجاهد، السبعة في القراءات، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية.
- محمد، أحمد سعد، (١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م)، التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية، مكتبة الآداب القاهرة، الطبعة الأولى.
- المخزومي، د. مهدي، (١٩٨٦م)، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ط٣، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان.
- المخزومي، مهدي، (١٩٦٤)، في النحو العربي نقد وتوجيه، منشورات المكتبة العصرية، صيدا/بيروت، الطبعة الأولى.
- المخزومي، مهدي، (١٩٨٥)، في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، (د.م)، الطبعة الثالثة.
- المخزومي، مهدي، (١٩٨٦)، في النحو العربي قواعد وتطبيق، مطبعة الرائد العربي.
- المرزوقي، أحمد بن محمد، (١٩٦٨م)، شرح ديوان الحماسة، نشر أحمد أمين، وعبد السلام هارون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، الطبعة الثانية.
- مرعي، عبدالقادر، (د.ت)، أساليب الجملة الإفصاحية في النحو العربي، مؤسسة رم للتكنولوجيا، عمان/الأردن.
- المسدّي، عبد السلام، (١٩٨١)، التفكير اللساني في الحضارة العربية، (د.ط)، ليبيا تونس الدار العربية للكتاب.
- مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، (١٩٥٩)، مطبعة لجنة التأليف والنشر، القاهرة.
- مصطفى، إبراهيم، المعجم الوسيط، دار الدعوة، مصر، مجمع اللغة العربية.

المفضل الضبيّ، أبو العبّاس المفضل بن محمد، (١٩٩٨)، ديوان المفضّليات، تحقيق: محمد حمود، دار الفكر، بيروت-لبنان.

مكرم، د. عبد العال سالم، (١٩٩٢م)، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحويّة، مطبعة دار المعارف بمصر.

المنصف، عاشور، (د.ت)، بنية الجملة في العربية، دار النهضة، الطبعة الأولى. ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت/لبنان.

المهيري، عبد القادر، (١٩٩٣)، نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت/لبنان، الطبعة الأولى.

ناصح، كريم حسين، (١٩٩٠)، أثر المعنى في الدراسات النحويّة حتى نهاية القرن الرابع الهجري، رسالة دكتوراة، جامعة بغداد-كلية الآداب.

النايسابوري، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مع الكتاب: تعليق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي-بيروت.

النحاس، (١٤٠٩هـ)، معاني القرآن الكريم، تحقيق: محمد علي الصّابوني، جامعة أم القرى، مكّة المكرّمة، الطبعة الأولى.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت٣٣٨)، (١٩٨٥)، إعراب القرآن، تحقّق زهير غازي زاهد، ط٢، من إصدارات عالم الكتب.

نحلة، محمد أحمد، (١٩٨٨)، المدخل إلى دراسة الجملة العربية، دار النهضة العربيّة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى.

نور الدين الحلبي، أبو الفرج، علي بن إبراهيم (ت٩٧٥هـ—١٠٤٤م)، الأزهريّة، تحقيق: فخر الدين قباوة، وزارة الثقافة، دمشق.

الهنذلي، يحيى، (د.ت)، دور الفعل في بنية الجملة، دار سمر للنشر، تونس، (د.ط). ابن هشام أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد الأنصاري

(ت ٧٦١ هـ)، (٢٠٠٣)، مغني اللبيب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت.

ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف (ت ٧٦١ هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي/ بيروت.

الهمذاني، المنتجب بن حسين بن أبو العز (ت ٦٤٣ هـ)، (١٤١١ هـ)، الفريد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق: د. محمد حسن النمر، ود. فؤاد علي مخيمر، دار الثقافة، قطر، الطبعة الأولى.

يعقوب، إميل بديع، (١٤١٧-١٩٩٦)، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، دار الكتب العلمية، الخزانة اللغوية، ط١، بيروت-لبنان.

ابن يعيش، موفق الدين النحوي (ت ٦٤٣ هـ)، (١٩٨٠)، شرح المفصل، نشر مكتبة عالم الكتب، بيروت/لبنان، ومكتبة المتنبّي بالقاهرة.

المعلومات الشخصية

الاسم: علي محمد سالم الصرايرة

الكلية: الآداب

التخصص: اللغة العربية

السنة: ٢٠١١

الهاتف: ٠٠٩٦٢٧٧٧٢٥٨٣١٧

البريد الإلكتروني: ali_sar10@yahoo.com